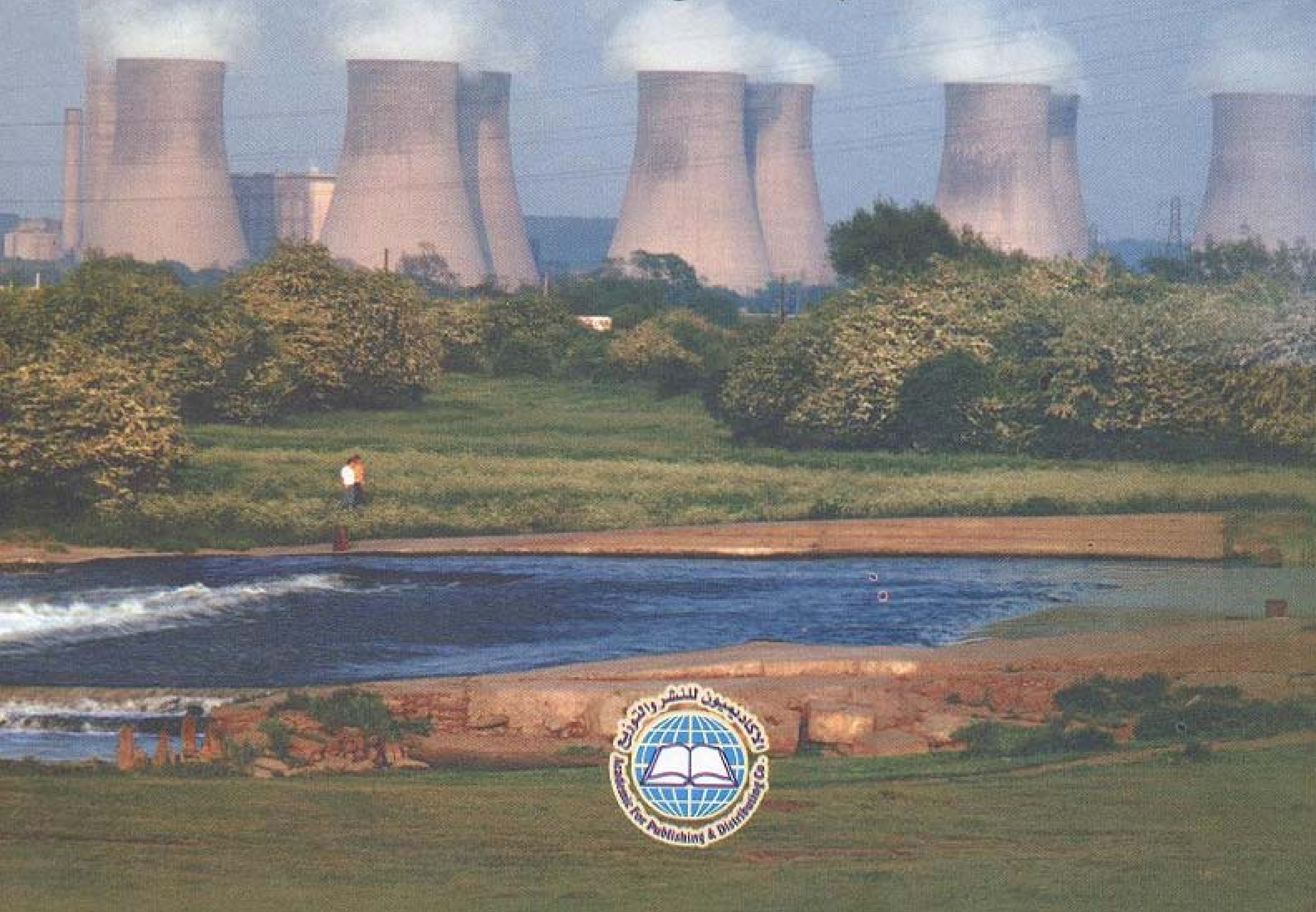
SULIMAN OMAR ABD-ALHADI

الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة

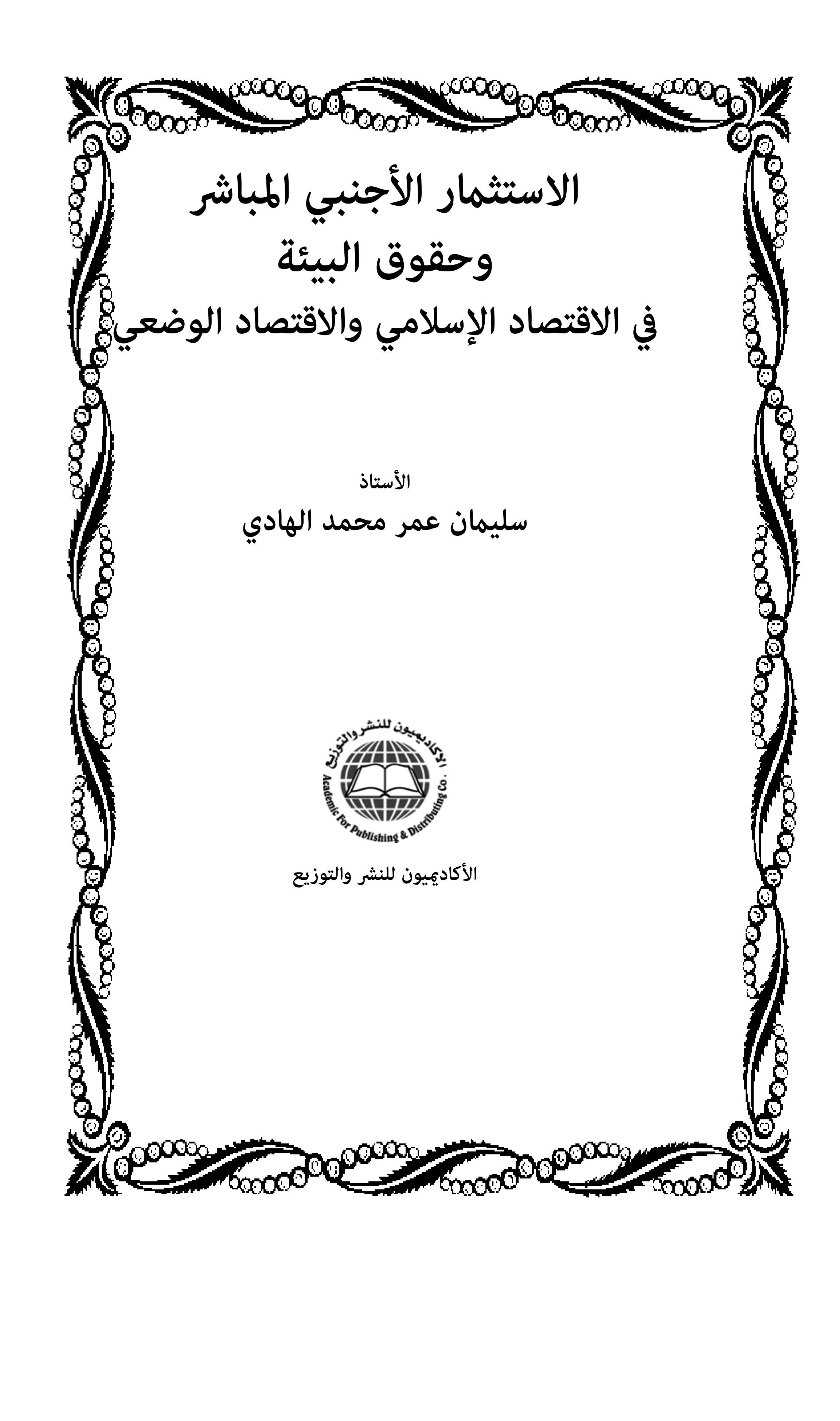
في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي

سليمان عمر عبد الهادي





الاستثمار الأجنبي المباشر
وحقوق البيئة
في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي



الاستثمار الأجنبي المباشر
وحقوق البيئة
في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي

الأستاذ

سليمان عمر محمد الهادي

الأكاديميون للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

1429هـ - 2009م



الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية
عمان - مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: 06 5330508

E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
2008/7/2338

رقم التصنيف: 332.673

رقم الإجازة لدى دائرة المطبوعات والنشر
2009/7/2338

المؤلف ومن في حكمه:
الاستاذ: سليمان عمر الهادي

الناشر
الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن

عنوان الكتاب:
الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي

الواصفات:/الإقتصاد المالي//الإستثمار المالي//الإستثمارات//الاقتصاد الإسلامي//الإسلام



إهـــداء

إلى من وضع اللـه الجنة تحت أقدامها والدتي العزيزة
وإلى من سقى الشجرة حتى أثمرت والدي العزيز
وإلى زوجتيَ العزيزتين وأبنائي وبناتي الأحباء.

المقدمـــة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد روافد التنمية ومحركاتها لاسيما في البلدان الناميـة، ونظراً للادخارات المنخفضة في تلك البلدان، وشح حجـم المسـاعدات والمـنح الماليـة مـن البلـدان المتقدمة والمؤسسات المالية الرسمية وغير الرسـمية إلى البلـدان الناميـة، وصـعوبة الحصـول عـلى الاقتراض الخارجي وما يترتب عليه من فوائد مركبة تثقل كاهل الدول الفقيرة وتصبح عاجزة عـن الوفـاء بالتزاماتهـا زيـادة عـلى الشرـوط التعجيزيـة التـي تفرضـها المؤسسـات الرسـمية والدولية،توجهت تلك الدول الى أسلوب آخر لتنمية بلدانها، فما وجـدت غـير الاسـتثمار الأجنبـي المباشر، فوفرت لـه الحمايـة وقـدمت لـه الحـوافز، فاتجهـت الشركات المتعـددة الجنسـيات إلى الاستثمار في تلك البلدان لوجود أسواق لصناعاتها ورخص الأيدي العاملة ووفرة الموارد الطبيعيـة. وعلى الدول النامية أن تعلم أن المنافع متبادلة فإذا كان هدف هذه الشركات الـربح فـإن الـدول المضيفة يجب أن تحصل على المنافع مقابل ذلك من التكنولوجيا وتطـوير صـناعاتها المحليـة وأن لاتفرط في مواردها الطبيعية لأن الموارد البيئية ملك لجميع الأمة من الأجيال الحـاضرة والقادمـة، وأن مشكلة البيئة كبيرة في تلك الدول المتقدمة على النحـو التـالي مـن (تلـوث وتـدمير وإخـتلال توازن). وأن الدول المتقدمة لاتستطيع تحمل الدمار البيئي الذي لحق بها نتيجة الثورة الصـناعية والإفراط في التصنيع الذي أدى إلى استنفاذ الموارد الطبيعية في تلك البلدان وما صاحبه من أضرار بيئية لحقت بتلك الدول نتيجة التصنيع المفرط والاسـتغلال غـير الرشـيد للمـوارد الطبيعيـة أدت هذه المشكلة إلى تدهور للبيئة فأصبح لزاماً عليها أن تجد حلاً لهذه المشكلة الصعبة.

فاتجهت باستثماراتها خـارج بلـدانها حفاظـاً عـلى سـلامة شـعوبها وصـحتهم، بعـد أن عقدت الندوات والمؤتمرات حول المشكلة البيئية ورصدت لها

المبالغ الطائلة، وأن الأمم المتحدة أصبح فيها قسم كبير مختص بشؤون البيئة لتلافي المشكلات الكبيرة قبل حدوث دمار شامل للعالم نتيجة الاستخدام غير السليم من قبل الشركات والدول الصناعية.

يكتسب الكتاب أهميته من خلال الاهتمام الجدي بالبيئة بجميع نواحيها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وآثار الاستثمار الأجنبي عليها، كي تكون الفعالية الاقتصادية صحيحة ومستدامة لخدمة الإنسانية. على وفق المنهاج الأخلاقي الذي يوازي بين ما هو مادي وما هو روحي وهو الذي يحققه الاقتصاد الإسلامي.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر بديلاً لحل معضلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية مع مراعاة حقوق البيئة من جميع نواحيها إذ أن الوقائع تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي في كثير من الأحيان إلى مشاكل بيئية لتلك البلدان، من هدر للموارد الطبيعية وعدم نقل تكنولوجيا ملائمة بيئياً زيادة على أنه يُسهم في تحجيم الصناعات المحلية التقليدية، لذا يطرح الاقتصاد الإسلامي فعالية وسلوكاً وحلا للمشكلة الاقتصادية.

هذا الكتاب يهدف إلى:

١- التعريف بالدور التمويلي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي طرحته الأدبيات الاقتصادية، فعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه سبيلاً استثمارياً قد لا يراعي حقوق البيئة ولكنه مصدر تمويلي يسهم في عملية التنمية الاقتصادية وهذا يتطلب من الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إحداث منظومة من القواعد والقوانين المنظمة له لحفظ حقوق البيئة.

٢- التركيز على آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة من جميع نواحيها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على اعتبار أن الإنسان مستخلف على ماسخر اللـه له من موارد فهي في سياق قيم الاقتصاد

الإسلامي وأحكامه أمانة تستلزم التثمير والإعمار وعدم التبذير وإلحاق الأذى.

وقد اتبعت في كتابي هذا المنهج الوصفي التحليلي، وقد نتج عن ذلك أمران مهمان هما :

١- المنهجية : وهي مفهوم مطلق لايمكن أن يوصف بالإسلامي أو الوضعي بقدر ماهي مشتركات إنسانية.

٢- المنهج : هو المسالك الواضحة والسهلة المعتمدة على السنن والطرائق للوصول إلى حقائق محددة.

وعلى وفق ماسبق وطبقاً لموضوع الكتاب سوف يظهر أمران مهمان هما:

١- الوسائل : وهي مجموعة أدوات التحليل وتقنياتها وآلياتها المستخدمة في البحث العلمي، وهي معظمها مشتركات بين الأمم.

٢- المقاصد: وهي جوهر العقيدة في السلوك والأفعال في كل فعاليات الحياة، عمارة الأرض، خيراتها وتثميرها في درء المفاسد وجلب المصالح. فالقصد من الفصل مستمد من مرجعيته على وفق أحكامها.

وقد اعتمدت في اتباعي المنهج الوصفي التحليلي على كل المعطيات النظرية في علم الاقتصاد وكل أدوات التحليل المتاحة والتي تتلاءم ومفاصل الموضوع باعتبار هذه الأدوات وسائل مشتركة لتحقيق هدف محدد، على أن لاتتقاطع مع مرجعية الاقتصاد الإسلامي.

أما على مستوى المنهجية، فقد اجتهدت في تقديم الظاهرة الاقتصادية متمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة على وفق مقاصد الشريعة الإسلامية، ليس من باب وصف ما هو قائم، بل في البحث عّما يجب أن تكون عليه هذه الفعالية منصاعاً إلى مقولة(يفتقر في الوسائل ما لا يفتقر في المقاصد).

وبناءً على ذلك، ولأن الموضوع يدرس إنتماءين مختلفين كان لابد من إبراز النموذج المعرفي منهجاً ومنهجية في كل من الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي.

وبناءً على ذلك تم تقسيم الكتاب على النحو الآتي:

الفصل الأول : مفاهيم وأفكار في البيئة والاستثمار وقضاياهما الأساسية .

المبحث الأول : مفهوم البيئة .

المبحث الثاني : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الثالث : مفهوم الحقوق .

الفصل الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره في البيئة الاقتصادية- الدافعية للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول : الموارد الطبيعية

المبحث الثاني : العمل ورأس المال

المبحث الثالث : الإنتاج

المبحث الرابع : الأنماط الاستهلاكية

الفصل الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره في البيئة الاجتماعية.

المبحث الأول : انتاج واستهلاك الحضارة

المبحث الثاني : إعادة صياغة المفاهيم وتنظيم النسيج الاجتماعي

المبحث الثالث : تهميش العقيدة

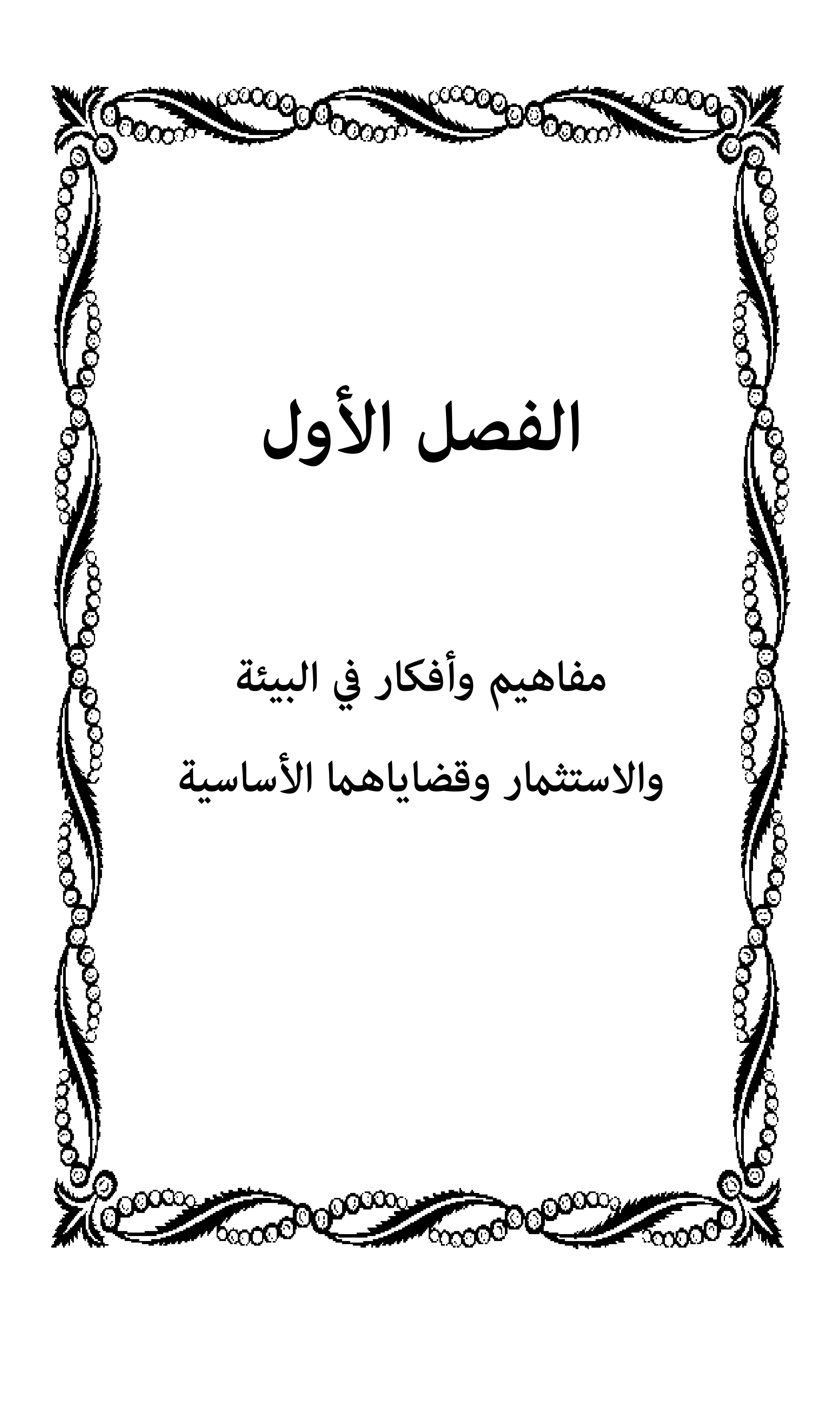
الفصل الرابع : الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على البيئة السياسية.

المبحث الأول : الدولة والتمثيل النيابي – التشريع وصياغة القانون

المبحث الثاني : آليات الديمقراطية – الدولة الهشة – مبدأ الشورى وقوة الدولة

المبحث الثالث : عولمة الإعلام والثقافة

المؤلف
سليمان عمر محمد الهادي
٢٠٠٨/٨/١



الفصل الأول

مفاهيم وأفكار في البيئة

والاستثمار وقضاياهما الأساسية

المبحث الأول

مفهوم البيئة في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

١-١-١ تعريف البيئة لغة واصطلاحاً:

البيئة لغة من باء الشيء يبوء بمعنى رجع وقد أطلق اللفظ على معنى المنزل الذي ينزل فيه الإنسان. فأخذ معنى النزول في المكان من كثرة الرجوع إليه والمقصود بالبيئة هو أشمل وأوسع من المسكن أو المنزل. إذ هو يشمل ما حوله من المكان أيضاً . فبيئة القوم هي موضع نزولهم من واد أو سفح جبل، قال تعالى في كتابه الكريم(وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) [الحشر: ٩] .

أي اتخذوا لهم الدار أي يقصد المدينة المنورة منزلاً وقد اتخذ هذا المعنى اللغوي للبيئة معنى اصطلاحياً أوسع وأشمل من ذلك المعنى اللغوي المطلق . فأصبحت البيئة **تعني المنزل الكبير للإنسان وهو الذي يشمل كل ما له علاقة بنشاط وممارسات الإنسان وعلاقاته بالموجودات من حوله من أرضية وفضائية سواء أكانت أفراداً أم أنظمة أي هي المجال الذي يعيش فيه الإنسان .**

وهذا يتطابق إلى حدٍ ما مع تعريف (التبيؤ) (Ecology) بمعنى بيت أو منزل الذي يُعَدّ أحد فروع علم الأحياء (Biology) وأن أصل الكلمة مشتق من المقطع اليوناني (Oikas) بمعنى بيت أو منزل و (Logos) بمعنى علم أي أن **علم التبيؤ : هو العلم الذي يعنى بدراسة الكائن الحي في منزله .** وفي سنة ١٨٦٦ قام العالم الألماني (Erars maekel) بتعريف علم التبيؤ . بأنه علم يبحث علاقة الكائنات الحية بعضها مع البعض ومع الوسط والمحيط الذي تعيش

فيه . وقد تفرع عن هذا العلم عدة فروع مثل علم التبيؤ النباتي (Plant Ecology). علـم التبيـؤ الحيواني (Animel Ecology). وعلم التبيؤ البشري(Human Ecology)[١].

وبناءاً على هذا فإن **البيئة:** هي الإطار الذي يعـيش فيـه الإنسـان ويشـتمل عـلى مقومـات حياته من غذاء وكساء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر والإنسـان وأحـد مـن مكونات البيئة يتفاعل مع كل مكوناتها بما فيها أقرانه من بني البشر[٢] .

ويمكن تقسيم البيئة على وفق توصيات مؤتمر ستوكهولم للأمم المتحـدة عـام ١٩٧٢ .إلى ثلاثة عناصر هي :

١- البيئة الطبيعية : وتتكون من أربعة نظم مترابطة ارتباطاً وثيقاً وهـي .الغـلاف الجـوي ، الغلاف المائي ، اليابسة ،المحيط الحيوي، بما تشمله هذه الأنظمة من مـاء وهـواء وتربـة ومعـادن ومصادر للطاقة فضلاً عن النباتـات والحيوانـات وهـذه جميعـا تمثـل المـوارد التـي أتاحهـا اللـه سبحانه وتعالى للإنسان كي يحصل منها على مقومات حياته من غذاء ودواء ومسكن .

٢- البيئة البيولوجية : وتشمل الإنسان (الفرد وأسرته ومجتمعه)،وكـذلك الكائنـات الحيـة في المحيط الجوي . و تعد البيئة البيولوجية جزءاً من البيئة الطبيعية .

٣ – البيئة الاجتماعية : ويقصد بها ذلـك الإطـار مـن العلاقـات التـي تحـدد ماهيـة حيـاة الإنسان مع غيره. وأن ذلك الإطار هو أساس في تنظيم أية جماعة من الجماعات سواءً بين أفرادها بعضهم مع بعض في بيئة ما، أو بين جماعات مختلفة متباينة أو متشابهة معاً.

---

(١) (مزاهرة وشوابكه ، ٢٠٠٣، ١٧).

(٢) (الحمد وصباريني ،١٩٧٩، ٢٨).

ولم يحدث الاهتمام بالبيئة إلا بعد زيادة المشكلات البيئية المختلفة ،ونتيجة للثورة الصناعية الهائلة وحاجتها للموارد الطبيعية وإن الإنتاج الوفير بحاجة إلى مواد خام لعملية الإنتاج . أن الاستهلاك الكبير للسلع لإشباع الرغبات غير المتناهية أدى إلى استنزاف الموارد الطبيعية في بلدانها.وبعدها اتجهت الدول إلى البلدان المضيفة طلباً لأسواق جديدة لتصريف منتجاتها ووجود موارد طبيعية متوفرة مواد خام لشركاتها وعمالة رخيصة وحوافز كبيرة.فبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر، وبدأت الشركات بالإنتاج الصناعي دون قيد وشرط ، إن هدف الشركات هو الربح وهدف الدول المضيفة هو التنمية . إن هذا الإنتاج يحتاج إلى طاقة ،وغالباً ما تكون من باطن الأرض، (فحم، بترول).

وكانت هذه الطاقة متفاوتة في الجودة .فازدادت الأبخرة التي أدت إلى التلوث بأشكاله المختلفة (من ارتفاع درجات الحرارة وتثقب طبقة الأوزون والأمطار الحامضية التي تؤثر في المحاصيل الزراعية).وأدى ذلك إلى المشاكل البيئية الثلاث (تلوث وتدهور واختلال توازن) [١].

وهناك مرحلتان للإنتاج هما:

١-الإنتاج في دول المركز (الدول المتقدمة صناعياً)ونشر التبادل عالمياً .

٢- نشر الإنتاج والتبادل عالمياً[٢] . ونتيجة لذلك ازدادت نسبة كمية غاز ثاني أوكسيد الكاربون وتناقصت نسبة الأوكسجين في الجو وقطع الأشجار والغابات التي كانت مصدراً للأوكسجين في عملية التركيب الضوئي وزيادة استخدام غاز كلور فلور كاربون (CFC_2).فأجبرت الشركات والدول إلى الاهتمام بالبيئة لأنها أصبحت مشكلة كبيرة تحتاج إلى حلول خوفاً من كارثة تصيب العالم أجمع .

---

(١) (مزاهرة وشوابكه ، ٢٠٠٣، ٢٤).

(٢) (حنفي والعظم ،١٩٩٩: ٩٢-٩٣).

وقد اجتمع المؤتمرون في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام ١٩٩٢وحظي المؤتمر باهتمام كبير من قبل الدول والمؤسسات الدولية(انعقد مؤتمرالامم المتحدة للبيئة والتنمية أو قمة الأرض في مدينة ريودي جانيرو في البرازيل بهدف اتخاذ الإجراءات المناسبة لتبني السياسات لإيقاف التدهور البيئي على كوكب الأرض ومعالجة الأضرار التي لحقت به وكان من أبرز النقاط التي كانت مدار البحث، إعلان ريو وأجندة القرن الحادي والعشرين ، فضلاً عن اتفاقيتين دوليتين تتعلقان بتغير المناخ والتنوع الحيوي). وزاد التفكير والوعي بما يتعلق بالتنمية المستدامة وأصبح من أهدافها الأساسية هي تحقيق الرفاهية الاقتصادية للفردقبل الرفاهية الاقتصادية للمجتمع وقد عرف هذا المؤتمر بمؤتمر التنمية المستدامة .(أي الاهتمام بالتنمية والبيئة معاً.وقد عرفت التنمية المستدامة برؤى مختلفة وجاءت بعضها على النحو الآتي (ضرورة إنجاز الحق في التنمية) بحيث يتحقق توازن الحاجات التنموية على نحو متساو لأجيال الحاضر والمستقبل كما أقره المؤتمر .

أما ما قامت به منظمة اليونسكو (منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة) فهو أنه على كل جيل أن يخلف وراءه موارد من المياه والتربة النقية غير الملوثة كما كان حالها عندما وصل إليها . وعلى أن يخلف وراءه عينات لكل الحيوانات التي وجدها على الأرض غير منقرضة .

كما أشار بيرس وآخرون إلى أن التعريف البديل للتنمية المستدامة هوالتركيز على موجدات رأس المال الطبيعي وعدم انخفاضها عبر الزمن ، ومن هذا التعريف نلاحظ أنه لايمكن للبدائل الصناعية التي هي من صنع الانسان ومصدرها رأس المال البشرى المنشأ أن تحل محل رأس المال الطبيعي الذي ليس للبشر علاقة به[1] .

---

(١) (Pearce,1989,37) .

وتتطلب التنمية المستدامة على حد تعريف اللجنة العالمية أشكالا من التقدم ،تلبي حاجات الحاضر دون إضعاف قدرة الأجيال القادمة على حاجاتها وهي على حد قول التقرير(فإننا نواجه فشلنا في تحقيق الجزء الأول من هذا التعريف نظراً لعجزنا عن تلبية الحاجات الأساسية لأكثر من بليون انسان يعيشون معنا .وأن الأجيال القادمة لها حاجات أيضاً) . فرب سائل يسأل : بما أننا لانعرف حاجات المستقبل فكيف نتحمل مسؤوليتهم في المستقبل؟ ولكن هناك حاجات لايمكن للإنسان العيش إلا بها, منها :

١- الهواء الذي نتنفسه .

٢- الماء الصالح للشرب .

٣- الأرض والمحيطات والمناخ ووفرة أنواع النباتات والحيوانات التي هي من صلب أساسيات الحياة . لكي تكون هناك حياة على ظهر هذا الكوكب .

ولا يمكن مطالبة الزعماء السياسيين ولاسيما أولئك الذين يعتمدون على الأصوات الانتخابية بأن يطالبوا الناس الذين يصوتون لصالحهم لكي يكونوا ممثلين عنهم بأن يتحملوا التكاليف من أجل الناس الذين لم يولدوا بعد ولم تكن لهم أصوات انتخابية . لحل هذه المشكلة بأشكالها الثلاثة (تلوث تدهور واختلال توازن). وضعت قوانين ومن ضمنها فرض ضرائب مقابل هذا التلوث وهذه في نظر السوق معالجة غير أخلاقية وبدأ الاقتصاديون بحساب التكاليف الاقتصادية على هذه المشاكل[1].

إذن فصلب مشكلة التنمية المستدامة تكمن وراء قبول فكرة بقاء الموارد الطبيعية للأجيال القادمة . وفي حالة نفاذ رصيد السياسيين ورجال الصناعة وأنصار البيئة من النصائح العملية، فإنهم يلجأون إلى رؤى جديدة وقيم جديدة ،والتزام جديد ،وكذلك إلى أخلاقيات جديدة .

---

(١) (عبد الله، ٢٠٠٥ ،٢).

فالتنمية المستدامة تتطلب تكنولوجيا جديدة وأساليب جديدة للتجارة لنشر التقنيات والبضائع اللازمة وطرق جديدة وهذا يتطلب صناعات ، وبدوره يؤدي إلى سلع وخدمات وأن هذه السلع والخدمات تحتاج إلى أسواق لتصريفها وكذلك قيادات العمل التي تكون هي القيادات في جميع المجالات[١].

١-١-2 الأسباب التي أدت إلى تفاقم المشكلات البيئية في العالم:

١– الزيادة الهائلة والمستمرة في عدد السكان ، لاسيما في دول العالم النامي بالرغم من عدم كفاية المصادر المتاحة لهم .

٢- استنزاف مصادر الثروة الطبيعية نتيجة الاستخدام غير الرشيد.

٣- التقدم الصناعي وإنتاج مواد عديدة وغريبة عن البيئة لا تتحلل بسهولة، وتراكم العديد من هذه المواد في السلاسل الغذائية ، وحدوث أخطاء في تصنيع المواد الكيميائية مثل كارثة مدينة سيفسزوالايطالية عام ١٩٧٦ ، ومدينة بوبال الهندية عام ١٩٨٤ .

٤- إتباع أساليب الزراعة الكثيفة الرأسية في مختلف مناطق العالم, ومن ثم التوسع في استعمال الأسمدة الكيميائية والمبيدات وقلة أو عدم وجود الأساليب والتقنيات لمعالجة المخلفات الناتجة عن نشاطات الإنسان المختلفة .

٥- حوادث نقل المواد السامة مثل تدفق البترول في البحار والمحيطات بسبب تحطم ناقلات النفط .

٦- النقص في التخطيط ، أو سيادة التخطيط العشوائي بشكل عام[٢].

٧- الحروب تؤدي إلى التلوث والتدهور واختلال التوازن.

٨- قطع الغابات وهو سبب رئيسي, لأن الغابات رئة العالم.

---

(١) (هايني ، ١٩٩٦ ،٣٧).

(٢) (مزاهرة وشوابكة، ٢٠٠٣ :٢٤-٢٥).

١-١-٣ مفهوم البيئة في ضوء الاقتصاد الإسلامي:

إن الإنسان هو أكرم خلق اللـه عز وجل وقد سخر اللـه له السماوات والأرض. وهو مكون من روح وجسد ولكنه يأخذ من الموارد الطبيعية بقدر حاجته، دون إسراف وتبذير ولم يتركه دون توجيه رباني واضح لقوله تعالى: ﴿ وَابْتَغِ فِيمَا آَتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآَخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾.[القصص:٧٧] والإسلام يدعو في منهجه إلى الوسطية في كل شيء لتكون المثل الصالح للبشرية، لقوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة:١٤٣] ولا تطرف في المعاش ﴿ يَابَنِي آَدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١] ولا سفه في إنفاق المال﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩].

ولقد درج الاقتصاديون على تقسيم الطيبات التي يحتاجها الانسان على نوعين هما:

١- طيبات حرة :

هي تلك الطيبات أو ما يعرف بالسلع والخدمات غير الاقتصادية . التي يحصل عليها الإنسان في أية أرض وتحت أية سماء بلا مقابل كالهواء والشمس وما أشبه ذلك .

ولا يخضع توزيعه على بني البشر من قبل منظمة أو أية جهة. ولا تتحكم في

مقاديره الدول النووية الكبيرة، ولكنه خاضع بشكل كامل ودائم إلى مشيئة الخالق سبحانه. ولعل من حكمته عز وجل أن يجعل هذه الطيبات التي لا تقوم الحياة أصلاً بدونها في مجالات الإنتاج والاستهلاك، بعيدة عن عبث الإنسان.

٢- الطيبات الاقتصادية:

أما الطيبات الاقتصادية التي لابد للإنسان أن يعمل فيها قدراته الذهنية والعلمية والجسمية والفنية، حتى يتمكن من الحصول عليها.

وتتسم (الموارد) الاقتصادية بالندرة النسبية وهذه الندرة هي التي تجعل إنتاجها عملية شاقة وممتعة في آن واحد. أما أنها شاقة فلأن بذل الجهد من أي نوع عمل شاق في حد ذاته. وكونها ممتعة لأنها تأتي نتيجة وفاقاً للجهد. وهذه المشقة هي التي تدفع الإنسان إلى بذل الجهد للإنتاج بمعنى له أن كل الطيبات كانت حرة ووافرة تأتي بدون بذل جهد إنساني، لما استشعر الإنسان قيمتها، ولما أصبح لحياته أي نصيب إيجابي[1]. فالإنسان في هذا الكون لم يخلق وحيداً بل له عائلة وأقارب وجيران فعليه أن يحمي نفسه وجاره ويحمي داره ووطنه وعالمه والأرض كلها، من شطط الهدر والإسراف والهدم والتدهور والتعطيل وتلوث محيطه وبيئته العالمية أرضاً وبحراً وهواءً وغذاءً وماءً وغلافاً جوياً.

فكلنا في سفينة واحدة كما ضرب لنا المثل الجميل سيد الخلق أجمعين (محمد صلى الله عليه وسلم). قبل أربعة عشر قرناً وقبل أن يدرس العلماء البيئة والتوازن البيئي فكلنا شركاء لنا سهم في هذه السفينة وهي الأرض ، ولا يجوز لأحد أو مجموعة أو دولة مهما عظم شأنها المادي على هذه الأرض أن تتصرف بلا مسؤولية وأن تغرق السفينة بغباء و عنجهية أو أنانية وجهل لأنها في النهاية ستغرق مع الغارقين ، اذا تصرفت وحدها على هذه السفينة . ويجب الأخذ على يدها حتى لايهلك الجميع .قال رسولنا الكريم (محمد صلى الله عليه وسلم)

---

(١) (صقر، ١٩٨٠، ٣٠).

((مثل القائم على حدود اللـه والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها فكان الذين في أسفلها إذا اسْتقَوا من الماءِ مَرّوا على مِنْ فَوْقَهم فقالوا : لو أنّا خَرَقْنا في نِصيبنا خَرْقاً ولم نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنا ، فأن تركوهم وما أرادوا هَلَكوا جميعاً ، وإن أخذوا على أيديهم نَجَوا ونَجَوْا جميعاً))[1] .

وبما أننا مسلمون نعتقد بأن اللـه هو الحق المطلق وأنه هو العدل المطلق .فدعوة الإسلام إلى الإنسان المؤمن الحر أن يسلك سبيل العدل في كل تعامله مع دنياه ومع نفسه، ومع محيطه المحلي والعالمي.

ومن أهم أسس العدالة : هي المساواة ، ولافضل لأحد على أحد ، إلا بالتقوى والعمل الصالح .وكل انحراف عن منهج اللـه سواءً أكان في اللون أو الجنس أو العقيدة أو الطائفة أو المذهب بالتأكيد هو ظلم للنفس المنحرفة أولاً. وظلم لمن حولها. والدين هو المعاملة .كما قال رسولنا الكريم وكل أذى للنفس، أو للغير، إنساناً أو حيواناً ،أو نباتاً، أو محيطاً طبيعياً بغير حق،غير جائز في إسلامنا الحنيف[2] . إن أي إنسان في المجتمع الإسلامي له خمسة حقوق لايجوز المساس بها .بل المطلوب تأمينها وحمايتها وفي حالة التعدي والعدوان عليها ،على المسلم المعتدى عليه ، أن يدافع عن نفسه بنفسه أو بعون من يمثله في المجالس الشورية أو الدوائر القضائية والأجهزة التنفيذية الأخرى، في الدولة وهي حقه.والإسلام يعد البشرية عالماً واحداً فهو يدعو لوحدة الخالق ووحدة الوجود البشري : (الناس كلهم بنوا آدم وآدم خلق من تراب)[3].

---

(١) (البخاري ، ٢٨٦ / ٢٤٩٣).
(٢) (شلتوت ، ١٩٩٤ ،٥-٦).
(٣) (سنن الترمذي/ ٣٨٩).

١-١-٤ أثر الاستثمار الأجنبي على البيئة:

يركـز الاسـتثمار الأجنبـي في مجـالات حساسـة مـن الناحيـة البيئيـة، مثـل : التعـدين واستخراج البترول، والصناعات البتروكيماوية، والعمليات الكيميائية ودباغـة الجلـود، والصـناعات المتعلقة بالزراعة.

الأمر الذي أدى إلى الاستثمارات الأجنبية في البيئة وأثارها الضارة فيها مباشرة كانـت أم غـير مباشرة مثاراً للجدل والاهتمام .

ومن أهم الأسباب التي تدعو إلى التركيز على أثر الاستثمار الأجنبي المبـاشر عـلى البيئـة الطبيعية و الإنسانية هو الدور الـذي يقـوم بـه في نشرـ التقنيـة الصـناعية ونقلهـا، إذ يعـد هـذا الاستثمار أهم مؤسسة في مجال نقل التقنية إلى تلك الدول . ويمكن أن تـؤثر التقنيـة في عمليـات الإنتاج وفي تحديد وتصميم المنتجات الجديدة وأساليب التنظيم ومن ثم فإن ظهـور آثـار سـلبية لهذه الأنشطة أمر مؤكد ، وذلك في ضوء تهاون معظم حكومات الدول الاسلامية في هذا الشأن .

تخضع الاستثمارات الأجنبيـة في المجـالات الحساسـة المـؤثرة عـلى البيئـة لمعـايير بيئيـة مشددة في دولها الأصلية نظراً لتزايد الاهتمام الشعبي بهذا الأمر في حـين لايوجـد أدنى اهـتمام في معظم الدول الاسلامية بذات الموضوع . وكثيراً ما تنقل الشركات الأجنبية أنشطتها الاستثمارية إلى الدول النامية – والدول الإسلامية جزء منها – ومن ثم تقوم بالتـأثير السـلبي عـلى البيئـة في ظـل غياب الرقابة الفعالة على هذه الأنشطة في هذه الدول. بل وتلجأ إلى ما هو أخطر من ذلك بكثير مثل دفن النفايات السامة في أراضي بعض الدول الإسـلامية مقابـل ثمـن بخـس، وليسـت المسـألة ارتفاع أو انخفاض الثمن في مقابل هذا التصرف بل الأمر يتعلـق بمسـألة الاسـتخفاف بالشـعوب الفقيرة وعلى رأسها الدول الإسلامية وعدم وضع أي اعتبار أو قيمة لحيـاتهم. هـذا وتعـد ظـواهر تلوث الماء والهواء وافساد التربة وتفشي الأمراض الناجمة عن هذه الصناعات الملوثة للبيئة من بين

أكثر الأمثلة التي تساق على آثار الاستثمار المباشر في مجال تلوث البيئة. لذلك فإن من أبسط وأقل الإجراءات التي يمكن للدول الإسلامية فرضها في هذا الشأن هو إلزام المستثمرين الأجانب بإتباع المعايير السائدة في الدولة الأصلية في مجال سلامة البيئة.

١-١-٥ أهم وسائل المحافظة على البيئة وحمايتها ما يأتي:

١- تقليل استنزاف الموارد الطبيعية عن طريق إيجاد وسائل تقنية حديثة، وإعادة الاستفادة من الموارد والبحث عن موارد بديلة .

٢- معالجة التلوث الناتج عن أنشطة الإنسان المختلفة إلى درجة تمكن البيئة من التخلص من التلوث عن طريق التنقية الذاتية .

٣- رفع إنتاجية الأراضي الزراعية والحرجية والرعوية ، وذلك من خلال الحد من التوسع العمراني وإنشاء الطرق في الأراضي الزراعية .

٤- المحافظة على الحيوانات والنباتات البرية وتحسين النوعية ولاسيما المهددة بالانقراض.

٥- تحميل مسببي التلوث مسؤولية معالجة التلوث الناتج عنهم.

٦- ضرورة التوعية البيئية للمواطن والاهتمام ببرامج التربية البيئية لزيادة تحمل المسؤولية الفردية لحماية البيئة .

٧- اعتماد أساليب التخطيط البيئي الشامل في جميع الأنشطة البشرية .

٨- زيادة التعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين جميع الدول في مجال البيئة .

٩- استعمال مصادر بديلة للطاقة كالطاقة الشمسية ، طاقة الرياح وغيرها وذلك للحد من استنزاف الوقود الاحفوري والحد من التلوث .

١٠- استعمال المواد الكيميائية التي تتحلل بسهولة ولا تتراكم في البيئة .

١١- إنشاء العديد من المعاهد العلمية والمنظمات والجامعات والمؤتمرات البيئية والعمل على الالتزام بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحماية البيئة[١] .

(١) (مزاهرة وشوابكه ، ٢٠٠٣، ٢٥).

المبحث الثاني

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

١-٢-١ تعريف الاستثمار:

لغة: هو لفظ مأخوذ من الثمر، وهو حمل الشجر. وأثمر الشجر، خرج ثمره، والمثمر الـذي فيه ثمر ويطلق على الولد ثمرة. لأن الثمرة ما ينتجه الشجر والولد ينتجه الأب، والثمر أنواع المال، والثمر، وثمر ماله نمّاه، يقال: ثمَّر الـلـه مالك أي كثرة وأثمر الرجل، أكـثر مالـه[١] وعـلى هـذا فـإن الاستثمار هو طلـب الحصـول عـلى الثمـر والفقهـاء يسـتعملون بهـذا المعنـى أيضـاً.. والاسـتثمار استفعال أي طلب الثمر وعلى ذلك فإن استثمار المال **يقصد به طلب الثمر من أصل المـال،** مثـل طلب الثمر من الشجر، وكذلك يستخدم الفقه مصطلحات الإستنماء والتثمير والزيادة دلالة عـلى الاستثمار والغاية من الاستثمار تحقيق الربح ، فالاستثمار أصلاً ليس هو الربح ، وإنما هـو وسـيلة الحصول على الربح[٢] ،

أما الاستثمار اصطلاحا: فهو مصطلح حديث في الدراسات الاقتصادية المعاصرة بل استعمله الفقهاء السابقون، وإن وجدنا إشارة لهم في تفسير الزمخشري لقوله تعالى (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا) [النساء: ٥]. حيث قال العلماء :السفهاء هم المبذرون لأموالهم وينفقونها في ما لاينبغي ولايقومون بإصلاحها وتثميرها والتصرف فيها[٣] .

---

(١) (لسان العرب- أبو الفضل جمال الدين محمد بن أكرم بن منظور الإفريقي، التحقيق عبد الـلـه علي الكبير ومحمد أحمد حسب الـلـه وهاشم محمد الشاذلي- دار المعارف،القاهرة- مادة الثمرة،ج١،ص٥٠٣-٥٠٤د.ت)

(٢) (الرازي ، ١٩٨٩، ٨٦).

(٣) (الزمخشري ،١٩٦٩، ٥٠٠).

الاستثمار أحد أصول علم الاقتصاد ، وله علاقة وثيقة بمجموعة من المفاهيم الاقتصادية الأخرى من الاستهلاك والدخل والاقتراض والإدخار .

ويعرفه علماء المالية: بأنه توظيف الأموال بموجود واحد أو أكثر والتي يمسك فيها المال لمدة زمنية مستقبلية معينة(١).

وعرف أيضاً: بأنه توظيف الأموال في موجودات مالية ومادية لغرض تحقيق عائد من وراء ذلك(٢) . وله نوعان :

١-استثمار مباشر . ويكون في الموجودات الرأسمالية أو الملموسة .

٢- استثمار غير مباشر (استثمار مالي) ويكون في الموجودات المالية ويسمى أيضاً بالاستثمار المحفظي .

١-٢- ٢ مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

هو ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيفة ، إلاّ أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية فهو إذاً استثمار أجنبي مباشر ، وتختلف أنواعه وآماده حسب نوع الاستثمار الأجنبي المباشر(٣).

وقد عرّف الاستثمار الأجنبي المباشر كثير من الباحثين فقالوا عنه :

عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج ، أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن١٠% .

أضاف باركر بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل أيضاً عملية الاندماج والتملك عبر الحدود(٤) وقد عرف كذلك بأنه شراء موجودات أجنبية مع امتلاك

---

(١) (gones,2000: 3).

(٢) (الجميل ،٢٠٠٢، ٢٥٤).

(٣) (الجميل،٢٠٠٠، ٢٥٤).

(٤) (parker,1992:264).

الحق في إدارتها[1] وبناءً على ذلك عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر طويل الأمد مع رقابة إدارية يمارسها كيان اقتصادي متوطن (المستثمر الأجنبي المباشر أو الشركة الأم) في اقتصاد بلد مضيف .

أما الاستثمار الأجنبي المالي (المحفظي) أو غير المباشر. وهذا يأخذ شكلاً من أشكال المحافظ الاستثمارية وليس استثماراً مباشراً بالموجودات ، ويتصف هذا الاستثمار بأنه استثمار في الخارج أيضاً، ولكن دون رقابة إدارية من قبل المستثمر، ويختلف عن الاستثمار الأجنبي المباشر بما يأتي :

١- بيئة نظامية مشجعة للاستثمار.

٢- رقابة حكومية على الأوراق المالية وعمليات التداول.

٣- إمكانية التنويع الاستثماري.

٤- كلفة منخفضة نسبياً.

وعلى سبيل المثال تداول الاوراق المالية في الولايات المتحدة واليابان وأوروبا.

وهي عمليات استثمارية وتخضع للتعليمات الحكومية التي تقلل من المخاطر ولها حماية تجاه أي عمل غير قانوني وهذا الشكل من الاستثمار يأخذ الأشكال الآتية :

أ- إصدار سندات.

ب- الإقراض التجاري المصرفي.

ج-الاستثمارات في الملكية.

د- بند الموازنات لتسوية الاختلافات في تسجيل التدفقات المالية في (أ-ج) أعلاه .

(griffin & pustay:١٩٩٨، ١٠٤) (١)

وكذلك يختلف الاستثمار الأجنبـي المبـاشر عـن المحفظـي. في إدارة أنشـطة المسـتثمر فيهـا ونقـل التكنولوجيـا والمهـارات والخـبرات الإداريـة والفنيـة التـي يعجـز عـن تقـديمها الاسـتثمار المحفظي[1].

١-٢-٣ نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر:

لم يعرف مصطلح الاستثمار الأجنبي قبل الثلاثينيات من القرن العشرـين إذ كـان يطلـق عليه مصطلح (الاستثمار الدولي)، وورد أول ذكر للاستثمار المباشر، والذي لم يفصل بين الاسـتثمار المباشر والاستثمار المحفظي عام ١٩٦٠، وكانت نظرية الاستثمارات المبـاشرة أساسـاً هـي نظريـات الاستثمارات الرأسمالية المحفظية أو غير المباشرة. أما التحديد الدقيق للمفهومين السابقين فيعـود إلى Arther Bloom Field الذي حدد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والمحفظي في سـنة ١٩٦٨ وميّز بين أبعادها[2].

أما فيما يتعلق بنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر فلم يعرف الاستثمار الأجنبي المبـاشر والمحفظي في عهد النظرية الكلاسيكية ،كما ورد ذكره حتى سنة١٩٦٨ .

وقد حل الرأسمال الاحتكاري – الصناعي كلياً (كما بين ذلك بول سـويزي وبـول بـاران في مؤلفهم الكبير- رأس المال الاحتكاري) محل رؤوس الأموال القومية المتنافسة والمتنـاحرة ومـن ثم تقدم لريادة الطور – سوبر إمبريـالي الجديـد وقيادتـه وكـذلك تحولـت تروسـتات وكـارتيلات المرحله الإمبريالية السابقة إلى الشركات المتعـددة الجنسـيات والمتعديـة لهـا ، والتـي دمجـت في نفسها الرساميل الصناعية والمالية والبضـاعية معاً،وأخـذت أشـكال النشـاط الإقتصـادي الأساسـية مجتمعة، إبتداء بالإنتاج الصناعي، وانتهاء بالتبادل التجاري ، ومروراً بالأعمال

---

(١) (mistry,2002 : 93).

(٢) (الجميل ،٢٠٠٣،٦٠) .

المصرفية المطلوبة واللازمة. إنها إمبريالية تفاعل دورات الرساميل الإنتاجية والنقدية والبضاعة المعممة والمعولة كلها وبقيادة النوع الأول منها : إمبريالية بلا مستعمرات أعادت بناء نظام للتراكم الرأسمالي انتقلت فيه التناقضات الأكبر ،من التفاعل بين الدول الإمبريالية نفسها، إلى التفاعل بين التحالف المركزي الجديد للدول ذاتها ،من ناحية أولى ، وبين التشكيلة الطرفية ثالثية الخاضعة والمستغلة ،من ناحية ثانية[1] .

لقد بحثت نظريات الاستثمار الأجنبي الحديثة عن الإجابة لظاهرة الاستثمار في تركيبة السوق الذي تتأثر فيه شركة ما أو تمتلك ميزة الشيء الذي يدفعها أو يمكنها من الاستثمار في الخارج. وتضم النظرية الاحتكارية ثلاث نظريات هي:

أ- نظرية الشركة الأولى في الميدان .

ب- نظرية الاحتكار.

ج-نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر كرد فعل لنشاط المنافسة.

وإلى جانب النظريات الاحتكارية هناك نظرية دورة حياة المنتج ، إلاّ أن أكثر النظريات التي لاقت قبولاً في تفسيرها للاستثمار الأجنبي هي النظرية الانتقائية.

وطبقا لهذه النظرية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يظهر عندما تتحقق ثلاثة شروط للشركة :

أ- ميزة تملكها الشركة : فالشركة هنا تمتلك أحد المزايا التنافسية الفريدة والتي تمكنها من تجنب المنافسة مع الشركات الأجنبية في الوطن الأم للشركة الأجنبية والتوجه إلى الاستثمار في الخارج ، كامتلاك العلامة التجارية أو امتلاك تكنولوجيا خاصة بالشركة وغيرها.

(١) (حنفي والعظم ، ١٩٩٩: ١٣٣).

ب- ميزة الموقع كالتمركز في موقع أجنبي يجب أن يكون أكثر ربحية مـن العمـل في موقـع محلي.

ج- ميزة التدويل (الاستيطان):فالشركة تحقـق منفعـة أكـبر مـن خـلال قيامهـا بالأنشـطة الأجنبية بنفسها بدلاً من إسنادها إلى شركة أجنبية[١] .

١-٢-٤ دوافع الشركات للاستثمار الأجنبي.

هناك أربعة دوافع رئيسة دفع الشركات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر .

ا- استثمار أجنبي يبحث عن الموارد.

ويعد هذا الاستثمار من أكثر الأنواع انتشاراً في الـدول الناميـة ،وقـد عـد هـذا الشـكل مـن الاستثمار كأقدم أشكال الاستثمار ، كالتنقيب عن النفط وغيره من المواد الخام .

ب- استثمار يبحث عن الكفاءة ففي العصر الحديث أصبحت عمليات البحث عن العمالـة الماهرة والكفوءة إحدى أهم الدوافع التي قادت الشركات للدخول في اقتصادات أخرى .

ج- استثمار يبحث عن الخدمات .

في السنوات الأخيرة أصبح هذا الشكل مـن أهـم أشـكال الاسـتثمار الأجنبـي المبـاشر . بعـد انتهاج العديد من البلدان الناميـة بـرامج الإصـلاح الاقتصـادي. فأصـبحت الخـدمات مهمـة جـداً للمستثمر الأجنبي ولاسيما المالية كالتأمين والتمويل فضلاً عـن الخـدمات التقليديـة كالمواصـلات والكهرباء وغيرها .

د- استثمار يبحث عن الأسواق .

يتجه إليها هذا النوع من الاستثمار إلى الدول النامية نتيجـةٍ لأسـواقها الكبـيرة، وهـذا يعـد بديلاً عن التصدير من قبل القطر المستثمر ، وإن لم يتكامل حجم السوق مع عوامل مهمة أخرى كالعمالة الماهرة وترتبط دوافع شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمحددات التي تضـعها البلـدان المضيفة[٢] .

---

(١) (Griffin&pustay, 1998,107).

(٢) (Escwa, 2000 ,5-6).

محددات البلدان المضيفة هي:

جدول يوضح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية

محددات الاستثمار للبلدان النامية	محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر مصنفة على أساس محفزات الشركات المتعددة القومية	المحددات الاقتصادية الأساسية في البلدان المضيفة
١- أطر سياسات التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر. *الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. *القواعد المتعلقة بدخول المستثمر والعمليات التشغيلية. *معايير التعامل مع فروع الشركات الأجنبية . *هيكل السوق (وخصوصاً السياسات المنافسة والاندماج والتملك). *اتفاقات الاستثمار والتجارة الدولية . *سياسة الخصخصة . *السياسة الضريبية . ٢-المحددات الاقتصادية *البحث عن السوق *البحث عن الموارد * البحث عن الكفاءة *البحث عن الخدمات	أ- البحث عن السوق ب-البحث عن الموارد	*حجم السوق ودخل المفرد *نمو السوق *إمكانية الدخول إلى الأسواق الإقليمية والدولية *تفضيلات المستهلك في البلد المضيف . *هيكل السوق *الموارد الأولية *العمالة غير الماهرة ذات الكلف المنخفضة *العمالة الماهرة *الموجودات التقنية الإبداع وغيرها *البنية التحتية (موانئ،طرق مصادر الطاقة الكهربائية والاتصالات).

٣- التسهيلات التجارية لقطاعات الأعمال. *ترويج الاستثمار(كتقديم خدمات للمستثمر). *محفزات الاستثمار *تكاليف الخلافات القانونية (المتمثلة بالفساد والكفاءة الإدارية). *الانفتاح الاجتماعي (كالمدارس التي تقدم التعليم بلغتين). *خدمات ما بعد الاستثمار.	ج- البحث عن الكفاءة	*كلف الموارد والموجودات في ب أعلاه الزيادة الإنتاجية *كلف المدخلات الأخرى كلف النقل والاتصالات وكلف المنتجات الوسيطة الأخرى. *عضو البلد المضيف في اتفاقيات التكامل الإقليمي التي تفضي إلى تأسيس اتحادات وشبكات مشتركة للتجارة .

١-٢-٥ الموقف من الاستثمار الأجنبي المباشر:

إلاّ أن هناك فريق معارض لدور الشركات متعددة الجنسيات فيقول بأنه ليس لهذه الشركات مضار اقتصادية فقط، وإنما مضار فكرية وثقافية أيضاً فبالنسبة لسد الفجوات المذكورة يحتج هذا الفريق المعارض بالآتي :

١- إن الاستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات تؤدي إلى تناقص الإدخارات بسبب اتفاقيات عدم المنافسة التي تشترطها هذه الشركات ، أو تطلبها من الدولة المضيفة ، ومن ناحية ثانية ، فإن هذه الشركات لن تستثمر أرباحها في البلد المضيف وإنما تحولها إلى بلدها الأم ، وإلى أحد فروعها الأخرى، ومن ناحية ثالثة، فإن نشاط هذه الشركات يؤدي إلى إضعاف المشاريع المحلية التي تنتج المواد الوسيطة .من بلادها الأصلية أومن فروعها المنتشرة في أنحاء العالم .

٢- يؤدي نشاط هذه الشركات إلى انخفاض توفر العملة الصعبة بسبب استيرادها للمعدات الرأسمالية ، والمواد البسيطة ،وكذلك بسبب تحويل أرباحها ،ودفع العمولات، وأجور الإدارة ، والفوائد على الديون، ومن ثم فإن تأثيرها على سعر الصرف هو تأثير سلبي .

٣-إن الشركات متعددة الجنسية لن تساعد على تحسين الوضع الضريبي لأنها تأخذ بالمقابل إعفاءات ضريبية ، وحوافز ، وسماحات.

٤- إن هذه الشركات لن تساعد على تطوير الخبرات الإدارية والتكنولوجيا ، و لن تساعد على نمو القدرة التكنولوجية الذاتية ، كما أن هذه الخبرات محصورة في الطبقات العليا ،من الإداريين والمهندسين، وهم عادة أجانب وليسوا من أفراد البلد المضيف[1]وكذلك تعترض الدول النامية على أسلوب هذه الشركات من نواح أخرى أهمها :إن هذه الشركات تسبب خللاً اقتصادياً ونمواً مشوها ،وذلك لأن دورها في التنمية هو دور غير ثابت وغير متوازن .فقد ينمو قطاع على حساب قطاع، أو طبقة على حساب طبقة . فهي لا تهتم بالأمن الغذائي للبلد وبالبيئة سواءً أصابها التلوث أو التدهور أو اختلال التوازن ، ولا بالتوازن بين الريف والمدينة .

كما أن لهذه الشركات دوراً في تشويه ثقافة البلدان التي تعمل فيها، إذ أنها غالباً ما تنتج منتجات غير مناسبة قد تحتاجها طبقة معينة (كالطبقة الغنية فقط) . مما يؤدي إلى نشوء أنماط من الاستهلاك غريبة عن ثقافات البلد وعاداته .كذلك تؤدي إلى تعميق الفجوة بين الفقير والغني، والريف والمدينة ، حالة الصين مثلاً، حيث أنها تستخدم نفوذها للتاثير على سياسة البلد باتجاه خدمة مصالحها فبإمكانها مثلاً أن تحصل على حماية لمنتجاتها أو إعفاءات ضريبة متنوعة . كذلك يمكنها التلاعب بأرباحها عن طريق رفع أسعار مستورداتها من

---

(١) (التكريتي،٢٠٠٤، ١٥٠١٥١).

المواد البسيطة التي تستوردها من أماكن أخرى أو من شركات تملكها هي. أي أنها تتبع سياسة التسعير لغرض التحويل (Trasfer pricing).ولاتستطيع الدولة أن تفعل شيء إزاء ذلك، ومن الأضرار الأخرى، إيذاء الصناعات المحلية بسبب قدرتها التكنولوجية وخبرتها في التسويق والإعلان (أو عن طريق تحجيمها). أو أنها تؤثر في البيئة من خلال المشاكل البيئية الثلاث (تلوث وتدهور واختلال توازن).وقد لاحظ بعض الباحثين بعض الشركات متعددة الجنسيات تستغل ضعف المعرفة التكنولوجية في دول الخليج العربي .فتستخدم بعض المشاريع التي تقوم بها هذه الشركات جسراً لاقتناء المعرفة التكنولوجية ، أو استخدام المشروع حقل تجارب لبعض طرق الإنتاج التي لم تثبت كفاءتها عملياً أو تجارياً بعد[١].

ومن الاعتراضات الأخرى على الشركات متعددة الجنسيات النفوذ الكبير على المخزون الوطني ، والأيدي العاملة ، مما يجعلها في وضع تستطيع أن تمارس من خلاله ضغوطات على الحكومات وكذلك يمكنها التدخل في الوضع السياسي من خلال إسنادها لأحزاب أو مجموعات أو شخصيات معينة .

وبصورة عامة، فإن لهذه الشركات تأريخاً سيئاً أثناء أوقات الاستعمار والهيمنة المباشرة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، حيث قامت باستنزاف الفائض الاقتصادي ونهب الموارد الطبيعية من تلك الدول النامية. (Todaro .1992,398) .

١-٢-٦ الحوافز المقدمة في الدول المضيفة:

تعد الحوافز العنصر الأهم من أطر السياسة القومية للاستثمار الأجنبي المباشر وأداة استراتيجية يمكن للحكومات استغلالها بسهولة نسبية أكثر من تلك العوامل الأخرى المؤثرة على قرارات الاستثمار .

(١) (بدوي وآخرون ،:١٩٨٠ ، ٦٠).

وهناك ثلاثة أنواع من الحوافز:

١- حوافز مالية : هدفها الأساسي إعفاء أو تخفيف العبء الضريبي للمستثمر الأجنبي واستناداً على أساس تخفيضات الضريبة أو خصمها ويمكن تصنيف مشروعات الحوافز الضريبية إلى مشاريع مبنية على الربح، ومشاريع مبنية على الاستثمار الرأسمالي، ومشاريع مبنية على العمل ومشاريع مبنية على المبيعات، ومشاريع مبنية على القيمة المضافة، ومشاريع مبنية على مصروفات أخرى بعينها ومشاريع مبنية على الاستيراد، ومشاريع مبنية على التصدير.

٢- حوافز تمويلية: ويتضمن هذا النوع من الحوافز توفير الأموال مباشرة إلى المنشآت بهدف تمويل استثمارات أجنبية جديدة وعمليات معينة أو لاستعادة تكاليف رأس المال أو العمليات .

وتشمل أنواع الحوافز التمويلية والمواجهة للاستثمار الأجنبي المباشر ، العون الحكومي الاعتماد الحكومي بأسعار فائدة مدعومة ،والمشاركة الحكومية في رأس المال والتأمين الحكومي بمعدلات تفضيلية .

٣- حوافز أخرى: هناك بعض الحوافز التي يتعذر تصنيفها تحت جنس معين من الحوافز ، ولكنها تشترك فيما بينها بخاصية التعميم لفرض زيادة ربحية الشركات الأجنبية التي ينوي جذبها عن طريق مساهمات غير تمويلية .

ويتمثل هذا النوع في توفير البنية التحتية كالطرق ووسائل الاتصال بأنواعها ...الخ. والخدمات المنخفضة التكاليف ، وافضليات في مجال السوق ، ومعاملة تفضيلية في مجال معاملة النقد الأجنبي[١] .

١-٢-٧ مفهوم الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الإسلامي:

أما في الاقتصاد الإسلامي، فالإسلام لا يمنع الأجانب الذين دخلوا أرضه بأذون تجارية من إعطائهم الحق في إنشاء وإقامة فروع استثمارية أجنبية

(١) (اونكتاد ،١٩٩٥، ١٣).

مباشرة. ولكن هناك ضوابط شرعية لإنشاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الإسلامية منها :

١- عدم مزاولة المستثمر الأجنبي لأي نشاط يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات المالية مثل الربا، والغش ،والاحتكار ، وخداع المستهلكين من خلال الدعاية المضللة لهم[١] .

٢- عدم قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، من ممارسة للفواحش المحرمة، أو جلبها، أو الترويج والدعاية لها بأية وسيلة كانت ، حماية للمجتمع المسلم مع ضرورة تطبيق الحكم الشرعي بحق كل من يقوم بهذه الأعمال بعد بيان حكمها الشرعي .

٣- ضرورة مراعاة مشاعر المسلمين واحترام الدين الإسلامي الحنيف ،وذلك بتمكين جميع المسلمين العاملين في المشاريع الاستثمارية الأجنبية من مزاولة الشعائر الإسلامية وتهيئة الأماكن اللازمة لذلك، وعدم تعريضهم لما قد يمس مشاعرهم الدينية .

٤- وتوصف الأمة الإسلامية بأنها صاحبة رسالة ودعوة فلابد من الاستفادة من دخول المستثمرين الأجانب إلى دار الإسلام، والتعريف بالدين الإسلامي، ونقل صورة واضحة وصحيحة عنه بعيدة عن التشويش والافتراء . وماقد يترتب على ذلك من اعتناق للدين الإسلامي والدخول فيه، أو الدفاع عن حقوق المسلمين ورفع الظلم عنهم، كل ذلك عن طريق سلوكيات الأفراد المسلمين الملتزمين بأحكام الدين، والإنفاق على طباعة ونشر كتب التعريف بالدين الإسلامي والدعوة إلى اعتناقه[٢] .

---

(١) (المصري ،١٩٩١ ،٩-١٠).
(٢) (الشربيني، ١٩٥٨، ٢٧٣).

المبحث الثالث

مفهوم الحقوق

١-٣-١ تعريف الحقوق:

إن معنى كلمة (حق)هي الأمر وهي حقاً وحقوقاً : صح وثبت وصدق ، ويقال يحق عليك أن تفعل كذا ،معناها يجب عليك أن تفعل كذا[١].

لغة واصطلاحاً:

إن حقوق البيئة : تعني ماللبيئة من حقوق على المستفيدين منها ، وأن هضم هذه الحقوق باستنزاف الموارد الطبيعية يؤدي إلى مشاكل بيئية .(تلوث وتدهور و اختلال توازن) .

إن نظرية الحقوق الفردية تقوم على تمجيد الفرد بوصفه أساس النظام السياسي ومحوره ومن ثم فالسلطة ما هي إلا أداة لخدمته وتحقيق وضمان حرياته ،فالفرد بحقوقه وحرياته هو الغاية من كل نظام سياسي ،لأن الحقوق أصلية وسابقة .

وبعد إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٧٧٦. عقب مؤتمر فيلادلفيا الذي تضمن دستوره في عام ١٧٨٧، الإعلان بأن (من الحقائق الثابته أن كل الناس خلقوا متساوين ،لهم منذ ميلادهم حقوق لاتسلب مثل الحق في الحياة، والحق في أن يكونوا أحراراً، والحق في التطلع إلى السيادة، ولم توجد الحكومات إلا لضمان ممارسة هذه الحقوق. إلاّ أن الملاحظ أن هذه الحقوق كانت تمارس من قبل شرائح معينة من المجتمع الأمريكي، فالتفرقة العنصرية كانت تمارس إلى حد قريب وبشكل أخف لحد الآن).

---

(١) (مختار الصحاح،١٩٨١ ،١٤٦)

أما الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان الصادر لعام ١٧٨٩ .فيؤكد على أن الحقـوق ليسـت من صنع الدولة بل هي طبيعيـة ولصـيقة بحكـم أدميتـه، وأن صـون هـذه الحقـوق هـدف كـل جماعـة سياسـية وأن هـذه الحقـوق غـير قابلـة للتقـادم، وهـي الحريـة، والملكيـة، ومقاومـة الاضطهاد .وقد أكد كل من جون لوك وهـوبز وجـان جـاك روسـو عـلى هـذه الحقـوق في القـرن السادس عشر[١] .

فكما أن على الأفراد واجبات نحو الدولة ،فلهم عليها حقوق :

ا- الحق في السعادة وفي التحرر من العوز .

ب- الحق في التعلم .

ج- الحق في العمل .

د – الحق في الراحة والتسلية .

هـ – الحق في الصحة .

و – الحق في الضمانات ضد البطالة ،وضد المرض ،وضد الشيخوخة والعجز .

إلاّ أن هذه الحقوق قد طبقت بشكل عدوان على الشعوب المستعمرة والمغلوبة مـن قبـل الغرب إلى وقت قريب[٢] .

١-٣-٢ التنمية المستدامة:

إن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، عرفت **التنمية المستدامة:** بأنها التنمية التـي تفي باحتياجات الحاضر دون إخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها[٣]

---

(١) (الخطيب، ٢٠٠٤ ، ٦٢- ١٧٥).

(٢) (بكري ،١٩٥٤، ١٣٠-١٣١).

(٣) (تقرير الجنة العالمية البيئة والتنمية ٢٠٠١ ، ٤)

إن حقوق البيئة تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا وتستلزم نهجاً متعـدد الجوانـب لإدارة التنمية والبيئة والاهتمامات البشرـية والقـدرة المؤسسـية بهـا . لأن إهـمال جانـب البيئـة معناها هدر وتضيع لهذه الحقوق .

إن تلوث البيئة وتدهورها واختلال توازنها يحتاج إلى تكاليف اقتصادية للمعالجة .

وهذه التكاليف تؤثر على حياة الإنسان في صور مباشرة وغير مباشرة . **فتلوث البيئـة** الـذي يشمل : تلوث الهواء وتلوث المياه وتلوث التربة يؤدي إلى الأمراض التي تصيب الإنسان والحيـوان والنبات معاً. مما يشـكل تكلفـة اقتصـادية غـير مبـاشرة . فـالأمراض الناتجـة مـن هـذا التلـوث ، ولاسيما تلوث الهواء والمياه ، تحتاج إلى الدواء مما يزيد من تكلفة العلاج بالنسبة للفرد والمجتمع ، ولاسيما وأن أغلب تلك الأمراض هي من الأمراض المستعصية كالسرطان وأمراض الرئتين والقلـب التي تحتاج لأغلى أنواع العلاجات سواء كانت أدوية أو عمليات جراحيـة . وقـد تـزداد التكـاليف الاقتصادية للتلوث في حالة الوفاة الناجمة مباشرة عن أحد الأمراض المرتبطة بتلوث البيئـة سـواء كان الهواء أو المياه أو التربة ، والأخطر من كل ذلك تلوث الهواء بغاز ثاني أكسيد الكربون وغـيره من الغازات التي تعمل على تآكـل طبقـة الأوزون واحتبـاس الحـرارة في محـيط الغـلاف الجـوي للأرض فيما يسمى بظاهرة الاحتباس الحراري مما يؤدي إلى ارتفاع في درجات حرارة الأرض . وإذا استمر هذا التزايد فإنه يؤدي إلى ذوبان كثبـان الجليـد المتراكمـة عـبر ملايـين السـنين في القطبـين الشمالي والجنوبي مما سيتسبب في فيضانات وارتفاع في منسوب مياه البحـار والمحيطـات وغـرق الجزر والمدن الساحلية نتيجة لذلك .

فضلاً عن أمراض تلوث الهواء والماء التي تصيب الحيوانات الأليفة و التي تشكل جزءاً هاما في حياة الإنسان الاقتصادية في جانبي الاستهلاك والإنتاج[1] . هذه النتائج أدت إلى الاهتمام بحقوق البيئة فقامت المؤتمرات وكان مؤتمر الأمم المتحدة الذي أقيم في ريودي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢ (والذي عرف بقمة الأرض) وشكلت لجنة التنمية المستدامة .

١-٣-٣ مؤشرات التنمية المستدامة:

(Indictaors of Sustainiable Deveploment Frame Workand Methodlosgies)

يتضمن هذا المنشور قائمة بنحو ١٣٠ مؤشراً مصنفة إلى أربع فئات وهي:

١- اقتصادية.

٢- اجتماعية.

٣- بيئية.

٤- مؤسسية.

ونتيجة لكثرتها خفضت إلى ٥٩ مؤشراً ويمكن للبلدان أن تختار مجموعة مناسبة من هذه المؤشرات ، ويقدم جدول أعمال القرن ٢١ إرشادات لتحقيق التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين على المستويات كافة. وفيما يأتي مجموعة المؤشرات الأساسية المجمعة في إطار الفصول ذات الصلة من جداول أعمال القرن ٢١، مع مراعاة القضايا الرئيسة التي تواجه بلدان الأسكوا وتوافر البيانات . مثلاً:

(أ)- المؤشرات الاقتصادية :

١- التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة:

أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

ب- حصة الاستثمار الثابت الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي.

---

(١) (عبد الله ، ٢٠٠٥، www.Taghrib.org).

ج- صادرات السلع والخدمات / واردات السلع والخدمات .

٢- تغير أنماط الاستهلاك : نصيب الفرد من استهلاك الطاقة .

٣- الموارد والآليات المالية:

أ- رصيد الحساب الجاري بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .

ب- الدين /الناتج المحلي الإجمالي .

ج- مجموعة المساعدات الإغاثية الرسمية والمقدمة، أو المتلقاة .

(ب)- المؤشرات الاجتماعية :

١- مكافحة الفقر:

أ - معدل البطالة.

ب- مؤشر الفقر البشري.

ج- عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

٢- الدينامية الديموغرافية والإستدامة: معدل النمو السكاني.

٣- تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب :

أ- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.

ب- النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية.

٤- حماية صحة الإنسان وتعزيزها:

أ- متوسط العمر المتوقع عند الولادة .

ب- عدد السكان الذين لايحصلون على الخدمات الصحية .

ج- عدد السكان الذين لايحصلون على المياه العذبة .

ء- عدد السكان الذين لايحصلون على المرافق الصحية .

٥- تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية :نسبة السكان في المناطق الحضرية .

(ج) المؤشرات البيئية :

١- حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها:

أ- حماية الموارد المتجددة / السكان.

ب- استخدام المياه / الاحتياجات المتجددة.

٢- النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة:

أ- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية.

ب- نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة.

ج- استخدام الأسمدة.

٣- مكافحة إزالة الغابات والتصحر:

أ- التغير في مساحات الغابات.

ب- نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر .

(د) المؤشرات المؤسسية:

١- الحصول على المعلومات:

أ- عدد أجهزة التلفزيون والراديو لكل ١٠٠٠ نسمة.

ب-عدد الصحف اليومية لكل ١٠٠٠ نسمة.

ج- عدد الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠٠ نسمة.

د- عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل ١٠٠٠ نسمة.

هـ - عدد المشتركين في الإنترنيت / مستخدمي الإنترنيت لكل ١٠٠٠ نسمة.

٢- العلم والتكنولوجيا:

أ- عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة.

ب- الإنفاق على البحث والتطوير بنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

إن هذه المؤشرات ترتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تهيئة بيئة مصممة لاجتـذاب الاستثمار الأجنبي المباشر, لأن إصلاح هذه المؤشرات هي إصلاحات اقتصـادية, والشركات تفضـل الدول المضيفة التي تقوم بإصلاحات وتنفذ برامج اقتصادية وإصلاحية مع توفر الاستقرار الأمنـي، وهو مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي المبـاشر، وإن اسـتثمار الشركات في البلـدان المضـيفة لابـد أن تؤدي إلى مشاكل بيئية, لأن الشركات تحاول إنتـاج أقصىـ مـا تـتمكن للحصـول عـلى أقصىـ ربـح ممكن ومن ثم أقصى عائد ممكن، وهذا الإنتاج الكبير بدوره يستنزف من الموارد الطبيعيـة ومـن ثم لاتصان حقوق البيئة وتؤدي في النهاية إلى مشاكل بيئية (تلـوث وتـدهور واخـتلال تـوازن)في كافة مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

١-٣-٤ المتضمنات الخاصة بالتنمية المستدامة:

١- استدامة الاستهلاك:

تكونت هذه الفكرة من منطلق الحالة التي لاتشهد فيها المنفعـة انخفاضـاً خـلال الـزمن، وعلى الرغم من إمكانية عد المنفعة والاستهلاك معيارين متكـافئين، بالإمكـان معـالجتهما لغـرض الوصول إلى الاستدامة. وكان سولو من رواد هذا التحليل في دراسته عام ١٩٧٤ .التي تحمل بـذور التطور المستقبلي ،وقد أكد على أن المنفعة غير المخصومة على مستوى الاستهلاك يجب أن تكـون ثابتة وعلى مدى زمن غير محدود, ولكن من الصعوبة اشتقاق أو وضع شروط كافية للوصـول إلى مستوى ثابت من المنفعة غير المخصومة من الاستهلاك للفرد الواحد ويصبح التحليل أكثر سهولة، لو تحولت المشكلة إلى مشكلة استهلاك بدلاً من مشكلة منفعة ، فمثلاً في الاقتصـاد ينـتج منتجـاً واحداً في ظل التنمية . تنسب دالة المنفعة

إلى الاستهلاك ، ويكون ثابتاً على مدى الزمن .فمن الواضح أن هذه الحالة كانت شرطاً أو وضعاً اقتصادياً محدداً[1]

ومن هنا جاءت دراسة جون هارتويك (John Hartwick).في عامي ١٩٧٨،١٩٧٧ في تفسير الاستدامة على وفق مفاهيم عدم انخفاض الاستهلاك ويهدف إلى تكوين شروط ممكنة التحقيق[2]. .

٢- استدامة الإنتاج :

وهي إدارة الموارد والمحافظة على فرص الإنتاج في المستقبل ،ويقترح سولو معياراً ثانياً للاستدامة مستنداً على تحديد أضعف معيار للمحافظة على إدامة فرص الإنتاج المستقبلية ويأتي جوهر هذا المقترح ،من أن كمية الموارد الناضبة ثابتة ويظهر سؤال يحتاج إلى إجابة ، وهو كيفية توزيع الموارد الناضبة خلال الزمن ؟ وهذا ما قاد سولو إلى سؤال آخر مفاده ما هو مقدار المواد الناضبة في العالم الذي يستخدمه الجيل الحالي؟ وماهو المتبقي الذي يجب تركه للأجيال القادمة ؟ التي ليس لها دور في اتخاذ القرار في الزمن الحالي[3] .

٣ – استدامة رأس المال الطبيعي:

ويعني المحافظة على خزين رأس المال الطبيعي من الانخفاض خلال الزمن ، ويشير بعض الاقتصاديين في هذا المجال بأن توجه السياسة الاقتصادية نحو المحافظة على رأس المال الطبيعي، بوصفه شرطاً أساسياً لإدامة واستمرار الناتج الاقتصادي، كما يشيرون إلى صعوبة إدامة هذا الناتج بواسطة إحلال رأس المال المادي .وقد قسم رأس المال إلى:

---

(١) (النجفي واياد، ٢٠٠٤).

(٢) (Hartwick ,1977,272).

(٣) (مرجع سابق، ٢٠٠٣، ٣٧-٥٥).

رأس المال الطبيعي :

وأن هذا الخزين يمثل أنظمة الطبقات الصخرية وأنظمة المياه ، الأرض الخصبة ، النفط الخام، الغاز ، الغابات ، مصائد الأسماك ، ومصادر الخزينة الأخرى للكتل الحيوية وجو الأرض نفسه ...الخ.

رأس المال المادي:

ويضم المصانع ، المعدات ، الأبنية ، والبنى الأساسية التي تتراكم من خلال تخصيص الإنتاج الحالي لأغراض الاستثمار .

رأس المال البشري: ويضم تراكم الخبرة والمهارة والتي يمتلكها الأشخاص وهذه تعد طاقة كامنة لإنتاجية الفرد تعزز قوته البدنية .

رأس المال الفكري : ويشتمل على خزين المعرفة الذي يصطلح عليه بالتكنولوجيا وهذه المهارات مفتوحة . وليست لأفراد معينين بل جزء من حضارة المجتمع الإنساني .

٤- استدامة الموارد المتجددة:

إن الحالة المستدامة هي التي تتم بها إدارة الموارد بشكل من شأنه أن يديم العطاء المستدام لخدمات المورد، وغالباً ما تستخدم هذه الفكرة في النماذج البايولوجية لخزين المورد المتجدد مثل الغابات ومصائد الأسماك. فالعطاء المستدام هو الذي يولد حالة مستقرة تتم فيها المحافظة على خزين رأس المال وبمستوى ثابت ويضمن تدفقا مستمراً وانسيابياً لهذا المورد. فمثلاً الغابة التي تمثل خزين المورد وهي مورد مستدام عندما يتم إعادة غرس أشجار فيه بدل المزالة ، ومن ثم سيضمن من هذه الغابة إنتاجاً مستمراً من الأخشاب . ويكون أقصى تعظيم لإنتاج الموارد المستدامة عندما يتدفق هذا المورد, ويمكن إدامته عبر الزمن والمحافظة على نظام بيئي أمثل(١) .

(١) (Boulbing,1966,13-14) .

١-٣- ٥ الاهتمام بالجنس البشري:

إن علماء البيئة يعدون، الجنس البشري. هو أحد الكائنات الحية المهمة من هذا النظام البيئي. ويركزون عليه كثيراً، وقد أكدوا على وظائف المحيط الحيوي عند مشاهدة ارتفاع درجة الحرارة، ويرون أن لذلك آثاراً سلبية على الجنس البشري، وتكون هذه الآثار تدميرية. وأن النظام البيئي في تغير مستمر. وهناك مفهومان مهمان في علم البيئة وهما:

١- الاستقرار.

٢- المرونة ، أو سهولة التكييف .

ويفسر عالم البيئة (هولنك)في دراسته التي أجراها عام، ١٩٨٦،١٩٧٣: بأن الاستقرار يشير إلى ميل السكان نحو حالة التوازن الأصلية في أعقاب اضطراب معين[١].

وتمتاز الأنظمة البيئية بخاصية المرونة أوسهولة التكيف ،ولايحتاج النظام البيئي إلى استقرار جميع السكان ،فقد يكون هناك اضطراب لبعض العينات من السكان، في حين أن النظام بكامله مستمر بوظائفه ،ومن جهة أخرى نستطيع القول بأن بإمكان السكان الاستقرار فقط إذا كان النظام البيئي مرناً وسهل التكيف .

وقد قام عالمان آخران بدراستهما عام ١٩٩٢. وأعدوها طريقة بديلة لوصف الاختلاف بين المفهومين أعلاه ، فالإستقرارية هي خاصية تنسب إلى مستويات المتغيرات ضمن نطاق النظام، على سبيل المثال فإن المجتمعات السمكية في مياه الشمال الأطلسي ستكون مستقرة ، إذا عادت أعدادها إلى المستويات السابقة بعد مدة قصيرة من إيقاف أعمال الصيد الكبيرة[٢] .

---

(١) (Holling ,1973,1-24)

(٢) (common & S. C , 1992:P7-34)

١-٣-٦ الأبعاد الرئيسة للتنمية المستدامة :

إن المهمة التي حققت نتائج التنمية المستدامة أخذت أبعاداً أوسع مما كانت عليه التنمية الاقتصادية التي كانت مهمتها تحقيق نمو اقتصادي سواءً في المدى القصير، أم في المتوسط وكانت مختلفة عن التنمية المستدامة التي تهدف الى رفاهية الأجيال الحاضرة والمستقبلية . وهناك ثلاثة أبعاد رئيسة:

١- **البعد العالمي :** وهو من العناصر المهمة في التنمية المستدامة ، فالتغير المناخي العالمي المتمثل بانبعاثات غازات الأثر الطبيعية والصناعية المؤدية إلى ظاهرة الاحتباس الحراري وثقب غلاف الأوزون ، وضع كل دول العالم أمام مشكلة بيئية عالمية كبيرة . ولاسيما بعد أن شهدت معدلات التجارة العالمية نمواً أسرع من معدلات نمو الناتج العالمي ولاسيما بعد الألفية الثانية، وظهور حقبة جديدة من التفاعلات الاقتصادية بين الدول والاتحادات الدولية وظهور التوحد الاقتصادي مثل السوق الأوربية المشتركة، ودور الشركات متعددة الجنسيات العملاقة .

فلابد من قوانين تحكم عمل هذه الشركات والاتحادات الدولية حتى تنظر إلى ما يحدث من مشاكل بيئية تضر بمصلحة العالم أجمع، دون النظر إلى المصلحة الخاصة للشركات وقبل أن تحدث الفاجعة الكبرى التي تؤدي بمصير الجميع . فلابد من حماية البيئة وتحسينها لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية . في حالة عدم وجود استراتيجيات وقوانين والتزامات مع هذا التوحد الاقتصادي وعمل الشركات متعددة الجنسيات لأن عدم الاهتمام بالناحيةالاجتماعية يؤدي إلى عواقب وخيمة بحق الجميع.

٢- **البعد المحلي:** إن حالات الربط بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ينتج عنها تناوب بين الأهداف التي تؤثر على سير التنمية المستدامة . فلابد من التنسيق بين هذه الأبعاد الثلاثة على الصعيد المحلي . لأن البعد

الاقتصادي يحتاج نمواً كمياً ونوعياً ، في حين البعد الاجتماعي يحتاج مؤسسات تؤدي وظائفها على نحو كفؤ واستقرار اجتماعي ومساواة .

٣- **البعد البيئي:** فيحتاج إلى استقرار الأنظمة الحيوية الطبيعية والبيئية والصحية للسكان وربط هذه الأبعاد الثلاثة معاً من شأنه أن يقدم ميداناً للتعاون داخل الكيان الواحد . والذي يمكن تطويره واستغلاله للتعاون على صعيد الكيانات الأخرى . إذن لابد أن يكون لمؤسسات الدولة دور كبير في التخطيط والتنظيم بما يتلاءم وتعظيم الوضع المقبول للإنسان بوصفه هدفاً ملائماً للتعبير عن التنمية المستدامة وضرورة أن تعطى اهتماما من قبل صانع القرار الاقتصادي.

١-٣-٧ حساب التكلفة الاقتصادية:

يؤدي تلوث البيئة إلى مشكلات وتكاليف اقتصادية جمة ، فتلوث الهواء والمياه والتربة تؤدي إلى أمراض ، وهذه الأمراض تحتاج إلى علاج وعمليات جراحية وكذلك التدهور الذي يؤدي إلى وفاة البشر نتيجة هذا التلوث وكذلك انقراض كثير من الحيوانات والأسماك التي كانت موجودة ، وعلى المتسبب في هذا التلوث والتدهور واختلال التوازن دفع الكلفة الاقتصادية وكذلك التلوث الذي يصيب البيئة الاجتماعية في المعتقد ، وتفكك الأسرة وأواصرها تكاليف ناهيك عن التلوث السياسي عن طريق التلوث في الثقافة والإعلام من عولمة الثقافة والإعلام[1] .

إن العائد المتحصل من خلال الفعالية الاقتصادية في البيئة السياسية من الإعلام (القنوات الفضائية والمجلات والصحف) التي تحصل عليها الشركات من عوائد كبيرة أكثر من أي القطاعات الأخرى . وهذا التلوث أليس من الإنصاف حساب الكلفة الاقتصادية عليها.

(١) (عبد الله، ٢٠٠٥ ،١).

١-٣-٨ مفهوم الحقوق في الاقتصاد الإسلامي:

توجه الأحكام الإسلامية إلى التعامل مع البيئة تعاملاً رفيقاً يكون فيه صيانة للبيئة مما يلحق بها من ضرر في مادتها ونظامها، وحمايتها من أي تصرف قد يربك أداءها في حفظ الحياة وتنميتها، وذلك للحفاظ عليها على وفق ما ركب عليه من كم وكيف دون أن يطالها في ذلك أي خلل بتدخل إنساني من شأنه أن يعطل صيرورتها الغائية في خدمة الحياة عامة، وفي خدمة الحياة الإنسانية خاصة. وقد جاءت التوجيهات الإسلامية في شأن صيانة البيئة توجيهات مؤكدة ذات صبغة تشريعية حيناً، وذات صبغة أخلاقية حيناً آخر، وهي في هذا وذاك تنطلق من خلفية عقدية في التصور الإسلامي لحقيقة البيئة خاصة ضمن التصور العقدي لحقيقة الكون عامة[1] .

وقد جاءت التوجيهات الإسلامية بصيانة البيئة تتمحور في الغالب حول معنى الأمر بالحفاظ على صلاح الأرض والنهي عن الفساد فيها ، فالأرض – وهي تعبير عن البيئة – قد خلقت على وضع كمي وكيفي صالح للحياة ، وهو وضع يتوجب التعامل معه برفق يحقق الحفاظ عليه وصيانته من أي تصرف يناله بفساد ويغير من الترتيب الذي رتب عليه منمّياً للحياة ، فيؤول الأمر إذن إلى تعطيل البيئة عن أداء وظيفتها ، بما آل إليه صلاحها من فساد . وفي هذا المعنى يندرج قوله تعالى: (وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) [الأعراف: ٥٦] .

فالبيئة الأرضية قد وجدت صالحة للحياة والنهي عن الفساد فيها إنما هو أمر بالتصرف فيها تصرفا يرفق بها ، فيصون فيها ذلك الصلاح ما هيئت له لاحتضان الحياة العامة والحياة الإنسانية خاصة وتنميتها . وهناك ثلاثة أنواع أساسية من التصرفات التي فيها صيانة للبيئة مما يمكن أن يلحق به الخلل .

(١) (النجار،١٩٩٩، ٧).

١- الصيانة من التلف :

أ- الصيانة من التلف العبثي.

ب- الصيانة من التلف القارض.

٢- الصيانة من التلوث :

أ- الصيانة بالطهارة .

ب- الصيانة بحفظ التوازن.

٣- الصيانة التنموية .

١-٣-٩ حقوق الإنسان العامة:

تحدث الدكتور علي عبدالواحد عن حقوق الإنسان فقال (ترجع أهم حقوق الإنسان العامة إلى حقين رئيسين :المساواة والعدالة). وقد ادعت الأمم الديمقراطية الحديثة ان العالم مدين لها بتقريرهذين الحقين، فذهب الإنكليز إلى أنهم أعرق شعوب العالم في هذا المضمار!

وزعم الفرنسيون أن هذه الاتجاهات جميعاً كانت من وليد ثورتهم. وأنكرت أمم أخرى على الإنكليز والفرنسيين هذا الفضل وادعته لنفسها ، والحق أن الإسلام هو أول من قرر المبادئ الخاصة بحقوق الانسان في أكمل صورة وأوسع نطاق ، وأن الامة الاسلامية في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) .والخلفاء الراشدين من بعده كانت أسبق الأمم في السير عليها . أن ماحفل به الإسلام من حريات ، وماشرعه من عدالة ومساواة وما ضمنه للجماهير من كرامة ، لم يكن يدرس في عواصم الأمة الإسلامية وحدها .

لقد عبر إلى أوربا مع شتى الثقافات الأخرى .وظل يحرك الحياة الأوربية حتى انفجرت ثورات التحرر تهتف بمبادئ ما كانت معروفة في أرضها خلال القرون الماضية[1] . إن هذه الحقوق أقرت قبل أربعة عشر قرناً .

(١) (الغزالي،١٩٦٣ ،٨).

وهي جزء أساسي من مقاصد الشريعة التي أكدت على ما يأتي:

١- حفظ الدين.

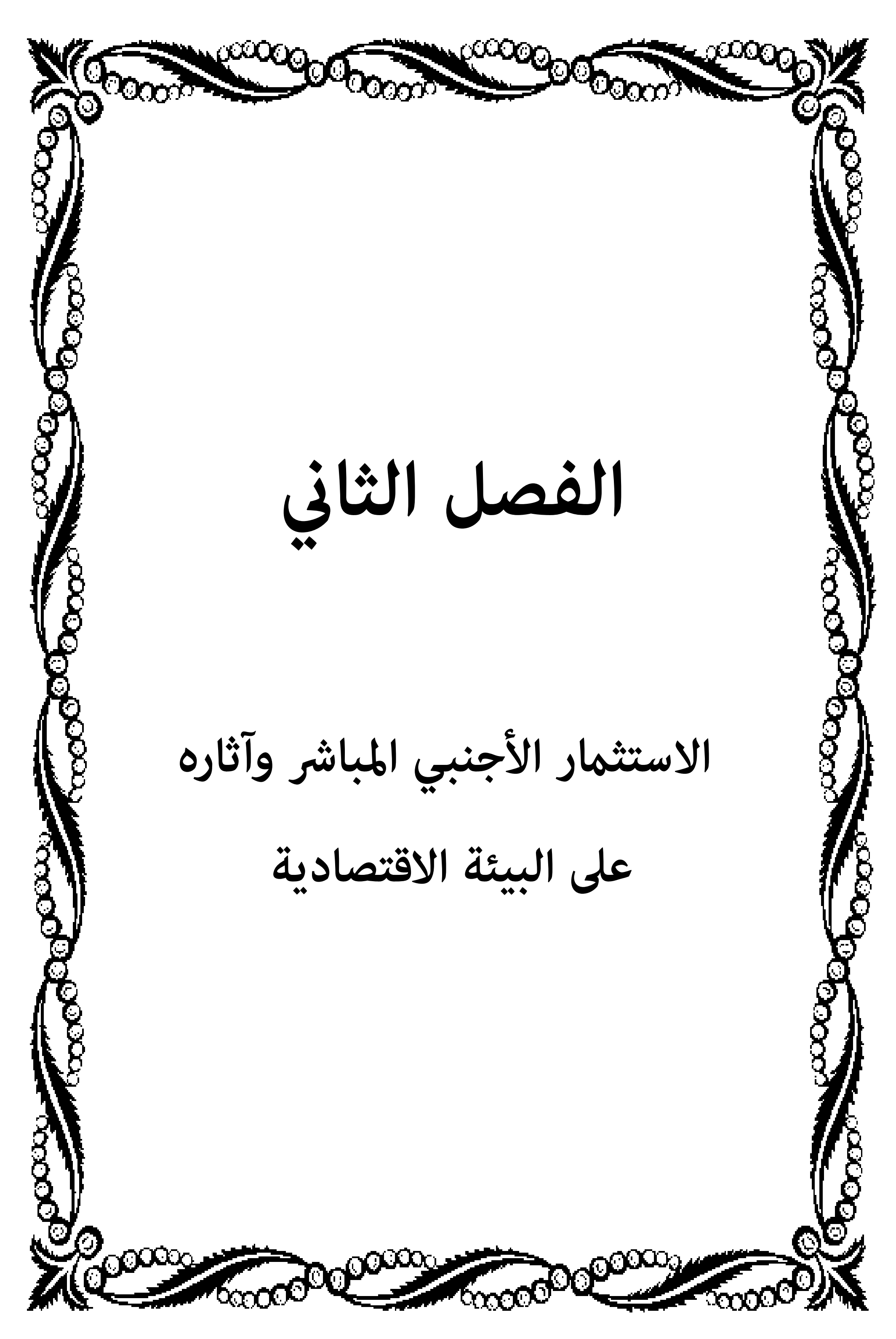
٢- حفظ العقل.

٣- حفظ النفس.

٤- حفظ النسل.

٥- حفظ المال.

ومن الطبيعي لحفظ هذه الحقوق الخمسة حفظ النية الصحية السليمة الآمنة – سواء كانت مادية, روحية, اقتصادية, اجتماعية, فكرية, ثقافية, نفسية أم سياسية .



الفصل الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على البيئة الاقتصادية

المبحث الأول

الموارد الطبيعية

٢-١-١ الموارد الطبيعية:

إن الموارد الطبيعية الموجودة في الكون تتكون من أربعة نظم هي :

١-الغلاف الجوي.

٢- الغلاف المائي.

٣- اليابسة.

٤- الغلاف الحيوي.

ومما تشمله هذه الأنظمة من هواء وماء وتربة ومعادن ومصادر للطاقة فضلاً عن النباتات والحيوانات[١] والتي تمثل كل منها نظاماً ، بيئياً يكون في حالة التوازن الطبيعي ويتميز أحياناً بدرجة عالية من الاكتفاء الذاتي ، كما قد يقوم في بعض الأحيان الأخرى بإنتاج عناصر فائضة يمكن أن تقوم بتخزينها أو تصديرها لنظم بيئية أخرى ، وعادة ما تعتمد هذه النظم على الشمس مصدراً رئيساً لتوفير احتياجاتها من الطاقة[٢] ومنهم من قسم الموارد الطبيعية وسماها بالبيئة الطبيعية إلى:

١- الأرض: وتشمل:

أ- (التربة ومكوناتها وصفاتها وقدرتها الاحتمالية وتعريتها ونفاذيتها...الخ)

ب- الجغرافية وشكل سطح الأرض, الوعورة والانحدار (جبال-وديان- سهول).

---

(١) (الشبكة العالمية ،١٩٩٧، ٢).
(٢) (عبد ربه ،٢٠٠٣، ١٣)

ج- التكوين الجيولوجي : التكوينات الصخرية والرواسب السطحية والتراكيب الجيولوجية كالصدوع والثروات الباطنية كالمعادن والمياه الجوفية.

د- ظروف خاصة كالفيضانات والتصدعات والإنزلاقات الأرضية والزلازل.

٢- المناخ :

الأمطار، معدلات درجات الحرارة ، اتجاهات الرياح وطول فصل نمو النبات ...الخ

٣- الغطاء النباتي ،الحيوانات البرية ،والمناظر الطبيعية .

أ-حجم ونوعية الغطاء النباتي والحيوانات البرية .

ب –النظم البيئية المتواجدة.مثل مناطق الحيوانات البرية (الغابات والمسطحات المائية) [١].

وقد قسمت الموارد الطبيعية حسب الفكر البيئي الحديث على أربعة عناصر أساسية ويتضمن كل منها .عناصر فرعية :

١- الموارد:

أ- الصلبة: وتشمل القشرة الأرضية بمكوناتها المختلفة .(وديان- جبال- سهول- هضاب) وكما يشمل ما على القشرة الأرضية وما تحتها من صخور ومعادن صلبة مختلفة ومافي باطنها من التشكيل الحي وغير الحي . وكذلك فإن الظاهر له تأثيرات أيضاً إما بالضغط أو بالحرارة أو بالانحباس المباشر . كما في المتفجرات المائية والثورات البركانية . وقد عبر عنها القرآن الكريم بالتراب.

ب- السوائل على اختلاف أشكالها سواء كانت في باطن الأرض ، أو على سطحها وفي مقدمتهم الماء والمدفونة النفط (الذي أصبح مصدر لتوليد الطاقة). وأن الماء هو عصب الحياة ولذلك قال الله عز وجل: (أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ

(١) (مزاهرة وشوابكة ،٢٠٠٣، ١٨).

السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ)[الأنبياء:٣٠] .

ج- الغازات المختلفة والتي تكون الغلاف الجوي للأرض وقد يكون بعضها متغلغلاً في الأرض نفسها ، فالهواء محيط بالأرض ويشتمل على خليط من الغازات ذات الأهمية البالغة في الوجود البيئي .وهي الأوكسجين- النتروجين- وأكسيد الكاربون –الأوزون –الهليوم وأنواع أخرى كثيرة وتترتب الغازات في طبقات أربع تحيط بالأرض ، وهذه الطبقات هي : **التروبسفير، والتراتسفير ، والميزوسفير ، والإيوتسفير** ولكل طبقة من هذه الطبقات بما تحتوي عليه من الغازات دور بيئي بما في تلك التي تبتعد عن الأرض مئات الكيلومترات ، فبعضها لبناء المادة الحية ،وبعضها لصيد الأشعة الضارة ،وبعضها يقوم بدور مهم في تعديل المناخ .وكلها تشترك في النظام البيئي العام[١].

٢- القوى الطبيعية: من العناصر الأساسية المكونة للبيئة عنصر القوى الطبيعية وهو عنصر مهم ينتمي إلى الطبيعة غير الحية إلاّ أن له خصوصية تفرده بالبيان ، ويمثل هذا العنصر البيئي في قوى الطبيعة التي يحدث بعضها التفاعلات الأرضية، ويرد بعضها الآخر من وراء الكوكب لتضع مكونات بالغة الأهمية ذات وظائف متعددة في الوجود البيئي .يتوقف عليها ذلك الوجود ببنيته وتوازنه واستمراره .ومن أهم مكونات هذه العناصر هي قوى الجاذبية ، فللأرض جاذبية تجذب إلى سطحها كل الموجودات الثقيلة ، مما يقع في محيطها إلى مسافات من الفضاء . وقد أشار القرآن الكريم إلى قوة الجاذبية، وهذا الإمساك يعبر عنه علم البيئة بنظام الجاذبية بحيث لايعتريه خلل ، وهو يشير إلى القوة التي يكون فيها استقرار الأشياء على الأرض واستقرار الأرض نفسها مع سائر الكواكب الأخرى.

(١) (النجار ،١٩٩٩، ٦).

٣- الطبيعة الحية: تمثل الطبيعة الحية عنصراً أساسياً من عناصر البيئـة إن لم يكـن العنصرـ المحوري فيها, وأن العناصر الأخرى تخدم هذا العنصر (وهـو الإنسـان) والطبيعـة الحيـة مميـزة بثلاث ميزات أساسية تعبر عن مظاهر الحياة وهي :

١- الغذاء .

٢- النمو.

٣- التكاثر.

وتتنوع الكائنات ثلاثة أنواع ، هي النباتات والحيوانات والإنسان في هذا الكون.

ولو نظرنا إلى مصادر موارد الطبيعة لوجدنا أنها تشمل الأرض والماء والغلاف الجوي وينـتج هذا التشكيل الثلاثي تشكيلة من السلع والخدمات المفيدة . فالأرض تعطينا الطعام والغـذاء مـن التربة الخصبة علاوة على النفط والمعادن الأخرى من طبقات الأرض . أما الميـاه فتعطينـا السـمك والمتعة وطرقاً من المواصلات على درجة من الكفاءة . أمـا الغـلاف الجـوي فيزودنـا بـالهواء التـي نتنفسه ويعطي الطائرات مجالاً كي تطير. والمصادر الطبيعية والبيئية هي شكل آخـر مـن عوامـل الإنتاج مثلها مثل العمالة ورأس المال ، وهي تخدم الإنسان لأننـا نـتخلص مـن خـدمات المصـادر الطبيعية مخرجات أو اشباعات.

ويمكن أن تقسم الموارد من زاوية الملكية والتجدد والنضوب إلى:

أ- الموارد القابلة للاستملاك مقابل غير القابلة للاستملاك :

عند تحليل المصادر الطبيعية يقوم الاقتصاديون بتوزيعها على وفـق صـفتين رئيسـتين: هـل الموارد قابلة للاستملاك؟ أم غير قابلة للاستملاك؟

إن السلع القابلة للاستملاك: هي تلك السلع التي يكون في وسـع الشركات أو المسـتهلكين الحصول على قيمتها الاقتصادية كاملة . وتشمل المصادر الطبيعية

القابلـة للاسـتملاك (الأرض التـي يمكـن المـزارع أن يسـتفيد مـن خصـوبتها ويبيـع القمـح والشعيرومحاصيل أخرى ، وكل ما ينتج عليها). والمصادر المعدنية مثل النفط والغاز ....الخ .

الموارد غير القابلة للاستملاك: هي تلك المصادر التي يحق للأفـراد اسـتخدام منافعهـا دون مقابل، إلا أنها مكلفة للمجتمع وتشمل على مؤثرات خارجية . فعندما تستخدم أحـدى الشركات مصدراً نادراً قابلاً للاستملاك، مثل الأرض أو النفط أو الشـجر ، فإنهـا تشـتري المـورد مـن مالكـه، الذي يجري تعويضه بالكامل عن التكاليف الإضافية التي تحملها في إنتاج السلعة. لكن تفـاعلات كثيرة تجري خارج السوق . فمثلاً تقوم الشركة أ بسكب مواد كيميائية سـامة في أحـد الجـداول ، وتفسد الماء على الناس الذين يصطادون الأسـماك، أو يسـبحون في مصـب ذلـك الجـدول فتكـون الشركة أقد استخدمت الماء النادر النظيف دون أن تدفع للناس مقابل الماء الذي أفسدته وولدت بذلك هدراً اقتصادياً خارجياً .

ب- الموارد المتجددة مقابل الموارد غير المتجددة :

المصادر المتجددة: و هي تلك الموارد التي تعوض ما استهلك منهـا بشـكل منـتظم ، إذا مـا أديرت بطرق صحيحة ، ففي وسعها تقديم خدمات نافعة إلى مالا نهاية . ومن أهم فئات المـوارد المتجددة الطاقة الشمسية والأرض الزراعية . والماء والغابات ومصائد الاسماك .

المصادر غير المتجددة: وهي المصادر التي يكون العرض فيها ثابتاً وهي تلك التـي لاتتجـدد بسرعة كافية تجعلها مناسبة من الناحية الاقتصادية ومن أمثلتها الوقود الأحفوري الذي يشكل في الأرض قبل ملايين السنين ويمكـن عـدّه أنـه كميـات ثابتـة بالنسـبة للحضـارة الإنسـانية . المـوارد المعدنية من غير الوقود، النحاس، الفضة، الذهب، الحجارة، الرمال.

ويمثل مبدأ الإدارة الكفوءة لهاتين الفئتين من الموارد تحديات مختلفة ،كما

سوف نرى في الفقرات التالية ، فالاستخدام الكفؤ للموارد المتجددة يقضي بتوزيع الكميات المتناقضة من تلك الموارد على حقبة زمنية معينة .هل نستخدم الغاز الطبيعي ذو الكلفة المنخفضة لهذا الجيل أم ندخره للمستقبل؟ أو بالمقابل فإن الاستخدام الرشيد للموارد المتجددة يتضمن التأكد من الحفاظ على كفاءة استمرار تدفق خدمات تلك الموارد، مثل إدارة استغلال الغابات بشكل ملائم وحماية مناطق تكاثر الأسماك وتخزين المياه[1] .

ويقول عالم أمريكي (حاولنا أن نحل معضلة وجودنا بنبذ رؤية الخلاص المتمثلة في الانسجام بين الجنس البشري والطبيعة واتجهنا نحو اخضاعها وقهرها وتحويلها لخدمة أغراضنا إلا أنه أصبح هذا القهر مرادفاً لتدمير الطبيعة . إن روح العداء أعمتنا عن حقيقة أن الموارد الطبيعية لها حدوداً يمكن أن تنفذ)[2]. فما أن بدأت الموارد الطبيعية تنفذ حتى بدأت الشركات تفكر في بلاد أخرى فيها المواد الخام الرخيصة والأسواق لتصريف منتجاتها فبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان مضيفة وفتحت له فروع في تلك البلدان وتخلص من دفع الضرائب المفروضة عليهم من قبل حكوماتهم نتيجة ما قاموا به من تلوث وتدهور واختلال توازن للبيئة وأوجدوا مشاكل بيئية هذه المشاكل تحتاج إلى دفع تكاليف اقتصادية مقابل هذاالتلوث البيئي[3]

٢-١-٢ الموارد الطبيعية في الاقتصاد الإسلامي :

إن الموارد التي حباها اللـه هذا العالم ليست بدون حدود، فضلاً عن أن اللـه قد جعلها سهلة، لقوله تعالى: (أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ

---

(١) (ساموليسون، ٢٠٠١، ٣٧٥-٣٧٧) .
(٢) (دوبو ،١٩٧٩ ، ٣٧٧).
(٣) (الطويل ،١٩٩٩، ٣٧).

مُنِيرٍ)[لقمان: ٢٠]. وإن لله خزائن من كل شيء، لقوله تعالى (وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ) [الحجر: ٢١]. غير أنها تكفي لتأمين رفاهية الجميع إذا استخدمت استخداماً كفوءاً وعادلاً. والإنسان الواحد حر في الاختيار بين مختلف استخدامات هذه الموارد. إلا أنه ليس المستخلف الوحيد، إذا يوجد ملايين من البشر الآخرين، جميعهم مستخلفين مثله، وجميعهم إخوته في الإنسانية وأنداده، وإن أحد الاختبارات الحقيقية التي يتعرض لها هي في استخدام الموارد التي أنعم اللـه بها عليه بطريقة كفوءة وعادلة بحيث يتأمل فلاح الجميع . ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا استخدمت الموارد من منطلق الشعور بالمسؤولية والقيود التي تحددها الهداية الإلهية ومقاصد الشريعة[1] .

إذن وبما أن الموارد النادرة محدودة وهي ملك الجميع فلا يجوز لأحد أن يستنزف هذه الموارد الطبيعية ويظن أنها له وحده ، ولكنه مستخلف على هذه الأرض ، والموارد الطبيعية أمانة في عنقه أمام اللـه عز وجل . وقد حثه اللـه تعالى على عدم الإسراف والتبذير ، قال تعالى (سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً)[لقمان: ٢٠]. وإذا كان يظن أن له الحق المطلق في التصرف فيسرف ويبذر ويعتدي على البيئة عن طريق تلوثها وتدهورها واختلال توازنها ، فهذا خاطئ يسيء إلى الآخرين ، ويكون غناه على أكتاف الآخرين.

ولذلك عين الإسلام مبادئ لتوجيه الموارد في خدمة الإنتاج والرفاهية، إذ يعمل الاقتصاد الإسلامي كقوانين لإدارة الموارد من خلال الرؤيا الشاملة للكون والإنسان والحياة. وهذه النظرة المتميزة هي التي تجعل الاقتصاد الإسلامي متميزاً عن غيره. والنظرة الإسلامية الشاملة تستقي أساساً من خلال معايير وموازين

---

(١) (شابرا ،١٩٩٦، ٢٥٨).

ومقاييس وأحكام وتشريعات وردت في القرآن الكريم والسنة المطهرة (الشريعة الإسلامية) والشريعة تأمر بالأعمال والنشاطات الإنسانية المرغوب فيها، والنافعة حقاً وتصفها بأنها(حلال). ولا تقبل بأعمال ونشاطات أخرى تصفها بأنها (حرام) وهناك ميزة رئيسية للقيم الإسلامية تجعلها تتفوق في القيم عن النظم الأخرى. فإذا كان للقيم دور في تسيير الاقتصاد فإن القيم الإسلامية أجدر بتحقيق نتائج أفضل من غيرها لأنها تتشكل من:

أ- القيم الأصلية الثابتة التي تبنى على النصوص الواردة في القرآن والسنة.

ب- القيم المترتبة عليها أي القيم الإنسانية التي يضيفها فهم الإنسان واجتهاده، ولما كان الإسلام غنيا بالقواعد المحددة-الثابتة فان مجال التحيز والخطأ المحتمل في الجانب الإنساني للقيم .اقل مما يجعل تأثير القيم على النظام الاقتصادي من وجهة تحليلية أكثر إيجابية، في حين أن النظم الأخرى لا تستند على معايير إلهية ثابتة وتعتمد بشكل شبه كامل على التجربة الإنسانية، لذلك فان مجال الخطأ والتأثير السلبي أوسع لأنها صادرة عن عقل إنساني. فالاقتصاد الإسلامي من مهامه الرئيسة تنظيم النشاطات الإنسانية في مجالات الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك مسترشدا بقاعدتي الحلال والحرام، وما يتفرع عنهما. ويقسم الإنتاج على نوعين :

١- الإنتاج الاقتصادي المباح.

٢- الإنتاج الاقتصادي غير المباح.

والقاعدة الذهبية التي يتمسك بها الاقتصاد الإسلامي والتي تجعله متميزاً عن غيره أن الموارد الاقتصادية يجب أن تتوجه وتتركز في إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان. فالرفاهية هنا ليس لها مفهوم ومضمون يختلف عن المفهوم والمضمون السائد في النظم الأخرى ، فليس كل ما يشبع حاجة أو رغبة قابل للإنتاج . وأن الرفاهية في الإسلام تشكل حسب طبيعة

الذوق والميول النفسية التي تصوغها وتكونها المفاهيم الإسلامية[1]

وقد يكون الإنتاج مباحاً في حد ذاته كإنتاج الأقمشة والأطعمة ،ولكن المؤسسة التي تقوم بالإنتاج- والبيع قد تستغل السوق وتمارس سياسة احتكارية، وهنا لا يحرم الإنتاج في حد ذاته وإنما يحرم الفعل اللاحق – أي لابد أن تراعي المؤسسات المنتجة والموزعة أحكام الشريعة . وقد يمتد التحريم إلى الطريقة التي يتم بموجبها تشغيل العناصر النادرة في عملية الإنتاج –كأن يوظف رأس المال بالربا – الفائدة- وعلى هذا فإن عملية الإنتاج في الإسلام لابد أن تكون متكاملة ذاتياً من حيث المضمون والشكل بما يلي:

١- أن يقع الشيء المنتج –السلعة أو الخدمة –في دائرة الحلال.

٢- أن يكون الإطار الذي ينظم الإنتاج -المؤسسة- منسجماً مع دائرة الحلال .

٣- أن تكون وسيلة جمع عناصر عملية الإنتاج – كالتمويل أو معدل الأجر- منسجمة مع دائرة الحلال، وبلغة فنية، في نطاق الاقتصاد الإسلامي، ويراعى مبدأ الإيراد الاجتماعي مقياساً رئيساً يخضع له الإنتاج، وليس الإيراد الشخصي ،فقد يحقق إنتاج سلعة معينة ربحاً شخصياً للمنتج، ولكن هذه السلعة تلحق ضرراً كبيرا بالمجتمع. والإضرار التي يضعها الاقتصاد الإسلامي في الحسبان ليست الإضرار المادية فحسب، بل تشمل أغراضا أخرى كالمساس بعقيدة المجتمع وأخلاقه في الدول الرأسمالية وقد فطن نفر من الاقتصاديين والباحثين الاجتماعيين مؤخراً إلى خطورة الاعتماد على مقياس الإيراد الشخصي وحده في توجيه الإنتاج والموارد وأخذوا ينبهون إلى الأضرار الأخرى التي يلحقها المنتج – أو المؤسسة المنتجة- كتلوث البيئة - إفساد الهواء- تسميم مجاري الأنهار، واندثار الثروة السمكية، بفعل الفضلات التي تقذفها المصانع في الممرات المائية وغير

(١) (صقر،١٩٨٠،٤٣).

ذلك. تلك الإضرار التي تعد نفقة اجتماعية باهظة لا يدخلها صاحب المشروع ضمن نفقات الإنتاج التقليدية.

ومن هذا التصور فان سلامة الأوضاع الاقتصادية لا يمكن الاستدلال عليها دائما باستخدام معدل النمو- أي زيادة الإنتاج- كمقياس ومن المهم النظر إلى طبيعة هذا النمو وتركيب السلع إذا ما كان هذا النمو يتم على حساب استنزاف الموارد الطبيعية والطاقات الموجودة -المادية البشرية بمعدل غير سليم .وإذا ما حققت نوعية السلع المنتجة الرفاهية الاقتصادية التي تنسجم مع مضامين ومعطيات المثل والأخلاق الإسلامية[1].

---

(١) (صقر،٤٥،١٩٨٠).

المبحث الثاني

رأس المال والعمالة

٢-٢-١ رأس المال:

من الصعوبات المهمة التي تواجه التنمية الاقتصادية هي نـدرة رؤوس الأمـوال في أكـثر الدول ولاسيما النامية منها نتيجة الإدخارات المنخفضة في هذه الدول. وشح المنح الاقتصادية التي تقدمها الدول المانحة ، ناهيك عن القروض الخارجية الأجنبية التي تثقـل فوائـدها كاهـل الـدول المقترضة ، زيادة على ذلك ، الشروط التعجيزية التي تفرضـها المؤسسـات الدوليـة الرسـمية وغـير الرسمية في حالة تقديم القروض للدول ، فما بقي أمام الـدول الناميـة سـوى طريـق واحـد وهـو الحصول على رؤوس الأموال عن طريق الاستثمار الأجنبـي المبـاشر. حـلاً لمشـكلاتها التنمويـة وأن الأساس التمويلي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتمد على المصادر الآتية:

١- رأس المال الممتلك.

٢- الأرباح غير الموزعة.

٣- القروض من الشركة الأم لفروعها.

٤- طرائق أخرى للتمويل.

إما بطريقة الإقتراض من المؤسسات المالية في الـدول المضـيفة ، أو بطريقـة إسـتراتيجية رسملة الدين التي تعني تحويل الدين إلى حصة في ملكية رأس المال المنشـأة. إذ يمكـن للشركات المتعددة الجنسيات أن تستخدم ديونها لتوسيع دائرة نشاطها في الدول المدينة ، ولتدني معـدلات الإدخار المحلي فإن ذلك أدى إلى ندرة رأس المال ، وإن رفع معدلات الإدخار أصبح غير ممكـن في هذه الحالة. فإن التوجه لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة وزيادة تدفقها إلى اقتصاديات

الأقطار النامية كان حلاً معقولاً . إن لتدفق رأس المال الأجنبي عيوبه ومشاكله ولاسيما إذا اتجه نحو الاستثمار في المحافظ المالية، وإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أكثر تأثيراً وجدوى إذا ما اتجه نحو الصناعات التي تمارس جذباً أماميا وخلفيات لعدد من الصناعات الوطنية. (ارتباط أمامي وخلفي . بحيث تدخل صناعة في صناعة أخرى).

مثال ذلك دخول الإسمنت في إنتاج البلوك . أي أن معمل البلوك يرتبط بمعمل الإسمنت. وكذلك اعتماد معامل الألبسة على معامل الخيوط . أي ارتباطات أمامية وخلفية. إن من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، تستطيع الدول المضيفة أن تسد الفجوة بين المدخرات الوطنية ومتطلبات الاستثمارات الوطنية بطريقة غير مباشرة وبواسطة الضرائب التي تحصل عليها الدول المضيفة، وهي تلك الضرائب المستحصلة من الشركات المتعددة الجنسيات على أراضيها. ولقد أوضح تقرير المباشرة وهي حصيلة الضرائب المستحصلة من الشركات المتعددة الجنسيات وقد اتخذت حركة رؤوس الأموال الدولية شكلين رئيسين هما :

١- الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢- الاستثمار الأجنبي غير المباشر، ويشمل على الأوراق المالية والكمبيالات والحوالات التجارية أو فتح اعتمادات، وهي قصيرة المدى تؤدي في الغالب إلى دعم العجز في ميزان المدفوعات الذي ينتج عنه عجز في الحساب الجاري .

أما في ما يتعلق بتكوين رأس المال الثابت ، فقد لعب رأس المال الأجنبي بصيغة الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في تكوين رأس المال في معظم البلدان النامية المضيفة ، فعلى المدى الطويل نجد أن صافي المجموع التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تكوين إجمالي رأس المال وحتى من ضمنها بعض الدول العربية.

٢-٢-٢ نظرة الاقتصاد الإسلامي إلى رأس المال:

تعريف رأس المال:

لم يتعرض الفقهاء لرأسمال بالمفهوم الوضعي هو ذلك الجزء من الثروة الذي يستخدم بهدف الإنتاج وإنما كان تركيزهم على المال بصفة عامة.

فالسيوطي يعرفه: بأنه كل ما يمكن أن يملكه الإنسان وينتفع به.

أما الإمام الشافعي فيرى أنه: كل مال قيمة يباع وتلزم تلفه وإن قلت وما لا يطرحه مثل الفلس وما شابه ذلك[1].

ورأس المال في الإسلام على نوعين:

١- رأس المال العيني.

٢- رأس المال النقدي.

١- رأس المال العيني: استغلال أدوات الإنتاج من آلات ومعدات ومباني ودواب يؤدي إلى زيادة الإنتاج كما يؤدي في نفس الوقت إلى استهلاك هذه الأدوات. لذلك من المنطق والعدل أن تدفع مكافأة مقابل هذا الاستغلال، وهي حسب رأي أغلبية الفقهاء (أجر) يتفق عليه ومن الفقهاء الذين ناقشوا موضوع الأجر والإجارة الفقيه ابن حزم الأندلسي. فيرى جواز الإجازة في كل شي له منفعة ولا تستهلك عينه، وينطبق هذا الرأي على أدوات الإنتاج التي تحتفظ باسمها وشكلها (إلى حد كبير) بعد استخدامها[2]

إلاّ أن هناك من الفقهاء من أجاز أن يكون العائد في مثل هذه الحالة السابقة عبارة عن جزء من الأرباح، وكما يسميها الفقهاء (بعض نمائها). فإن قدام على سبيل المثال لا يجيز المضاربة بالعروض (رأس مال عيني)، لأن المضاربة تكون بالتجارة في الأعيان، لكن يجيز رفع الشخص لعين ماله أو دابته إلى من يعمل عليها ببعض نمائها، وذلك قياساً على المزارعة والمساقاة[3].

---

(١) (العوضي، ١٩٨٠، ٦٨).
(٢) (الأندلسي، بلات، ١٨٢-١٩٠).
(٣) (المقدسي، ١٩٨١،١٠).

٢- **رأس المال النقدي:** يمكن استغلال المدخرات النقدية بواسطة المدخر نفسه، وهذه الاعتبار عليها، كما يمكن استغلالها عن طريق إقامة شركة بين طرفين أو عدة أطراف أو عن طريق المضاربة (القراض) وفي الحالتين تشترك جميع الأطراف في الأرباح والخسائر حسب الاتفاق. ففي المضاربة تقتسم الأرباح بين المضارب بماله والمضارب بعمله حسب الاتفاق، أما الخسارة فمن رأس المال فقط، ويكفي المضارب بعمله ضياعه لوقته وجهده[1].

٣-٢-٢ رؤية الشريعة للاستثمار:

الإسلام يحض على ترشيد الإنفاق والاعتدال فيه دون إسراف أو تقتير، يقول سبحانه وتعالى (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا) [الفرقان: ٦٧] أي لا مبذرين ولا بخلاء ولكن عدلاً خياراً وخير الأمور أوسطها. وإذا كان الإسلام يدعو إلى ترشيد الاستهلاك فهو يدعو أيضا إلى توجيه فائض الدخل (أو الإدخار) إلى الاستثمار بدلاً من اكتنازه. يقول تعالى(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣٤) يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ) [التوبة: ٣٤ - ٣٥]. ويلاحظ هنا أن مفهوم الادخار يختلف عن الاكتناز. فالإدخار عبارة عن اقتطاع جزء من الدخل وتجنيبه مؤقتاً بهدف الاستثمار أو إغناء للورثة أو لمواجهة الطوارئ. أما الاكتناز فهو حجب المال عن التداول، بما يترتب عليه من آثار سلبية على المجتمع، ويفسر الفقهاء الكنز بأنه

(١) (الجزائري، ١٩٧٦، ٣٣٤).

المال الذي لا تخرج زكاته ولا يبدل في وجوه. فإخراج الزكاة يجبر صاحب المال على استثماره وإلا تعرض للتناقص مع مرور الوقت. من ناحية أخرى، يؤدي إنفاق حصيلة الزكاة على مستحقيها إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وسرعة دوران النقود مما يزيد في نمائه (التكوين الرأسمالي) [(١)].

إذا كان الإسلام يوجه الفرد والمجتمع نحو الاستثمار المادي كأحد أساليب العمران، فهو أيضاً يحض على الاستثمار البشري للزيادة، في فعالية وكفاءة هذا الأسلوب للقيام بواجباته الدينية في المقابل يحظر الإسلام ممارسة بعض النشاطات:

المجموعة الأولى:

يعد الاستثمار فيها محرماً أساساً على صراحة النصوص الدالة على ذلك :

١- التعامل الربوي .

٢- التعامل بالخمور.

٣- المتاجرة بالمخدرات.

٤- المقامرة .

٥- التعامل بالخنزير والذبائح المحرمة .

٦- البغاء والملاهي والمراقص.

٧- صناعة التماثيل وغير ذلك. (لغرض عبادتها أو فناً).

المجموعة الثانية :

إن الاستثمار قد يكون مباحاً في حد ذاته ، إلا أنه قد تصاحبه تصرفات لا تقرها الشريعة الإسلامية وحين يلتزم الاستثمار بالمنهج الإسلامي فلا بد له أن يطهر عملياته من هذه التصرفات، وتتمثل هذه التصرفات في :

١-الاحتكار.

---

(١) (مرطان، ١٩٨٥، ٨٩-٩٢).

٢- التعامل على وفق الصور الممنوعة شرعاً في البيوع.

٣- الغش في المعاملات ،التعامل بالرشوة [١].

إن رأس المال يكون استخدامه في الاقتصاد الإسلامي ضمن ضوابط شرعية، وضمن مقاصد الشريعة، لأن استخدام رأس المال ليس لغرض الربح فقط وحتى يكون العائد كبيراً، كما في النظام الاقتصاد الوضعي الذي يبغي أقصى ربح ممكن سواءً أضر بالآخرين أم لا ؟ فالمهم في الاقتصاد الوضعي أن يأتي رأس المال بالعائد الكبير وقد أشبع رغبات ورضا المستهلكين.

ومن الضوابط الشرعية في استخدام رؤوس الأموال في الاستثمار الأجنبي المباشر :

١- إن إثم الحرام لا يقتصر على فاعله المباشر وحده، بل يشمل كل من شارك بجهد مادي، أو معنوي ومن اجل ذلك (لعن اللـه الخمر وعاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة إليه ساقيها وبايعها وآكل ثمنها، والمشتراة لـه) [٢]. ولذلك أصبح كل نشاط استثماري محرماً في مراحل الإنتاج والتسويق والاستهلاك. لأن كل شيء أعان على الحرام فهو محرم، وكل من أعان على محرم فهو شريك في الإثم.

٢- ينبغي التنبؤ إلى الحيل الآثمة التي تسمي الشيء بغير اسمه مع بقاء حقيقته، مثل تسمية الرقص الخليع "فناً " أو القمار "يانصيباً خيرياً" والخمور مشروبات روحية، وصدق صلى اللـه عليه وسلم حيث قال: (إن أناسا من أمتي يشربون الخمر ويسمونها بغير اسمها) [٣]وجاء في إغاثة اللهفان (يأتي على الناس زمن يستحلون الربا بالبيع) [٤]

---

(١) (حسن ،١٩٨٦ ، ٢٥-٣٤).
(٢) (أبو داود، ١٩٧٥، ١٤٢).
(٣) (مسند الإمام أحمد/١٧٣٧٩).
(٤) (ابن القيم، ١٩٣٩، ٣٥٢).

٣- الإسلام يقدر البواعث الكريمة والقصد الشريف وبالنية السليمة تتحول المباحات إلى قربات وطاعات ولكن الحرام هو حرام مهما حسنت نية فاعلها، والإسلام يحرص على شرف الغاية وطهر الوسيلة.

٢-٢-٤ العمل:

أما بالنسبة للعمل فإن الدول النامية تسعى لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولها أملاً في تحقيق تنمية اقتصادية (زيادة دخل الفرد-القضاء على البطالة –التخلص من الفقر ... الخ) وقد قامت تلك الدول بفتح الباب أمام المستثمر الأجنبي المباشر من خلال ما انتهجته من قوانين وسياسات مشجعة لهم ،لخلق فرص عمل جديدة ومتزايدة. وقد وضعت بعض الاعتبارات والافتراضات لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة منها:

١- إن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى إيجاد علاقات تكاملية بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدول المضيفة . من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشاريع لتقديم خدمات مساعدة ولازمة للشركات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة مشاريع وطنية جديدة صغيرة عوناً للشركات الكبيرة مثلاً تنشيط المقاولات وغيرها لخلق فرص عمل جديدة.

٢- إن دفع المستثمر الأجنبي المباشر للضرائب المستحقة التي يجنيها يؤدى إلى زيادة عوائد الدولة ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتةً فإن هذه الزيادة سوف تمكن الدول المضيفةَ من التوسع في إنشاء مشاريع جديدة (استثمارية- صناعية- خدمية) ومن ثم إيجاد فرص جديدة للعمالة المحلية .

٣- إن توسع الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطاته مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سيؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق التي تنشأ فيها الاستثمارات. وإن هذا الأثر الذي ينتهجه الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة يتفاوت بشكل ملحوظ من دولة إلى أخرى بحسب الأسلوب الذي ينتهجه

الاستثمار الأجنبي المباشر للدخول في الاقتصاد فيمكنه من ملاحظة زيادة حجم العمالة في مجال التوظيف بمجرد الدخول في ميادين جديدة ومواقع متنوعة إما في حين حيازة نشاط قائم -كشركة قائمة أو جزء منها إلى خفض حجم كأثر مباشر له[1] والوصول إلى مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة من خلال التوظيف يمكنه تحديد النشاطات الأساسية لهذه الاستثمارات وعلاقتها بالتشغيل على النحو الآتي[2]:

أ- النشاطات المرتبطة باستخراج الخامات والمواد الأولية الأساسية : وهو ما يمثل المجالات التقليدية للاستثمار المباشر في قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدين .

ففي الغابون مثلاً : حيث تسيطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة سيطرة كاملة على قطاع التعدين، كانت حصتها في التشغيل لا تتجاوز٢%من إجمالي قوة العمل .

ب- النشاطات المرتبطة بالصناعات التحويلية : تتعدد الصناعات وتتنوع النشاطات الاقتصادية في هذا المجال طبقاً لطبيعة الصناعة التي يقرب المستثمر الأجنبي نقلها إلى بلدان وفقاً للتكنولوجيا المستخدمة التي تخدم مصلحة المستثمر وتدر له عوائد وأرباح حسب مصلحة السياسات واستراتيجيات المستثمر الأجنبي ولم تجدد داخل البلد المضيف . فهناك الصناعات الديناميكية التي قررت الشركات متعددة الجنسيات التخلي عنها لبساطتها أو أنها كثيفة لعنصر العمل وهناك الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة وهناك يبرز التناقض بين حاجة الدول النامية للصناعات كثيفة العمل بحكم كثافتها السكانية وحاجتها التنموية، وبين طبيعة المشاريع ذات الكثافة الرأسمالية الذي ينقلها

---

(١) (عبد , ٢٠٠٥: ١٠٥).

(٢) (مكتب العمل العربي – ١٩٧٩ ،١٨-٢٠).

المستثمر الأجنبي إلى هذه الدول. مما يعني ضعف أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق فرص عمل جديدة باقتصاديات تلك الدول .

كما أن القوة المنافسة مابين المستثمرين الأجانب - بما يتمتعون به من رأس المال والإدارة الحديثة المنظمة – والشركات الوطنية الصغيرة الحجم الأثر البالغ على سوق العمل . وذلك لأنه عادة ما يصاحب الارتفاع في معدلات نمو التشغيل لبعض الصناعات التحويلية انخفاض في حجم التشغيل ومعدلات نموه بالشركات الوطنية التي لا تقدر على منافسة المستثمرين الأجانب في هذا المجال . بسبب إحكام سيطرتهم على القطاعات الصناعية المستثمر فيها ، بما يؤدي في ذات الوقت إلى إفلاس تلك الشركات الوطنية الصغيرة الحجم ومن ثم إلى اختلال الأوضاع في سوق العمل بشكل عام .

ج- **النشاطات المرتبطة بقطاع الخدمات:** أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الآونة الأخيرة تتركز في قطاع الخدمات نظراً لما يتميز به القطاع عن غيره من القطاعات الأخرى مثلاً:

١- إن منتجات هذا القطاع غير ملموسة أي لا تشغل حيزاً يتطلب مكان للتخزين والحفظ.

٢- إن إنتاج هذا النوع من الخدمات لا يكون إلا في المكان والزمان اللذان تحتاج فيهما هذه الخدمات .

٣- عدم احتياج هذه المنتجات إلى عمليات شحن ونقل من مكان لآخر كما هو الحال في منتجات القطاعات الأخرى ، بواسطة طرائق الشحن المختلفة . فأنشأت استثمارات أجنبية في مختلف المجالات أمثال البنوك، وشركات التأمين والشركات الاستثمارية ... الخ مما كان له الأثر في استيعاب أعداد كبيرة من العمالة المتوفرة في الدول المضيفة[1] من خلال العرض السابق للنشاطات التي

(١) (عبد ، ٢٠٠٥، ١٠٨)

يقوم بها المستثمر الأجنبي المباشر وطبيعة وعلاقته بالعمل يتبين أن المستثمر.   لا يعتمد كثيراً على العمالة المحلية للأسباب الآتية:

أ- ضآلة التدفقات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة .

فضلاً عن تركيزه في عدد من الدول التي تفتقر إلى الكثافة السكانية والتي تعد مصدراً أساسياً للعمالة .

ب- ارتفاع الكثافة الرأسمالية للمشاريع المنشاة ، مما يعني عدم إسهامها بدرجة كبيرة في زيادة معدلات التوظيف .

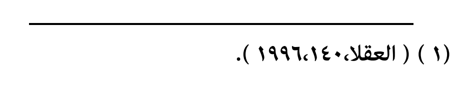
ج- على الرغم مما تتصف به العمالة في الدول النامية من رخص وانخفاض في معدلات الأجور إلا أنها تفتقد إلى بعض المهارات والإمكانيات المتطورة . الأمر الذي دفع المستثمرين الأجانب إلى الاقتصار على العمالة التي لا تتطلب مهارات خاصة في استخدام العمال المحليين . والواقع أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يستوعب سوى نسبة ضئيلة من العمالة المحلية وبأجور رخيصة أبقت هذه العمالة متخلفة من الناحية الفنية ، فضلا عن محدودية مساهمته في تدريب هذه العمالة بصورة تؤدي نهاية الأمر إلى إحلالهم محل العمالة الأجنبية[١]

إن نظرة متفحصة في واقع العمال وأجورهم في البلدان المتقدمة تقودنا إلى أن العامل يعامل كأنه سلعة من جهة تحديد أجوره.

٢-٢-٥ كيفية تحديد الأجر:

إن التطور التاريخي لنظريات الأجور له أهميته حسب رأي بعض الاقتصاديين المحدثين للأسباب الآتية :

١- إن النظريات الاقتصادية في الأجور تعكس ظروف وأحوال البيئة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي تأثرت بها .


(١) (العقلا،١٤٠،١٩٩٦).

٢- إن التطور في نظريات الأجور لا يعد تقدماً في تأريخ الفكر الاقتصادي ، أي لا يحل نظرية محل أخرى .

النظريات التي قيلت في تحديد الأجر هي:

أ- نظرية حد الكفاف: ظهرت هذه النظرية في منتصف القرن الثامن عشر في فرنسا . حيث وضعها الفيزوقراطيون ,إنطلاقاً من تأثرهم بظروف العمال السيئة ، ويتحدد الأجر عند أصحاب هذه النظرية على أساس كمية المواد الغذائية الضرورية لحفظ حياة العامل ، ولا يمكن أن يرتفع الأجر لحد طويل عند ذلك، إذ لو ارتفع الأجر عن المستوى اللازم للمعيشة الضرورية ، تتحسن حالة العمال ويقبلون على الزواج ، فيزيد النسل ، ويزيد العرض من العمال مما يترتب عليه انخفاض الأجر حتى يتساوى مع نفقة المعيشة الضرورية، كذلك لو انخفض الأجر عن الحد السابق تسوء حالة العمال ، ويقل زواجهم وتناسلهم ، كما ينقص عددهم نتيجة للأمراض ، مما يترتب عليه نقص عرضهم ، ويؤدي إلى ارتفاع أجورهم إلى المستوى اللازم للحفاظ على مستوى معيشتهم الضرورية، وهو ما يسمى بحد الكفاف . ويستخلص ، مما تقدم أن العمل عند أصحاب هذه النظرية سلعة تباع وتشترى ، ويتحدد أجر العامل تبعا لهذه النظرية بالنفقات الضرورية التي يحتاجها خلال مدة العملية وما بعدها[1].

ب- نظرية ادم سميث: أكد سميث أهمية الأرباح التي تقوم في حساب الثروة القومية ، نتيجة تحسين وسائل الإنتاج وتقسيم العمل ، وقد دعا إلى ضرورة زيادة أجر العمل ما أمكن ، لما في ذلك من فوائد أجملها في قوله (وإذا منح العامل أجوراً سخية زاد إقبالهم على العمل وإذا يسرت لهم سبل العيش زادت قوتهم البدنية . وإذا هيئت لهم طرق ووسائل الترفيه دفعهم ذلك إلى بذل أقصى مجهود ممكن في الإنتاج). علما بان اهتمام سميث بتحسين ظروف العمال

(١) (هيكل ، ١٩٨٦ ، ٤١٩).

لم يكن راجعا لأسباب إنسانية بحتة ، ولكنـه وسـيلة إلى غايـة ، وهـي الحصـول عـلى أكـبر قـدر ممكن من الإنتاج[١].

ج- **نظرية مخصص الأجور:** وتسمى أيضاً بنظرية رصـيد الأجـور وأن معـدل الأجـور ، تبعـاً لهذه النظرية يتوقف على العلاقة بين عدد السكان و الرأسمال ، فـإذا زاد عـدد السـكان ، وبقـي رأس المال ثابتاً ، فإنه لا يمكن تشغيل جميع العمال ، وبذلك يصـبح قسـم مـنهم مهـدد بالبطالـة فيضطرون إلى عرض عملهم بأجور أقل . أما إذا زاد عدد السكان بـنفس نسـبة تزايـد رأس المـال، فإن مستوى الأجور يبقى ثابتاً ، وإذا كانت نسبة زيادة رأس المال تفـوق نسـبة زيـادة السـكان ، فإن مستوى. الأجور يميل إلى الارتفاع . ولقد نادى(James Mell) بهـذا الـرأي ، إلاّ أنـه في نفـس الوقت أشار إلى أن عدد السكان يزداد بمعدل يفوق معدل زيادة رأس المـال وأن عائـد رأس المـال يميل إلى الانخفاض باستمرار ، نتيجة زيادة الكمية المستخدمة منه في الإنتاج وهـذا يـدل عـلى أن معدل الأجور يبدأ بالانخفاض .

د- **النظرية الحديثة للأجور:** يمكن القـول بـأن معـدل الأجـور يتوقـف عـلى عـرض العمـل والطلب عليه، وحيث أن عرض العمل في الأجل القصير قليـل المرونـة ، فانـه يكـون للطلـب عـلى العمل الأهمية الأولى تحديد معدل الأجور . وبذلك فإن تحديـد معـدل الأجـور يتعلـق بالدرجـة الأولى بدراسة العوامل التي يتحدد تبعاً لهـا طلـب العـمال . وبنـاءً عـلى ذلـك فـإن الطلـب عـلى العمال مثل الطلب على عوامل الإنتاج ليس طلباً مباشراً ، بل طلب مشتق من الطلب على السلع التي يشترك العمال في إنتاجها[٢] . هذه هي وجهة نظر الاقتصاد الوضعي للعمالة وكيفيـة تحديـد الأجور .

---

(١) (نعمان ،١٩٨٥، ٢٧١).
(٢) (العبادي،٢٠٠٠ ،٣٢١).

٦-٢-٢ كيفية تحديد الأجر وفق مفهوم الاقتصاد الإسلامي :

تهيمن في الاقتصاد الإسلامي الشريعة الإسلامية على الفعالية الاقتصادية وتنطلق من معيار (حد الكفاية) الذي يؤمن للعامل عيشاً كريماً. والعمل في الإسلام هو لب النشاط الاقتصادي الإسلامي وتحكمه في الإسلام وتوجهه أخلاقيات محددة سواءً فيما يختص بعلاقة العامل برب العمل أو بالمجتمع أو فيما يختص بنوع العمل وطريقة اختياره كما تحكمه أخلاقيات ومبادئ الإسلام المعروفة من صدق وعدل وأمانة وإخلاص لقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه) [١]. وللمجتمع الإسلامي ممثلاً في ولي الأمر أو السلطة دور بارز في تنظيم العمل والإشراف على تنفيذه، إلاّ أن الدور لا يحرم الفرد من إرادة ذاتية مؤثرة في اختيار نوع العمل وظروفه وتحديد مقدار الأجل[٢].

ويبرز دور المجتمع أو السلطة بالتالي:

١- توفير فرص العمل والتدريب وتمكين ذو المواهب من استغلال مواهبهم بما يخدم الصالح العام للمجتمع.

٢- مراقبة أنواع النشاط الاقتصادي، والعلاقة بين العامل ورب العمل من حيث توفير الجو المناسب للعمل ومستوى الأجور ووقت دفعها وغيرها من الأمور.

٣- للسلطة أيضاً الحق في إجبار أصحاب المهن الضرورية على مزاولة عملهم كما أن لها الحق في منع مزاولة الأعمال الضارة بالمجتمع.

والذي تم استنباطه من حديث النبي (صلى الله عليه وسلم). الذي ذكر فيه ما ينبغي أن يكون للعامل في القطاع وذلك فيما رواه المستورد بن شداد الفهري

---

(١) (السيوطي، ٢٨٤/١٩٨٨)

(٢) (المبارك، ١٩٨٠، ٢٢٢).

عن النبي محمد (صلى اللـه عليه وسلم) أنه قال (من ولي لنا شيئاً فلم تكن له امرأة فليتزوج ومن لم يكن له مسكن فليتخذ له مسكناً ومن لم يكن له مركباً فليتخذ له مركبا، ومن لم يكـن لـه خادماً فليتخذ خادماً ، فمن أتخذ سوى ذلك: كنزاً أو إبـلاً، جـاء يـوم القيامـة غـالاً أو سـارقاً) [1]. والمفهوم من الحـديث أنـه مـن تـولى وظيفـة في القطـاع العـام ، فـإن لـه حـد الكفايـة ويتمثـل ب(الزوجة والمركب والمسكن والخـادم).ولا يجـوز لـه أن يتخـذ في ولايتـه غـير ذلـك. أمـا اكتنـاز الأموال وإدخارها فهو سرقة وخيانة وكذلك لا يجوز الاعتداء على صاحب العمل من قبل العـمال أيضاً. ومن حق الدولة التدخل في حالة عدم وجود لوائح وقوانين تـنظم الفعاليـة .وعـلى القطـاع العام والخاص الالتزام به .

وأن الرسول (صلى اللـه عليـه وسـلم) أكـد عـلى إعطـاء العامـل الأجـر الكامـل وعـدم تأخيره .في الحديث القدسي الذي رواه أبو هريرة رضي اللـه عنه عن النبي أنه قـال ((قـال اللـــه تعالى : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكـل ثمنـه ، ورجـل أستأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجر)) [2].

في هـذه الحالـة تحـدث بطالـة لأن هنـاك مصـادر للقضـاء عـلى البطالـة منهـا الزكـاة والصدقات التطوعية لأنهـا تسـتخدم في إيجـاد عمـل للعـاطلين .والإسـلام يـوفر حـد (الحاجيـات والضروريات) لكل أفراد المجتمع لأن أعطاء الأجور المنخفضة سيؤدي حتما إلى الفقر وهذا بدوره يؤدي إلى التلوث ، لأن الفقراء لا يملكون وقوداً نظيفة مثلا ،فيستخدمون الأخشاب لتهيئة الطعام والتدفئة لرخصها بدلاً من الكهرباء والغاز والنفط الأبيض وهذا كثير في الدول النامية لكي تسـتمر الحياة لأن حياتهم معرضة للخطـر، وعـلى العكـس في الـدول المتقدمـة التـي تبحـث عـن نوعيـة الحياة[3] .

---

(١) (أبو عبيد القاسم بن سلام ،١٩٨٦ ، ٢٧٩).
(٢) (صحيح البخاري ،١٩٨٧: ١٩٢).
(٣) (محبوب الحق ،١٩٧٥، ١٣٤) .

أما بالنسبة للعمل: فإن العمالة في الإسلام لها ضوابط شرعية في إعطاء أجرة العامل كاملة وإعطائه الراحة في العمل والاهتمام به كإنسان لابد أن تراعى جميع الحقوق ولا يجوز هضم حقوقه وفي حالة الاعتداء عليه من قبل صاحب العمل فلابد من الدفاع عنه ، وكذلك في حالة حدوث اعتداء على صاحب العمل فالإسلام يدافع عنه ، لا كما يستخدم العامل في النظام الوضعي يعامل كآلة أو كسلعة لها سعر .

المبحث الثالث

الإنتاج

٢-٣-١ تعريف الإنتاج:

هو ذلك العرض من السلع والخدمات التـي دخلـت في عمليـة الإنتـاج ، وأفضـل قيـاس لقوة البلد الاقتصادية هـو قـدرتها الإنتاجيـة، أي المعـارف والمؤسسـات ورأس المـال الـذي يمكـن تسخيره لصنع ذلك الكم من السـلع التـي يقـوم المواطنـون بالاتجـار بهـا واسـتهلاكها ، والسـبب الأساسي لارتفاع مستويات المعيشة للدول الصناعية اليوم ،هو أن في وسـع العامـل العـادي إنتـاج هذا القدر الكبير من السلع والخدمات التي تقرر بها قوى السوق . ويأتي الإنتاج بأشكال مختلفة ، فالزراعة تتطلب سماداً وبذوراً وأرضاً وأيدي عاملة لتحويلها إلى قمـح وذرة ، والمصـنع الحـديث يتطلب مدخلات مثل الطاقة والمواد الخام ،والآلات المعقدة، والأيدي العاملة يسـتخدمها لإنتـاج جرارات زراعية[١] .

ويمكن تعريف الإنتاج : بأنه إيجاد المنفعة أو إضافة منفعة جديدة ومن هذا المنطلـق يمكن تحديد المنافع التي يؤدي الإنتاج إلى إيجادها أو زيادتها.

ويعد الإنتـاج مـن الموضـوعات الرئيسـية في دراسـة النظريـة الاقتصـادية وهـو يشـمل النشـاطات الاقتصـادية المتعـددة التـي تسـتهدف اسـتخدام المـوارد الاقتصـادية لإشـباع حاجـات ورغبات الفرد إشباعاً مباشراً أو غير مباشر[٢] .

إن عملية إنتاج أي سلعة تحتاج إلى ما يأتي :

١- الأرض (موارد طبيعية).

٢- العمل (ماهر وغير ماهر).

---

(١) (ساموليسون ،٢٠٠١، ١٢١)

(٢) (النجفي ،١٩٨٨ :٣٣-٣٤).

٣- رأس المال (ثبات ومتغير).

٤- والإدارة والتقانة (التكنولوجيا) [١]

٢-٣-٢ الأسئلة الثلاثة:

إن تخصص الموارد بكفاءة وتوزيعها على نحو عادل تقضي من كل نظام اقتصادي الإجابة عن الأسئلة الاقتصادية الأساسية الثلاثة المعروفة وهي : ماذا ننتج ؟ وكيف ؟ ولمن ؟ أي كم من السلع والخدمات البديلة ننتج ؟ ومن ينتجها ؟ وبأي مجموعة من الموارد وبأي طريقة تقنية (تكنولوجية)؟

ومن هم الذين ستمتعون بالسلع والخدمات التي يتم إنتاجها والى أي مدى. ومن خلال الإجابة عن هذه الأسئلة يحدد تخصيص الموارد في الاقتصاد ويحدد أيضاً توزيعها بين الأفراد الحاضر(الاستهلاك) والمستقبل (الإدخار والاستثمار) ويغطي التخصيص و التوزيع جزءاً أساسياً من الاقتصاد ويحدد في خاتمة المطاف ما إذا تمت تلبية حاجات جميع الأفراد، وما إذا كانت جميع الأهداف الاجتماعية – الاقتصادية الأخرى قد تخصص، وما يوجد ما يكفي من الحوافز ليقوم الناس ببذل أفضل جهدهم لتحقيق تلك الأهداف، إن الاختيار الحاسم لأي نظام اقتصادي لا يكمن في أهدافه المعلنة بل في تحقيق تلك الأهداف[٢].

نفترض أن هناك شركة تريد الوصول إلى أقصى ربح ممكن لابد من خطوتين مهمتين :

١- يجب أن تكون بأقل التكاليف و توظيف أقل مستوى من العمال في العملية الإنتاجية .

٢- يجب أن يختار السعر المماثل لأعلى ربح ممكن[٣]Browning, Zu.

---

(١) (S lavin , 2005: 24).

(٢) (شابرا ،١٩٩٦، ٣١).

(٣)(pan ,2004 :46)

والإنتاج قد يكون سلعة أو خدمة – فاشتراك عوامل الإنتاج تتفـاوت في دخـول العمليـة الإنتاجية فمنها تحتاج إلى أرض والأخرى لا تحتاج إلى الأرض. لقد تغير الوضع وأصبحت الـدول في خدمة الشركات متعددة الجنسيات،وأنها تتسم باقتصاديات الحجم، ولم تعد للوحدة الاقتصادية النموذجية اليوم في العالم الرأسمالي شأن يذكر . وإنما هي عبـارة عـن شركـة صـغيرة تقـوم بإنتـاج قليل من ناتج متجانس لسوق مجهول ، كما يتصور آدم سميث بل أصبحت مؤسسة ضخمة تنتج حصة كبيرة من ناتج صناعة من الصناعات بل عدة صناعات وبوسعها الـتحكم بأسـعارها وحجـم منتجاتها وأنماط استثماراتها وكمياتها . فإن هناك بعض مئات من الشركات العملاقـة تقـوم بـدور مسيطر في الولايات المتحدة وكندا واليابان ودول أوربا الغربية، وهي تمثل حصـة كبـيرة نسـبيا في النشاط الاقتصادي في المجالات المختلفة، التعـدين والتصـنيع والنقـل والمرافـق وأعـمال المصـارف والتأمين وبعض فروع التجارة وحتى في القطاع الزراعي هناك توجه نحـو تركيـز الأراضي الزراعيـة في عدد أقل من الأيدي العاملة. و إن لهذه الشركات آثاراً على النمو الواسع بعيد المدى :

١- إن لهذه الشركات العملاقة بحكم حجمها الكبير و مواردها الضـخمة , نفـوذاً اجتماعيـاً وسياسياً كبيراً في بلدان كثيرة ولأنشطتها عواقب ذات طـابع عـام و شـامل مثـل شـمول الأنشـطة الحكومية .وهي تمثل ٨٠ % من النشـاط الاقتصـادي في الولايـات المتحـدة مـع أنهـا لا تمثـل إلا ١٠ % من مؤسسات العمال. و تسيطر حـوالي ٢٠٠ شركـة عـلى معظـم النشـاط الاقتصـادي   في الولايات المتحدة وتؤثر عليها وتتحكم بأشكالها. بل إنها تؤثر على قرارات الحكومـات حـين تؤكـد على وجوب استجابة الحكومة لطلباتها حتى لو كانت تلك الطلبـات معاكسـة لطلبـات المـواطنين التي يـتم الإعـراب عنهـا مـن خـلال الضـوابط المتعـددة. وإن هـذه الشركات ليسـت مؤسسـات ديموقراطية ويسيطر عليها عملياً عدد قليل من الأسر، ففي

عام١٩٦٠ كان واحد بالمائة من المكلفين بالضرائب يمتلكون ٤٨% من جميع الأسهم التي بين أيدي الأفراد[(١)]

٢- أما صغار رجال الأعمال والمزارعين والحرفيين فقد فقدوا استقلالهم وقوتهم التفاوضية . وأصبحوا عبيداً للأجور ومن ثم حدث الاغتراب كما يقال بالملكية .

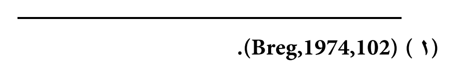
٣- إن الشركات تستطيع تفادي قيود السوق التنافسية وتحقيق هذا بطريقة ما ، هي حقيقة يصعب اكتشافها .

٤- إن الحجم الكبير يحد من دخول شركات جديدة إذ تحتاج إلى موارد ضخمة يصعب حشدها بالنظرة الأولية الكبيرة التي تتعرف عليها أي شركة جديدة ولا يسع إلا للأغنياء الذين تتاح لهم موارد كبيرة ذاتية فضلاً عن التحويل من النظام المصرفي إلى التخطيط للدخول .

٥- هناك انفصال بين الملكية والسيطرة، فالغالبية العظمى من الشركات الكبرى تدار من قبل مديرين مهنيين وليس من قبل حملة الأسهم. ولهؤلاء المدراء سيطرة أساسية على شؤون الشركة، علماً أنهم موظفون في هذه الشركات.

٢-٣-٣ أهداف الاقتصاد الإسلامي:

يهدف نظام الاقتصاد الإسلامي كأحد أنظمة المجتمع الإسلامى إلى تحقيق العبودية الكاملة لله سبحانه وتعالى في هذا المجتمع، وترتبط فعالية هذا النظام في تحقيق الهدف بمدى التزام مختلف الوحدات الاقتصادية بمعنى العبودية الذي هو كامل القبول والإنقياد لمختلف القواعد الشرعية . فالنظام الاقتصادي الإسلامي يتضمن مجموعة الشرائع والقواعد والحدود الاقتصادية التي تكسبه صفتها الإلزامية فقط من الحكومة كوحدة رقابية وإلزام قانوني. بل من قبول مختلف الوحدات الاقتصادية في المجتمع لهذه الشرائع .يمكن النظر إلى أهداف الاقتصاد



(١) (Breg,1974,102).

الإسلامي من زاوية الاقتصاد الجزئي في إطار العلاقة مع البيئة .تقسم الوحدات الاقتصادية المنزلية والتي تتكون من الفرد المسلم والعائلة المسلمة. بأن هدفها الأسمي هو عبادة اللـه سبحانه وتعالى، ولذلك تسعى هذه الوحدات للاستهلاك لا لهدف تعظيم المنفعة وإنما للاستعانة بهذا الاستهلاك على طاعة اللـه ابتغاء نيل الأجر ورضوان اللـه عز وجل، على أن المنفعة تبقى هدفاً وسيطاً وتستخدم معياراً حسابياً لمقارنة كفاءة مختلف السلع والخدمات للقيام بدورها لتحقيق هدف العبودية لله سبحانه وتعالى، ويؤدي إلى عدم وجود هدف تعظيم المنفعة بين الوحدات الاقتصادية المسلمة كوحدات استهلاكية، إلى استبعاد إمكانية تقمص الوحدات اللإنتاجية الاقتصادية المسلمة، لهدف همه أقصى- ربح وهذا لا يعني أن الإسلام لا يحث على الربح. فمختلف الشركات والمؤسسات في الاقتصاد الإسلامي تهدف من وراء إدارة العناصر الإنتاجية إلى تيسير حصول أفراد المجتمع على السلع والخدمات التي تستخدم من قبل هؤلاء الأفراد للاستعانة بها على عبادة اللـه.

أما هدف الربح فهو معيار وسيط يستخدم لقياس درجة كفاءة كل مؤسسة إنتاجية داخل صناعة معينة في استخدامها للموارد الإنتاجية .ولنضرب مثالاً على ذلك ، بشركة تسويق غذائية في اقتصاد إسلامي. هذه الشركة لن تقدم على سلعة أو خدمة محرمة أو مكروهة شرعاً حتى ولو أدى ذلك إلى التأثير على مستوى أرباحها المتوقعة حسابياً .كذلك فإن الأرباح المحققة بواسطة هذه الشركة سوف تستخدم من قبل مالكها للإنفاق مباشرة على وجوه الخير أو لصرفها على الطيبات التي تيسر لهم القيام بحقوق العبودية ونتيجة لهذا الاتجاه فإن هذه الشركة لن تقبل في سبيل تعظيم الربح في الأجل الطويل والدخول في منافسات غير شريفة لتخفيض الأسعار دون التكلفة بكثير حتى تقضي على بعض الشركات الأخرى[1].

---

(١) (الزامل و جيلالي،١٩٩٦،٧-٨).

وعلى المستوى الاقتصادي الكلي فإن هناك أهدافاً ومعايير كلية وسيطة يجب أن تتوفر في النظام الاقتصادي الإسلامي لقياس درجة كفاءة الاقتصاد في تحقيق الهدف الأسمى ومنها:

١- التخصيص الأمثل لكل الموارد.

٢- توفير الحاجيات الأساسية للمجتمع.

٣- تحقيق توزيع عادل للدخل والثروة.

١- التخصيص الأمثل لكل الموارد: إن توظيف الموارد الاقتصادية في المجتمع الإسلامي يتحقق بالشروط الآتية والتي يمكن أن تمثل أهدافاً وسيطة في حد ذاتها :

أ- عدم إنتاج السلع والخدمات المحرمة والضارة .

ب-لا يعطي رأس المال عائداً إلا بقدر ارتباطه بالمخاطرة .

ج- التركيز على الضروريات أولاً ، ثم إنتاج السلع والخدمات الكمالية وهذا من مقاصد الشريعة.

د- ابتعاد الموارد عن إنتاج السلع والخدمات التي تعكس إنفاقاً ذا طبيعة إسرافية .

هـ- الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية .

فالشرطان (أ ، ب) يدلان على الالتزام بالحدود الشرعية لتخصيص الموارد الاقتصادية ، وأما الشرطان (ج،د) فيعكسان تحقيق العدل في المجتمع الإسلامي بواسطة التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية التي يجب أن تدار بالأسلوب الأكثر كفاءة كما في الشرط (هـ) [١].

---

(١) (الزامل وجيلالي ،١٩٩٦، ٨) .

٢- <u>توفير الحاجات الأساسية للمجتمع:</u>

يتم تخصيص الموارد الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات حسب أولوياتها بالنسبة للرغبات والحاجات المختلفة لأفراد المجتمع وكما يلي:

أ- الضروريات : تشمل كافة السلع والخدمات التي يتوقف عليها صيانة الأركان الخمسة والتي تعد من مقاصد الشريعة. الدين، النفس، العقل، النسل، المال.

ب- الحاجيات: وتشمل السلع التي لا تتوقف عليها صيانة تلك الأركان الخمسة ولكن تتطلبها الحاجة لأجل التوسط ورفع الحرج . ومن الأمثلة التمتع بالطيبات التي يمكن للإنسان الاستغناء ولكن بشي من المشقة كالعقود بأنواعها . وتعد كثير من الحرف والصناعات والفعاليات الاقتصادية التي تقدمها ضمن صنف هذه الحاجيات.

ج- التكميليات (التحسينات):

وتشمل السلع التي تتجاوز حدود الحاجيات أو بعبارة أدق تشمل الأمور التي لا تخرج عن الحياة ولا تصعب قبولها بل مراعاتها ، مما يسهل الحياة أو يجملها . منها مكارم الأخلاق ومحاسن العادات ، كآداب السلوك الإسلامي في الطعام والشراب والكلام واللباس والتحية والنظافة ... الخ .وكذلك الأوامر المتصلة بالاعتدال إجمالاً وعدم الإفراط والتفريط، ويشمل ذلك الأمر بالاعتدال في الإنفاق لقوله تعالى : (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا)[الفرقان: ٦٧] ومن التكميليات الراحة والهوايات البريئة ، والاستجمام والفعاليات المتصلة بها بالقدر الضروري للمحافظة على راحة العقل والبدن واسترداد النشاط والقوة[١] .

---

(١) (الزرقاء ،١٩٨٠، ١٥٩-١٦٢).

٣- <u>تحقيق توزيع عادل للدخل والثروة:</u>

إن التوزيع الناتج عن عملية التوجيه التلقائي بواسطة الزكاة والصدقات والإرث وغيرها لجزء كاف من الدخل والثروة ، التي تخصصها أولياً بالشكل الأمثل، عن طريق السوق الإسلامي .وذلك لإشباع الحاجات الضرورية العامة والخاصة للأفراد والشرائح ومؤسسات المجتمع الخاصة والعامة التي لم تمكنها مواردها الذاتية من القيام بكل أو بعض الحاجات الضرورية[١] .

٢-٣-٤ ضوابط الإنتاج:

يخضع الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي إلى مجموعة من الضوابط والقيود ويتحتم على كل فرد يمارس أي نشاط داخل دار الإسلام أن يتقيد بها مسلماً كان أم أجنبياً والضوابط هي:

١- يحتم الإسلام على الإنتاج الاجتماعي أن يوفر إشباع الحاجات (حد الكفاية) لجميع أفراد المجتمع، بإنتاج كمية من السلع القادرة على إشباع الحاجات الحياتية ،بدرجة تسمح لكل فرد بتناول حاجاته الضرورية منها .

وما لم يتوفر مستوى الكفاية والحد الأدنى من السلع الضرورية لا يجوز توجيه الطاقات القادرة على توفير ذلك إلى حقل آخر من حقول الإنتاج. وإن الحاجات الأساسية يجب أن تحفظ للإنسان حفظ الدين و الحياة والجسد والذهن اللازم لإدارة الواجبات تجاه النفس والأسرة والمجتمع وحفظ نظام المجتمع وأمنه الداخلي والخارجي، هي المحور الرئيسي المحرك لعملية الإنتاج، يلي ذلك الحاجات شبه الضرورية ثم الكماليات.

٢- لابد أن يكون الإنتاج موجهاً إلى إيجاد السلع والخدمات التي تشبع الحاجات المشروعة للإنسان، وهذا الضابط من شأنه أن يسد منافذ الشهوات والتطلعات الضارة للاستهلاك ، والتي تستنزف جانباً من موارد المجتمع، مثل

---

(١) (الزامل والجيلاني ،١٩٩٦، ١١).

الخمور والاتجار بالأعراض وغير ذلك من المحرمات مثل إنتاج الكروم لغرض إنتاج الخمور وكذلك السياحة.

٣- الفقد الاقتصادي قليل الحدوث في النظام الاقتصاد الإسلامي حيث ينهي الإسلام عن الإسراف والاستهلاك التبذيري وسوء استخدام الموارد. فالإسلام يحتم أن يكون الإنتاج الاجتماعي غير مؤدي إلى الإسراف المحرم شرعاً سواءً كان شخصاً أو من خلال حركة الإنتاج في المجتمع .

قال تعالى: (إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا)[الإسراء: ٢٧] . وبذلك أمكن الاستفادة من ثروات المجتمع في خدمة عملية الإنتاج بصورة لا تؤدي إلى ضياعها أو إهدارها وعدم تحقيق الفائدة منها ، قال تعالى : (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا)[النساء:٥].

٤- يوجب الإسلام على المنتجين إتباع أفضل أساليب الإنتاج ، ويحث المجتمع على وجوب تطوير البحث العلمي واستمراره حتى يمكن تطوير أساليب الإنتاج، والوصول به إلى المستوى الأمثل وبالتكلفة الأقل . قال تعالى (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)[سبأ: ١١]. إن اللـه عز وجل أمر نبيه داود (عليه السلام) بصنع الدروع الكاملة والمطورة (وقدر في السرد) أي اجعله حلقة مساوية لأختها ضيقة لا ينفذ منها السهم لغلظها، لا تثقل حاملها، وهو أول من صنع الدروع حلقاً وكانت قبل ذلك صفائح ثقالاً (وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ) [الأنبياء: ٨٠] [(١)]

واستندت الشريعة الإسلامية في ذلك إلى عدة أدلة منها..

- أن ذلك يدخل ضمن إتقان العمل المطلوب في الإسلام.

---

(١) (الصابوني، ج٢/٤٧٢-٤٧٣)

- إذا كان الإنتاج ضرورياً وأن عدمه يعني تعطيل الأموال والثروات عند تحقيق النفع منها ، وأن عدم اتباع أساليب متطورة في الإنتاج من شأنه أن يؤدي إلى رداءة الإنتاج.
- عدم اتباع الأساليب المناسبة للاستثمار والتي تؤدي إلى ضياع الأموال، وهذا منهي عنه في الإسلام .

٥- الابتعاد عن وسائل الدعاية والإعلان المضللة في الترويج للمنتجات الاقتصادية، وما ينشأ عنها من تأثير في أذواق المستهلكين وطلباتهم ، ووجوب التزام الصدق في الإنتاج والأولويات السالفة الذكر ونبذ الطرق غير المشروعة، من الغش والغبن والتغرير، فالتغرير هي عملية إنتاجية بأساليب مطورة، بأعلى كفاءة وهي قاعدة اقتصادية[1].

٦- يجب أن تبتعد دائرة الإنتاج والاستثمار فيه عن دائرة الظلم والاستغلال والإضرار بالمال والمجتمع ، فلا تمول الاستثمارات من الربا ولا يمارس الاحتكار وكذلك الغش وأكل أموال الناس بالباطل بأية صورة كانت ، إلى غير ذلك من التصرفات والأساليب التي تصاحب عملية الاستثمار التي نهى الإسلام عنها[2] .

٧- إلغاء الفائدة على رأس المال، فتكاليف الإنتاج في ظل الاقتصاد غير الإسلامي، تتضمن الفائدة على رأس المال وبعض بنود الإنفاق التبذيري والترفي .وبخفض تكاليف الإنتاج عن طريق إلغاء الفائدة على رأس المال وبعض البنود المتعلقة بالإنفاق التبذيري ، فإن الإنتاج في ظل الإسلام سيستمر إلى أبعد سواءً على المدى القصير أو الطويل بكميات أكبر وبأسعار أقل عما هو في ظل الاقتصاد غير الإسلامي بمقدار قيمة الفائدة على رأس المال والبنود التبذيرية .

---

(١) (أبوغدة،١٩٩٣، ٧١-٨٩).
(٢) (بسيوني ، ١٩٨٩، ٤٥٩).

٨- ضابط الربح : فالربح بوصفه أحد بنود التكاليف الاقتصادية ، يقل في الاقتصاد الإسلامي في المتوسط عنه في الاقتصاديات التنافسية غير الإسلامية ، وذلك لأن الهدف من الإنتاج في هذه المجتمعات هو تحقيق أقصى ربح ممكن ، في حين أن الربح ورغم أنه يحرك الإنتاج أيضا في المجتمعات الإسلامية ، إلا أن الإنتاج لا يستهدف بالضرورة أقصى ربح ممكن ، بل أن الأخلاق الإسلامية تنهى عن المغالاة في الربح ، كما أن هناك من الضوابط الأخلاقية والاقتصادية التي تجعل الربح مناسباً لجهود المنظم لقاء خدماته الإنتاجية للمجتمع دون استغلال أو تجاوز للحد ، وذلك يمنع استغلال النفوذ ، ومنع الاحتكار والرشوة والغش ، وغيرها[١] .

٩- سمح الإسلام للدولة بالتدخل في الإنتاج لتحقيق الأمور الآتية:

أ- لكي تضمن الدولة الحد الأدنى من إنتاج السلع الضرورية، والحد الأعلى الذي لا يجوز التجاوز عنه تم تسيير الإنتاج في المشاريع الخاصة على وفق لإدارة أصحابها ودون توجيه مركزي من قبل السلطة الشرعية ، في عصور الإنتاج المعقد والضخم إلى تسيب الإنتاج الاجتماعي ، وتعرضه للإسراف والإفراط من جانب ، والتفريط بالحد الأدنى من جانب آخر ، فلابد من ضوابط لضمان إشراف الدولة وتوجيهها[٢] .

ب- لأجل ملأ منطقة الفراغ التي تركها التشريع الإسلامي للدولة في ضوء الظروف المتطورة بالشكل الذي يضمن الأهداف العامة للاقتصاد الإسلامي ، وتحقيق الصورة الإسلامية للإنتاج .

ذلك أن منطقة الفراغ تضم جميع ألوان النشاط الاقتصادي المباح والمباحة بطبيعتها، فكان لولي الأمر أن يتدخل في هذه الألوان من النشاط ، ويحدد منها

(١) (عفر، ١٩٨٠ : ٤٠).
(٢) (نعمان ،١٩٨٥، ٢٠٧).

في ضوء الأهداف العامة للاقتصاد الإسلامي .ولما كان أي نتاج جزءا من هذا النشاط ، جعل من حقه التدخل في حركة الإنتاج والإشراف عليها وتحديدها وفقا للظروف والحاجات الطارئة والمتطورة .

ج- تتدخل الدولة في تحديد أوجه النشاط الاقتصادي التي يجوز للاستثمار الخاص الدخول فيه، من تلك التي لا يجوز الدخول فيها[1] .

فالإسلام حرم الإسراف والتبذير في الموارد الطبيعية ،لأن هذا يؤدي إلى استنزافها ويؤدي بدوره إلى تلوث البيئة (ماء ، هواء ، تربة) وبعدها تظهر المشاكل البيئية المختلفة (تلوث وتدهور واختلال توازن) ويحتاج الإنتاج إلى موارد طبيعية (مواد خام) لعملية الإنتاج وهم المستثمر إرضاء المستهلك وإشباع رغباته المتنوعة سواء كانت حراماً أو حلالاً لغرض الحصول على أقصى ربح ممكن لأنه أناني لاتهمه الضوابط الاجتماعية والأخلاقية، فزادت المشاكل البيئية وبدأت الحكومات تفرض الضرائب على الشركات، علماً أن هذه الضريبة في نظر الشركة معالجة غير أخلاقية لأنها تؤدي إلى انخفاض العائد ومن ثم بدأت الشركات تبحث عن فرصة بديلة أفضل فاتجهت إلى الاستثمار الأجنبي المباشر خارج حدوده، كفرع للشركة تخلصاً من الضرائب، من وفرة للموارد الطبيعية وعمالة رخيصة وأسواق لتصريف منتجاتها وحوافز أخرى , ولا يهمها تلوث البلدان المضيفة ولكن يجب على الدولة المضيفة أن تحسب المنافع والمفاسد من الاستثمار الأجنبي المباشر وتضع في حسبانها أنها الأمينة على مصالح شعوبها وليس توقيع المعاهدات والصفقات التجارية وتقديم الحوافز للشركات .

---

(١) (عبد ,٢٠٠٥، ١٧٦).

المبحث الرابع

الاستهلاك والبيئة

٢-٤-١ تعريف الاستهلاك:

هو الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي تشترى للإشباع الـذي نحصـل عليـه أو الحاجة التي تلبى من استعمالها[١].

إن الدعوة بأن نظام السوق يؤدي إلى الاستعمال الكفء للموارد النـادرة صـحيح ولكـن في إطار الداروينية الاجتماعية تقويض الالتـزام الأخلاقـي العريـق بالعدالـة الاقتصـادية والتوزيـع العادل للدخل والثروة وحررت الاقتصاديين من أي شعور بـالالتزام الاجتماعـي والأخلاقـي وبـرأت ساحتهم من اللوم على حالات القصور والظلم المقترنة بالنظام وأصبحت مهمتهم القياس بـأعمال الوصف والتحليل، لإصدار الأحكام الأخلاقية أو الاهتمام بالمجتمع .وهكذا فقد أصـبح مـما يجـافي الروح العلمي القول بوجه العموم أن دولاراً إضافياً يناله رجـل فقـير جـائع مـن شـأنه أن يمنحـه شعوراً بالرضا أكثر من دولار المليونير العادي ، على أن مثل هذا القول يحتـاج إلى مقارنـة المنـافع مابين الأشخاص ولكن مثل هذه المقارنات لا تخضع للقياس ، ولأن من المتعذر الـدخول إلى عقـل الفرد وتسجيل ما فيه من تخيلات وصور أو قياس الاستجابات القياسية النوعية التي تحدث فيـه. (٣٢ : ١٩٨١) هذا التقويض للالتزام بالعدالة الاجتماعيـة – الاقتصـادية هـو الـذي مكـن تومـاس مالتوس (١٧٦٦-١٨٣٤)،الاقتصادي الانكليزي ، من أن يستجمع ما يكفي مـن الشـجاعة ليؤكـد في مجتمع مسيحي أن " الإنسان الذي يولد في عالم مملوك مـن قبـل ،إذا كـان لا يسـتطيع الحصـول على ثروة من أبويه اللذين له

---

(١) (سامويلسون ،٢٠٠١، ٤٥٥).

عليهما حق عادل ، وإذا كان المجتمع لا يريد العمل الذي يقوم به ، فإنه لـيس لهـذا الإنسـان أن يطالب بحق الحصول على أدنى قدر من الطعام ،بل لا ينبغي له أن يكون حيث هو ففي الوليمة العظيمة للطبيعة لا يوجد له مكان شاغر وتأمره الطبيعة بالانصراف ، ثم تنفذ أوامرها على وجـه السرعة(١٨٠٣، ٥٣١)

بعد أن دخلت الداروينية الاجتماعية الاقتصاد مـن هـذا الطريـق ، فإنهـا تغاضـت عـن الفقـر والبطالـة بـأن قـدمت ضربـاً جديـداً مـن العقلانيـة ولـن تهـتم بالاعتبـارات الأخلاقيـة أو باعتبارات العدالة ، وسمح للأغنياء بإسـكات شـعورهم بالـذنب . وكـان الفقـراء والعـاطلون عـن العمـل يتهمـون بالكسـل والخمـول والتبـذير أو الافتقـار إلى روح المبـادرة أو المغـامرة – وتلـك الخصائص لا يمكن التغلب عليها إلا بمهماز الحاجة أو عقوبة البؤس[١] .

يختلف الاستهلاك عما عليه في النظم الوضعية الأخرى، ذلك أن هدفه ليس إشباع الحاجات الشخصية المادية الدنيوية فقط بل يتعـداه إلى ربـط ذلـك بـالأمور الأخرويـة فسـلوك المسـتهلك محكوم في الإسلام بالأكل من الطيبات ثـم الإنفـاق في سـبيل اللـــه ،فمنفعـة أي عمـل يقـوم بـه المستهلك له أثر في الدنيا وأثر في الآخرة ولذلك هناك ضـوابط في الاسـتهلاك في الإسـلام وأولويـات وهي :

١- أن نعم اللـه عز وجل التـي خلقهـا للبشرـية لا تخـص طائفـة دون أخـرى ، وحتـى لـو وجدت بيد فئة فإن للآخرين حقوقاً فيها .

٢- إن عملية الاستهلاك تكون طاعة من الطاعات عندما تكون وفقاً لأمر اللـه ، قـال تعـالى ﴿وَقُلْنَا يَا آَدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾[البقرة: ٣٥].

---

(١) (شابرا ،١٩٩٠، ٦٤).

٣- الاستهلاك والانتفاع بالموارد أمر مندوب إليه طالما لا يؤدي ذلك ضرر بـالنفس أو بـالغير قال تعالى لعباده(قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ)[الأعراف: ٣٢]

٤- يحث الإسلام على الاعتدال في الاستهلاك ويحرم الإسراف والتبذير ، قال تعالى (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا) [الإسراء:٢٩]

.

٥- يبدأ المسلم بسد حاجات نفسه أولاً ثم أهله ثم أقاربه ثم المحتاجين . قال رسول اللـه (صلى اللـه عليه وسلم)((ابدأ بنفسك وتصدق عليها فإن فضل فلأهلك)). وقال ((ابدأ بمن تعول)) [1].

٦- يقوم المستهلك المسلم بتلبية ضرورياته أولاً ثم حاجياته ثم حسيناته .

٧- يتحدد مستوى الاستهلاك والإنفاق على النفس والعيال والمحتاجين بالقدرة المالية للشخص ، قال تعالى (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ) [البقرة: ٢٨٦].

٨- لا يجوز أن يشتمل الاستهلاك على محرم سواء كان ضرورياً أو حاجياً أو تحسينياً .

٩-يدعو الإسلام إلى الحد الأمثل من الاستهلاك فيمنع كلاً من التقتير والإسراف.

---

(١) (قحف، ١٩٨٠ ،٦٢-٦٤).

٢-٤-٢ المنتج والمستهلك:

إن المنتجين في سعيهم لتحقيق الحد الأقصى من الربح ، يشنون على المستهلك سلسلة من حملات ترويج مبيعاتهم عبر البريد ووسائط الإعلام وأنواع البيع بالتقسيط حتى ليصبح دخل المستهلك المستقبلي مرتهن على مشترياته عبر بطاقات الائتمان وما تتيحه من وسائل تبسيطيه للبيع .فهم يضربون بأوتار الغرور ، لدى المستهلك أما بشكل مكشوف أو بشكل خفي .فهم يجعلونه يعتقد بأن شعوره بتحقيق الذات والاحترام الاجتماعي ، يعتمد على كثرة مشترياته من السلع والخدمات فهذه أحكام مشوهة لأن زيادة الاستهلاك غير المحدود ودون ضوابط أخلاقية تصبح هم المنتج إشباع رغبات المستهلك غير المحدودة من السلع والخدمات، وهذا يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية بشراهة ومن ثم إلى مشاكل البيئة الثلاث (تلوث وتدهور واختلال توازن) ولابد من تكاليف اقتصادية على هذا المنتج وضرائب لا أخلاقية ، فلا يبقى أمام الشركات إلا منفذاً واحداً للتخلص من هذه المشاكل وما يترتب عليها من ضرائب، فتلجأ الشركات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر خارج بلدانها تخلصاً من الضرائب والمشاكل البيئية وإيجاد أسواق جديدة وموارد طبيعية رخيصة وعمالة رخيصة وحوافز كبيرة .

٢-٤-٣ المتغيرات المؤثرة في السلوك الشرائي (الاستهلاكي)للمستهلك:

يتبين أن المتغيرات : (١)النفسية، (٢)الاجتماعية، (٣)الاقتصادية، (٤)الدينية، (٥)الثقافية تلعب دوراً مؤثراً في عمليات السلوك الاستهلاكي وترتبط هذا المتغيرات بعدة عوامل منها : (١)الثقافة، (٢)المستوى الاجتماعي، (٣)التعلم، (٤)التأثير الشخصي (٥)المستوى الاقتصادي وهذه العوامل تتفاعل فيما بينها لتكون في النهاية اتجاها يساعد في تشكيل السلوك الشرائي نحو السلع والخدمات التي يتعامل معها الفرد .

ومن المعروف أن المستهلك يهدف في سلوكه إلى تحقيق التوازن من خلال

حصوله على أكبر قدر ممكن من إشباع حاجاته المختلفة باستخدام دخله المخصص للإنفاق وهناك عنصران مهمان يؤثران على سلوك المستهلك :

١- إن تفضيلات المستهلكين متنوعة لمجموعات السلع .

٢- إن قدرة المستهلك لاكتساب السلع تحدد من خلال الدخل والسعر ٤٦ : ٢٠٠٤.

٢-٤-٤ النظريات الاقتصادية التي عالجت مسألة الاستهلاك:

وقد عولجت مسألة الاستهلاك في النظرية الاقتصادية بطرق مختلفة ففي الفكر الرأسمالي هناك نظريتان مهمتان:

١- النظرية الحدية لسلوك المستهلك وتقوم على الأسس الآتية:

أ- إن المستهلك يستطيع قياس المنفعة التي يحصل عليها من استهلاك الوحدات المتتالية من جميع السلع التي يستهلكها.

ب- إن المنفعة الكلية التي يحصل عليها المستهلك هي عبارة عن مجموعة من المنافع(أو الإشباع)التي يحصل عليها من السلع المختلفة[١] .

٢- نظرية منحنيات السواء (خريطة السواء)، وتعد هذه النظرية أكثر انطباقاً على الواقع من سابقتها لأنها تمكن المستهلك من قياس المنفعة (مقدار الإشباع) بمقياس نسبي وليس بمقياس كمي مطلق كما جاءت به النظرية الكلاسيكية، ولهذا فإن دالة المنفعة تعبر عن رتبة المنفعة وليس مقدارها، قبل قياس رتبة المنفعة وتفترض النظريةأن المستهلك يجمع السلع والخدمات في توليفات متكاملة، تحقق كل توليفة منها إشباع محدد لحاجات المستهلك، وهذا يعني أن المستهلك لديه القدرة فقط على تحديد مستويات مختلفة من الإشباع أو المنفعة لكل توليفة من وحدات السلع المختلف التي يستهلكها أي من كل ما تعرضها هذه النظرية، وأن المستهلك يستطيع سلفاً تحديث تفضيله لها من بين مجموعات السلع والخدمات اختيار واحدة منها ضمن حدود دخله المخصص للإنفاق[٢].

---

(١) (جامع ،١٩٧٦، ٣١٨).
(٢) (الجوهري، ١٩٨٢، ١٢٠).

٣- التفضيل المعلن (المصرح به) وملخصها: إن المستهلك عندما يقرر شراء مجموعة معينة من السلع إنما يفضل ذلك لأحد أمرين:

أ- أنه يفضلها على بقية المجموعات المتاحة من حيث قدرتها على الإشباع الأفضل.

ب- فإنه يفضلها لرخصها [١].

لقد تبين فيما بعد أن نتائج التفضيل المعلن ، هي النتائج المتوصل إليها نفسها في نظرية السواء، مادمنا في الحديث عن النظام الرأسمالي فلابد لنا من الحديث عن الاستهلاك والمستهلك في العصر الحديث حيث نرى أن الحضارة الغربية قد انتقلت من المقولات المرتبطة بالرفاهية والتقدم والعمل ، والتي كانت تحمل لواءها بوصفها شعارات معلنة إلى النوايا المضمرة والفعلية، وهي زيادة الاستهلاك بمعنى ((استخدمه ثم تخلص منه)) كضرورة اقتصادية يقوم عليها البناء الاقتصادي الرأسمالي الذي يتم ترويجه في بقاع العالم ومنها العالم العربي الإسلامي، ولم يتم هذا الانتقال بشكل فوري، فقد بدأ مع إرساء الثورة الصناعية قواعد الاستهلاك القائمة على الإنتاج الجماهيري الذي يعده المصنع بشكله الحديث أحد ملامحه الأساسية، ويعتمد هذا التنميط والتكرارية بدءاً من الأحذية حتى المنازل، فالملابس تتشابه وتتوحد من أجل زيادة التوزيع إلى درجاته القصوى، وهكذا تم وضع فلسفة خاصة لبناء المنازل تعتمد على الاستفادة القصوى من تلك الوحدات السكنية، وتنميطها وجعلها عبارة من مستنسخات متشابهة، الغرض منها توفير مجرد المبيت وإيهام المقيمين فيها بالرفاهية ، واستتبع هذا النمط من الإنتاج الصناعي ضرورة وجود تغيرات في السلوك البشري والعلاقات الاجتماعية واللذان تم تسخيرهما لخدمة الإنتاج وعمليات تزايد الاستهلاك لاستمرار النظام الرأسمالي في العالم [٢].

---

(١) (أبو علي و الليثي ،١٩٦٨، ١٩) .

(٢) (عبد العزيز، ٢٠٠٣، إنترنيت).

إن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر تحاول إنتاج أكثر عدد من السلع لكي تحصل على أقصى ربح ممكن وأن الإنتاج الكبير والسريع يؤدي إلى استنزاف للموارد الطبيعية بشراهة وهذا بدوره يؤدي إلى تلوث البيئة وتدهورها واختلال توازنها أي حدوث المشاكل البيئية الثلاث ومن ثم فإن استثمار هذه الشركات أدى في بعض فعالياته إلى استنزاف الموارد الطبيعية وأثر على حقوق البيئة.

وأن الشركات سوف تكون مسئولة أمام الدولة والقانون تحاسب على حقوق البيئة في الكثير من البلدان المتقدمة صناعياً فلم تر من حل سوى فتح فروع لها في البلدان المضيفة وطلباً لأسواق جديدة ووجود موارد طبيعية رخيصة وعمالة رخيصة وحوافز والتخلص من الضرائب المفروضة على هذه الشركات نتيجة اعتدائها على حقوق البيئة ،الناحية الأخرى هو تدني العائد على رأس المال في البلد الأم.

٢-٤-٥ الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي :

تعريف الاستهلاك: مجموع التصرفات التي تشكل سلة السلع والخدمات من الطيبات التي توجه للوفاء بالحاجات والرغبات المتعلقة بأفراد المجتمع والتي تتحدد طبيعتها وأولوياتها بالاعتماد على القواعد والمبادئ الإسلامية وذلك لغرض التمتع والاستعانة بها على طاعة الله سبحانه وتعالى. ويتضح من هذا التعريف أن الهدف من الاستهلاك في المنظور الإسلامي ينصب على تحقيق عبادة الله سبحانه وتعالى، وأما المنفعة فتاتي هدفاً وسيطاً وتتميز سلة السلع والخدمات بأنها تحتوي على الطيبات بأنواع وكميات تحددها طبيعة وأولويات الحاجات. ويشترك الهدف والنمط الاستهلاكي الإسلامي المتميز في توليد منافع أكبر من عملية توجيه الطيبات للوفاء بالحاجات (يقصد بمنافع أكبر أن كل من الهدف والنمط الاستهلاكي يزيد من تحقيق المنافع من ناحيتين: ١- يزداد التمتع الدنيوي.

٢- يشعر المستهلك بأنه يحقق أجراً من وراء استعانته بالاستهلاك على طاعة اللـــه). ويمكـن أن نجعل أهمية الاستهلاك في خمسة أمور رئيسة وهي :

١- جعل الـلـه تعالى الطبيعة البشرية تتطلب حداً أدنى مـن الاسـتهلاك لتسـتمر عـلى قيـد الحياة.

٢- يشكل الاستهلاك جزءاً رئيساً من مكونات الطلب الكلي ومن ثم فإن الاسـتهلاك يلعـب دوراً هاما ضمن الطلب الكلي في تحديد مستوى الإنتاج ومستوى الأسعار .

٣- يعتبر نشاط القطاع الاستهلاكي هو المحـور المولـد الـذي تـدور حولـه جميـع النشـاطات القطاعات الاقتصادية الأخرى .

٤- بتحديد مستوى الاستهلاك يمكن استنتاج مستوى الادخار المحلي الذي يعد مهما لتحويل الاستثمار وتكوين رأسمال الذي يعتبر عنصراً ضرورياً لتحقيق التنمية.

٥- إن إتبـاع الرشـادة في التصرـفات الاسـتهلاكية يـؤدي إلى القيـام المسـلمين بواجبـاتهم ومسؤولياتهم تجاه مختلف أولويات المجتمع الإسلامي على الوجه الأمثل[1].

إن الإسلام يرسي أهـدافاً معينـة للحيـاة البشرـية، فكـل الأمـور (سـواءً كانـت أعـمالاً أو أشياءً) تساعد على تحقيق هذه الأهداف وتدعى مصـالح أو منـافع ،لأنهـا تزيـد أو تفيـد النفـع الاجتماعي، وعكسها المفاسد أو المضار .

لقد استعرض فقهاء الأمة أحكام الإسلام التي تضمها القرآن والحـديث فتوصـل بعضـهم كالغزالي والجويني والعز بن عبد السـلام والشـاطبي عـلى سـبيل المثـال لا الحصرـ إلى مـا يعـرف بمقاصـد الشرـيعة الـذي هـو تكـاليف الشرـيعة ترجـع إلى حفـظ مقاصـدها في الخلـق . وهـذه المقاصد :

١- الضروريات.

(١) (الزامل و جيلالي،١٩٩٦، ٢٥-٢٦).

٢- الحاجيات.

٣- التكميليات (التحسينات).

١- (الضروريات): فمعناها أنها لابد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على نساء وتهاوج وقوت الحياة. وفي الآخرة قوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين.

والحفظ لها يكون بأمرين: (أحدهما) ما يقيم أركانها وثبت قواعدها وذلك عبارة عن مراعاتها مد جانب الوجود. (الثاني) ما بدر عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب العدم.

فأصول العبادات راجع إلى حفظ الدين من جانب الوجود، كالإيمان والنطق بالشهادة والصلاة والزكاة، والصيام، والحج، وما أشبه ذلك. والعادات راجعة حفظ النفس والعقل من جانب الوجود أيضاً، كتناول المأكولات راجعة إلى حفظ النسل والمال من جانب الوجود، والى حفظ النفس والعقل أيضاً، ومجموع الضروريات خمسة. وهي: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل.

٢- (أما الحاجيات) : فمعناها أنها مفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الطالب إلى الحرج والمشقة بقوت المطلوب وهي جارية في العبادات والعادات والمعاملات والجنايات ففي العبادات كالرخص المخففة، بالنسبة إلى حقوق المشقة بالمرض والسفر، وفي العبادات كإباحة الصيد والتمتع بالطيبات مما هو حلال، مأكلاً ومشرباً وملبساً ومسكناً ومركباً، وما أشبه ذلك بالملوث، والتدمية، والقامة، وضرب الدية على العاقلة، وتصمين الصناع وما أشبه ذلك.

٣- (أما التحسينات) : فمعناها الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال المدنسات التي تأنفها العقول الراجحات. ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق[١]

---

(١) **(الشاطبي، ١٩٧٥، ٨-١١).**

٢-٤-٦ أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستهلاك:

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستهلاك في المجتمع المسلم، تتمثل في تحضيره لأنماط استهلاكية تتعارض مع مصالح السكان ولا تتماشى مع ضوابط الاستهلاك في الدين الحنيف من الحث على التوسط والابتعاد عن الإسراف والتبذير، فضلاً عن دوره في أضعاف المدخرات المحلية بسبب متابعة جمهور المستهلكين لكل ما هو تحسيني وكمالي جديد, ولا أدل على ذلك من انتشار مطاعم الوجبات السريعة ومصانع المشروبات الغازية في معظم الدول الإسلامية بشكل واسع النطاق حتى شكلت جزءاً أساسياً من النظام الغذائي. إن بعض السلع الاستهلاكية تعكس تفضيلات المستهلكين في الدول الرأسمالية المتقدمة ولا تتلائم مع اتجاهات وقيم المسلمين، كما أن بعض السلع والخدمات تعكس احتياجات قلة من المستهلكين هم شرائح عليا من المجتمع وأصحاب الدخول المرتفعة وليست الطبقات الواسعة من السكان ومن ثم فإنها تخرج عن سياسة عملية الإنتاج في الإسلام القائمة على توفير الاحتياجات الضرورية لجميع أفراد المجتمع دون إسراف أو تقتير قبل توجه الموارد لإنتاج غيرها من السلع ، بغض النظر عن وجود الطلب الفعال على هذه الضروريات من عدمه[1] .

إن الوسائل التي يمكن أن يلجأ إليها المستهلك للخروج من آثار أزمته الاقتصادية أو التخفيض من وطأتها تتخذ صورتين:

١- الوسائل الإيمانية:

أ- تقوى المستهلك لله .

ب- توكل المستهلك على اللـه.

ج- صبر المستهلك.

(١) (عبد ،٢٠٠٥، ١٣٤-١٣٧).

د- استغفار المستهلك.

هـ- صلة المستهلك لرحمه.

و- رضا المستهلك بما قسم له من الرزق.

٢- دور الوسائل الاقتصادية في إدارة المستهلك للأزمة الاقتصادية[١] :

أ – يتجنب المستهلك للإسراف والتبذير .

ب- اقتصاد المستهلك في إنفاقه .

ج- خفض المستهلك لقيمة فاتورته الاستهلاكية .

د- تربية المرأة على ترشيد الاستهلاك .

هـ- تربية المستهلك على استهلاك السلع العربية والإسلامية .

و- ادخار المستهلك .

ق- كسب المستهلك .

ك- تمسك المستهلك بعمله .

ل- تسديد المستهلك لديونه .

م- مساءلة المستهلك .

ن- عدم شراء المستهلك لسلعة بالدين .

إن استنزاف الغذاء(كمّاً ونوعاً) له تأثيره على التوازن البيئي، فاستهلاك اللحوم بكثرة وزيادة الطلب عليها يؤدي إلى زيادة الصيد البحري وإلى زوال شبه كامل لأنواع معينة من الأسماك، بحيث يتأثر التوازن البيئي الحيوي في البحار والمحيطات ، كذلك زاد الطلب على المراعي فتسارعت عملية إزالة الحراج وأدت إلى الاختلال. وكذلك التوازن البيئي للحيوانات في تلك المناطق[٢].

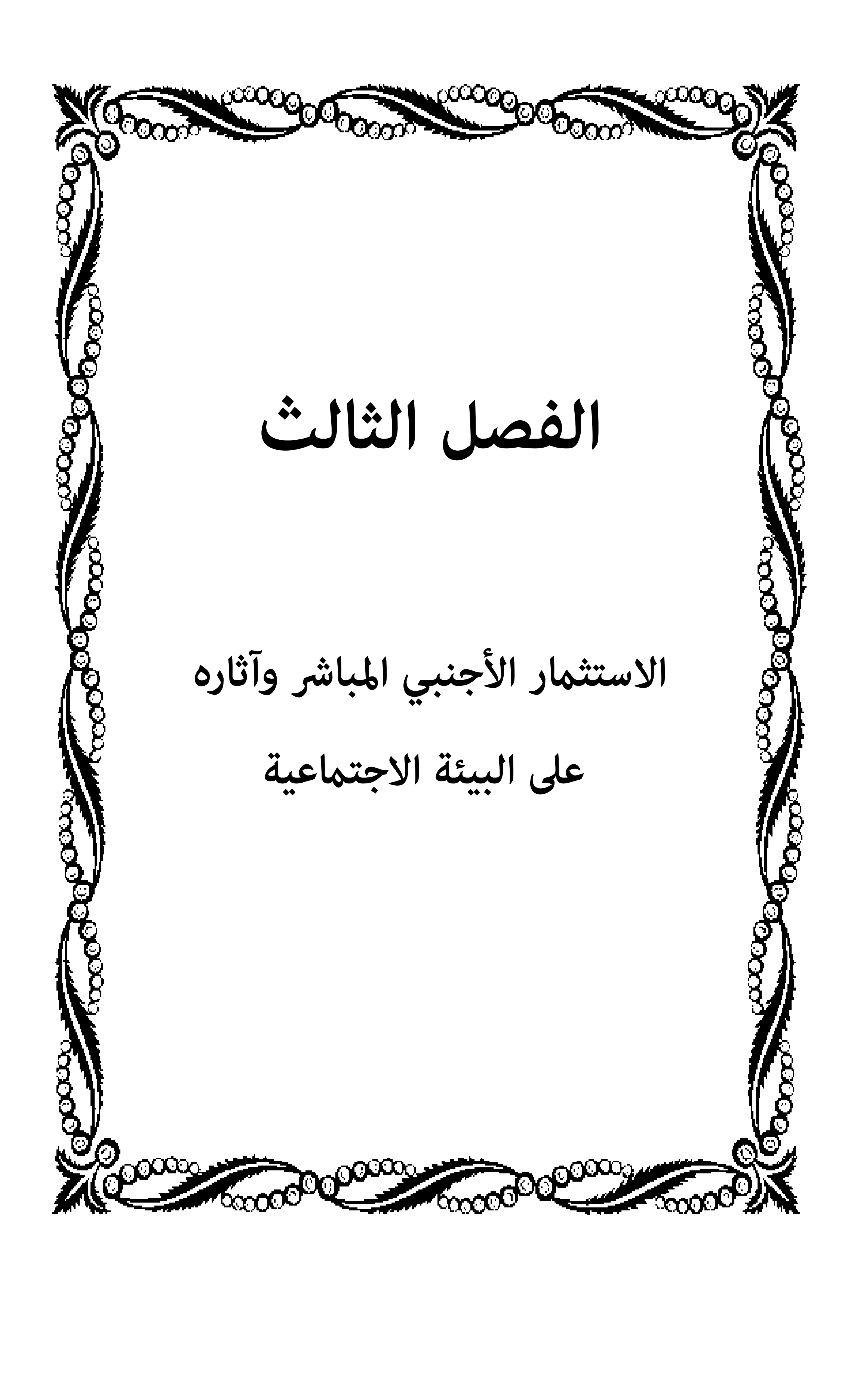
---

(١) (الرفاعي،١٣،٢٠٠٦).

(٢) (الطويل ،١٩٨٨، ٥٢-٥٣) .

وكذلك يؤكد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة على الاستهلاك إذ ينمي الاستهلاك التفاخري الذي يؤدي إلى تلوث بيئي، أما توجيههم نحو الاستهلاك الرشيد الذي يخدم التنمية ويؤدي في النهاية إلى تنمية البلد . فلا شأن للشركات فيه ولا يؤدي إلى التقدم والتنمية، ويريد الاستعمار الغربي بأشكاله المختلفة للشعوب النامية أن تكون دولاً مستهلكة لتكون أسواقاً رائجة لسلعها ومكاناً للتلوث والتدهور واختلال التوازن وحين يكون الإنتاج لغرض الاستهلاك التفاخري فهذا يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية بلا رحمة ومن ثم فإن هذا الإنتاج الوحيد يؤدي إلى تلوث وتدهور واختلال توازن (المشاكل البيئية الثلاثة) في المفاصل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة.





الفصل الثالث

الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره

على البيئة الاجتماعية

المبحث الأول

(الحضارة والبيئة)

٣- ١-١ إنتاج واستهلاك الحضارة:

الحضارة: أياً كانت – تتضمن المدنية التي تعني بالجوانب المادية، والاقتصادية، والتطبيقية، والعمرانية، والتنظيمية. والثقافة التي تعني بالجوانب المعرفية والأخلاقية والروحية والجمالية وأن مكان العقائد والأديان يحتل مساحة مامن الجانب الثقافي للحضارة(١) .

إن هناك فرقاً (منهجياً) حاسماً من المذاهب الوضعية ومن المذهب الإسلامي في تفسير التاريخ. في الأولى تُصاغ حقائق التاريخ وفق المذهب المصوغ سلفا فتفسر على الانسجام مع وضعية المذهب وتساق للتدليل عليه ولتأكيده، وهذا الخطأ يأتي من حقيقة أن وقائع التاريخ سبقت في الزمن تخطيط المذاهب ومن ثم فإن المذاهب جاء كقضية (بعدية) تسعى إلى أن تجد (القبليات) على التشكل بها. وهذا التأزم المذهبي تساق أحداث التاريخ للتدليل عليه بالحق والباطل ، والذي بلغ أقصى حدته في المادية التأريخية التي رسمها (ماركس وأنكلز) مما دفع عدداً من المفكرين الأوربيين إلى اتخاذ موقف معاكس تماماً كرد فعل إزاء الموقف السالف. بحيث أنهم رفضوا القول بخضوع الحركة التاريخية لأي ناموس أو سنة، وفق أي نظام مهما كان. لقد شن فلاسفة التاريخ الغربيون حمله قاسية على(أرنولد توينبي) في كتابه الشهير "دراسة التاريخ" ووصفوه بأنه مفكر لاهوتي مزج استنتاجاته بكثير من القيم والرؤى والروحية، والحقيقة إن خطوات توينبي تعد فتحاً في مجال التفسير التاريخي كما كان (شبنغلر) : "سقوط الحضارة

---

(١) (خليل،٢٠٠٥ ، ١٣).

الغربية" قد تشكل جزءاً كبيراً من هذا الفتح ولكن خطوات توينبي، ومن قبله فيها نوع من التأرجح وعدم الاتزان أو بالأحرى نوع من الانفصالية (العلمانية) بين القيم العقلية والروحية ومن هنا استطاع العقليون والماديون والطبيعيون أن يجدوا ثغرات واسعة للطعن في توينبي، وأن معظم مذاهب التفسير التاريخي، وضعية كانت أم دينيه قدمت معطياتها متخطية الإجابة عن السؤال المهم: ما العلاقة بين اللـه سبحانه وتعالى وبين الطبيعة (بما فيها القوى المادية) والإنسان (بما أنه روح و مادة) في صنع التاريخ وإقامة الحضارات ؟ وهل يجوز الاعتماد على عامل واحد في تفسير احداث التاريخ وإلغاء العاملان الآخران . ولهذا يؤدي التفسير السحري (الميتافيزيقي) للتأريخ ، وتطوره ليعبر عن نفسه بالتفسير (اللاهوتي)، والذي ساد تفكير مثقفي العصور الوسطى الأوربية كما برز التفسير الفردي (البطولي) للتأريخ، والتفسيرات الطبيعية التي بلغت أقصى حدتها، (المادية التأريخية)، التي يصفونها بالعلمية[1].

ولقد أدرك بعض فلاسفة التأريخ المعاصرون وعلى رأسهم (شبنغلر) و(توينبي) (كيسرلنج) والناقد (كولن ولسن) وغيرهم ،أبعاد هذا الخطأ فعادوا إلى الوراء قليلاً لكي يجيبوا عن السؤال المهم السابق .

ولذا تقدم التفسير الحضاري خطوات في هذا المجال واتسم بقدر من الموضوعية والشمولية لاستناده إلى نظرة كليّة وإدراك عميق لمقومات الحدث التأريخي وقد وقف في طريقه معوقات حالت دون وصوله إلى الطريق الصحيح من عناصر (الذاتية) المزدوجة والتأثيرات العلمانية، لذا فإنهم لم يقدروا على إعادة الالتئام بين ماعليه العوامل الثلاثة، وابقوا بعض الجدران المزيفة، مرئية وغير مرئية بين الحضور والغياب : اللـه والإنسان، والمادة والروح والطبيعة وما وراء الطبيعة.

---

(١)(خليل،١٩٨٦، ١٢-١٦).

إن تفسير التاريخ البشري يجب أن ينبثق عن موقف موضوعي شامل يربط ويوازن ويدرك العلاقة المتبادلة بين سائر القيم التي تضع التأريخ مادية وروحية طبيعية وغيبية. ولن يتحقق هذا إلا في نطاق (الموقف الإسلامي)، حيث لن يستطيع مفكر أو ناقد أن يجد مجالاً للطعن ضد القيم الروحية ، إذ هي ليست منفصلة عن المادية والعقلية، وهي تعمل بانسجام وتوافق مع سائر القوى الطبيعية في تحريك أحداث التاريخ لأن القيم الروحية في الإسلام ليست مجرد ممارسات فردية شعائرية بالمعنى اللاهوتي بل هي قيم ذات جذور عريضة وارتباط متين بقلب العالم وحركة التأريخ وبواقع الحياة البشرية والوجود الجماعي على السواء. وبناءً على ذلك فان العقلانية الإسلامية لا تستقيم مع العقلانية الغربية لسبب وجيه، وهو أن العقلانية الإسلامية هي الرشد، والرشد يعني هو القراءتين، قراءة العقل التابع للنقل، والنقل يأتي بمقدمته الشريعة الإسلامية المكونة من القرآن والسنة النبوية المطهرة. وبناءً على ذلك فان الحضارة كمفهوم إسلامي ما موضح آنفاًَ سوف تقع في إطارين:

١- المجتمع المنتج للحضارة.

٢- المجتمع المستهلك للحضارة.

إن الحاجة إلى الموارد لتمويل التنمية الاقتصادية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإنتاج الحضارة واستهلاك الحضارة. بما أن إنتاج الحضارة يؤدي إلى الاكتفاء قدر الإمكان بما ينتج وهذا يؤدي بدوره الاعتماد على مصادر تمويل التنمية من المصادر الخارجية.

إن التنمية الاقتصادية سوف تكتفي لما موجود من مصادر محلية لتمويلها عكس ذلك سوف يكون البلد المستهلك للحضارة ينصاع لشروط ممولة للمصادر الخارجية للتنمية الاقتصادية. وأن الجزء الأكبر من هذه الشروط ما يلحق الضرر بالتنمية لأن كلفة الفرصة البديلة هو الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الغير لأن

شروط الاستثمار الداخلية لرؤوس الأموال في البلد الأم قاسية من ناحية استيفاء حقوق البيئة.

٣-١-٢ التفاسير الوضعية للتاريخ:

١- التفسير المثالي للتاريخ (التفسير الهيغلي): هـي (مـزيج المتناقضـات) فهـو يـرى أن كـل عصر أو مدة أساسية في تاريخ الحضارة الاجتماعية يمثل وحدة مسـتقلة ، وأن ملامحـه السياسـية والاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية العامة والجمالية والعقلية والدينيـة كلهـا جوانـب للمجمـوع الحي، ومنها جميعا يتكون كيان متجانس، وأن كل مدة أساسية تنمي فكرتهـا الرئيسـية إلى الحـد الأقصى ثم تولد أضدادها أونقائضها وتبدأ الصراع ..وهكذا، ولقد جوبه تفسـيره بنقـد النقـاد مـن أمثال ماركس[1] .

٢- التفسير المادي (التفسير الماركسي):لقد وجد ماركس أن هيغـل كـان (واقفـاً عـلى رأسـه) فحاول أولاً تعديل وقفته لتكون على رجليه -حسب تصوره- غير أنه لم يفلـح كثـيراً. لكـن هيغـل أصر أن كل ما يحصل من تغير في العالم المادي الحقيقي إنمـا هـو مجـرد انعكـاس لاإرادي لتقـدم وتطور (روح العالم). وأن ماركس أكد على حقيقة العالم الخارجي. وبين أن المثـل العليـا والأفكـار عند بني الإنسان ما هي إلا نتاج البيئة الاقتصادية المادية وأن صراع المتناقضات لايحصـل في عـالم الأفكار كما ادعى هيغل.

فالتأريخ الاقتصادي كما يعرضه المؤرخون أمثال (أرنولـد تـوينبي) و(كـارل مـاركس) لـيس تفسيراً ناقضاً للحضارة الصناعية، بل هو لايعد تفسيراً جزئياً مرضياً. إنما يقدم مبرراً مسوغاً حقيقياً أو تلفيقياً للتباين الحضاري والتقدم وطبيعة التبادل في تقسيم العمل الدولي.

---

(١)(هيغل، ١٩٨١، ٢٩-٤٠).

٣- التفسير الحضاري (توينبي) : ويرى توينبي أن المجتمعات الأعظم اتساعا في المكان والزمان من الدول القومية أو المستقلة ،أو أية جماعات سياسية هي المجالات المعقولة للدراسات التأريخية فإنه يتعامل في التاريخ الحضاري المعروف، ويدرس ما انطوت عليه من المجتمعات دراسة مقارنة، فيقرر وجود عدد من الوحدات الاجتماعية التي تميزها خصائص معينة وتجمعها أطوار حضارية متشابهة وتصلح وحدها في رأيه للدراسة التاريخية، وهو يفرق بين طائفتين من المجتمعات الأولى بدائية والثانية حضارية.

ويتكلم توينبي عن مدى التحدي والاستجابة، فيلاحظ توينبي بعد ذلك أن لهذه التحديات الطبيعية والبشرية مدى معيناً يجب أن لا تتعداه حتى تكون الاستجابة الخلاقة ممكنة، فهي مما ليست مما يعجز الجهد البشري بصعوبته كل الإعجاز ومما لا ينقاد له بسهولته كل الانقياد ولكنها مما يثير أقصى طاقته على الكفاح ويمكنه بفضل كفاحه هذا من حقه بالظفر المكتسب، فالرخاء المفرط في البيئة عدو للحضارات اللدود، ولذلك الشراذم البشرية في (نيازالاند)، وغيرها من المناطق الاستوائية الدافقة بالخيرات الطبيعية، بدائية في حياتها، وإذا كان الرخاء المفرط يقتل الحضارات في مهودها، فقسوة العوائق في البيئة قسوة خارقة تشل كذلك النشاط الإنساني وتسقط الأجنة الحضارية قبل تكاملها في بطون الأراضي العاقرة التي تحملها مدة ثم تلفظها عاجزة ضعيفة. ولذلك ظل سكان بعض المناطق القطبية والصحراوية كالإسكيمو والبدو عاجزين عن اللحاق بأدنى المستويات الحضارية، ولذلك لم تستطع روما استرداد حيويتها بعد أن أنهكتها حروب هانيبال الطاحنة، إن الدافع الحيوي إذن في عملية النشوء الحضاري هو الاستجابة لتحدي البيئة المناسبة، ولكن توينبي يرى بعد استعراض مفصل للمنبهات التي واكبت قيام الحضارات المختلفة ودفعتها في مراقي التكامل وهي خمسة دوافع تتصل بطبيعة تلك البيئة المناسبة وتستثير تفاعلها الخلاق هي:

١- دافع الأراضي الصعبة.

٢- دافع الأراضي البكر.

٣- دافع النكبات.

٤- دافع الضغط.

٥- دافع العقبات[١].

إن المجتمعات الحضارية : هي المصرية – السومرية – البابلية- الحثية – السريانية – المينوئية (في جزر أيجه وكريت) – الهلينية – الإيرانية –العربية –الهندوكية – الصينية – حضارات الشرق الأقصى (الكورية واليابانية)- الانديانية – اليوقانيقية – الألمانية – المكسيكية – الأرثوذكسية المسيحية البيزنطية – والأرثوذكسية الروسية والحضارة الغربية .وهناك أخرى توقفت عن النمو الحضاري البولينزية الاسكيمية –البدوية –العثمانية – والإسبارطية، وقد اندثرت هذه الحضارات ولم يبق منها غير سبع حضارات. ست منها تمر الآن بدور الانحلال والتدهور، وهذه الحضارات هي : الارثوذكسية المسيحية البيزنطية – الأرثوذكسية المسيحية الروسية – والإسلامية – والهندوكية – والصينية – الكورية –اليابانية – والسابعة لايعرف مصيرها بعد هي الحضارة الغربية القائمة الآن في أوروبا الغربية والكومنولث البريطاني والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية.

*وقد جوبه تفسيره المادي لماركس بنقد من قبل كثير من الأستاذة والمفكرين أمثال البروفسور اليكسندر غري ، بروفسور جي دي إيج كول ،جون نيف ، ودرس الاقتصاد في جامعات كثيرة والتاريخ الاقتصادي .وفي معاهد علمية وبعضوية عدد من جمعيات الاقتصاد والتاريخ الاقتصادي في تقديم كتابه (الأسس الثقافية، الأرثوذكسية المسيحية الروسية – والإسلامية والهندوكة.

---

(١)(خليل، ١٩٨٦، ٧٦-٧٧).

٣-١-٣ نشوء الحضارة (إنتاج الحضارة):

ما الذي أخرج الإنسان من جموده البدائي الذي قبع فيه أوقاتاً طويلة من الزمن وأطلقه في أجواء الدور الحضاري الزاخر بالحياة والحركة، فهل يمكن اعتبار (العرقية) أو المناخية (الجغرافية) بين الأجناس أو البيئات سبباً في نشوء الحضارات المعروفة ؟ بعد دراسة توينبي لدافع العرقية والبيئة الجغرافية توصل إلى أن هذا ليس السبب في إنتاج الحضارات.

فإذا كان الإنتاج غير ناتج عن العوامل البايولوجية وحدها أوتأثير العوامل الجغرافية وحدها، فهو ناتج عن أصول العلاقة التي تتجلى في التراث الديني – الميثولوجي –حيث تتعدد الشواهد، وقد سرد بعض الشواهد من الكتب القديمة (المقدسة)، وأن نمو الحضارات امتداد طبيعي ملازم لدور الإنتاج، وبين بأن بعض المجموعات الحضرية، نشأت وتوقفت عن النمو لعجز الأقلية فيها عن فعالية التحديات القهارة في بيئتها الطبيعية أوالبشرية الصارمة –كمناطق الإسكيمو والبدو والبولينزين (سكان المناطق المتفرقة في المحيط الباسفيكي) والمحيط البشري للمجتمعين العثماني والإسبارطي ، وأنه في النهاية وضع بعض المسائل الاساسية في قضايا النموالحضاري[1]

١- التقدم في مجال التحقيق الذاتي.

٢- المجتمع والأفراد .

٣- الاعتكاف والعودة .

٤- التنوع داخل الوحدة الواحدة خلال دور النمو الحضاري .

وأن توينبي سلط الضوء على المشكلة الأخرى وهي سقوط وانحلال الحضارات (استهلاك الحضارات). وأنه دحض الأسباب التي سردها الآخرون في سقوط الحضارات، ووضع ثلاثة أسباب رئيسة للسقوط :

(١)(خليل،١٩٨٦ :٧٦).

١- ضعف القوة الخلاقة في الأقلية الموجهة وانقلابها إلى سلطة تعسفية .

٢- تخلي الأكثرية عن موالاة الأقلية الجديدة المسيطرة وكفها عن مهلكاتها .

٣- الانشقاق وضياع الوحدة في كيان المجتمع .

وقد وجه نقد لتوينبي أيضاً من قبل كل من (بتر سوروكن) و (بتر جيل)، فتبين أنه لم يستخدم المنهج التجريبي بصورة صحيحة أراد أن يثبت أن منهجه التجريبي صحيح ولكنه لم يستطع إثباته فجوبه بانتقادات من قبل كل من (بتر جيل) وأثبت عدم صحته[١].

فالحضارات التي قامت وسادت على جانب أحادي من الإبداع وهو الجانب المادي وبمعزل عن منظومة قيمية وأخلاقية إنسانية ، دينية كانت أم فلسفية ، فإنها تنتهي و تتلاشى ، ويأتي الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة التقدم في طرف والتخلف المادي في الطرف الآخر ، أما التعاضد بين المنظومة المتقدمة صناعياً فهو نوع من التعايش وتقاسم النفوذ الاقتصادي ، إنها الحلقة المفرغة لتعميق الفقر المادي أوتخريب البيئة بمفهومها الكلي .

وأن الحضارة الغربية وإن قال عنها توينبي مجهولة المصير ولكنها بدأت تستهلك لأنها غير مرتبطة بأخلاق ودين إلا أن سقوطها لا يكون في يوم أو يومين، لأن الحضارة تحتاج إلى وقت لاستهلاكها بصورة صحيحة .لأن أسباب سقوط واستهلاك الحضارات راجع إلى أسباب سياسية وإدارية واقتصادية وأخلاقية واجتماعية وعقائدية .والحضارة الغربية من الحضارات الوضعية واصبحت تعتمد على الجانب المادي (الاقتصادي).بالدرجة الأولى ، نسيت وتناست أن أسس نشوء وإنتاج الحضارة يعتمد على الاخلاق والدين وأن هم هذه الحضارةالغربية هو إشباع الرغبات ورضى المستهلك دون رقيب، المهم الإنتاج والاستهلاك من السلع والخدمات .أنتجوا أكثر لكي تستهلكوا أكثر ثم

---

(١) (Totnbee&Sorokin,1949,107-126) .

لكي تنتجوا أكثر ؟ ولايحتاج الإنسان لكي يكون عالم اجـتماع حتـى يـدرك ان هـذه الفلسـفة غـير ملائمة[1] .

فإن الإنتاج الكبير وأن سـاعد عـلى إنتـاج حضـارة في الاقتصـاد الوضـعي ولكنـه أدى إلى مشاكل بيئية، أكثر فأكثر حتى أصبح الإنسان لا يستطيع العيش الرغيد في كاليفورنيا ومدن أخـرى بسبب التلوث .(هواء –ماء –غاز).فأدى الإنتاج الواسـع غـير المـنظم المنضـبط بضـوابط اخلاقيـة ودينية إلى (تلوث –تدهور –اختلال توازن) تلوث في الأخلاق وفي العـادات واسـتنزاف في المـوارد وتؤدي في النهاية إلى كارثة كبيرة تنهي العالم لاقدر اللــه . أن الحضـارة الغربيـة قـد استصـحبت معاني السرف المنحدرة إليها من الحضارة الرومانية خاصة، واستحدثت غايـات تلتقـي في مجملهـا عند تحقيق الرفاه المادي (غاية عليا للحيـاة) وأدى بهـا ذلـك كلـه إلى أن أصـبحت أكـثر مـن أي حضارة سابقة لاتكتفي بأن تجعل من الإسراف في استنزاف موارد البيئة سلوكاً عملياً ، بل تجعـل من ذلك الاسراف قيمة عليا تجتهد فيه وفي اختراع وسائله وطرقه وتتقنن في الدعوة إليه والإغـواء به[2] .

إن معيار التقدم والتخلف في هـذه الحضـارة هـو مـدى مايسـتهلكه الفـرد مـن السـلع والخدمات ،فكلما كانت أمة أكثر استهلاكاً كانت أعلى شأناً في سلم التقدم الاقتصـادي والحضـاري وإذا ما انخفض الاستهلاك هبت الشركات تدفع الناس إليه وجندت وسـائل الإعـلام لهـذا الغـرض ،تحث عليه وترغب فيه بأنظمة رهيبة للدعاية والاعلان . وكل استهلاك في أي مرفق مـن مرافـق الحياة إنما هو في حقيقته استنزاف للموارد الطبيعية بصفة مبـاشرة أو غـير مبـاشرة لمـوارد البيئـة المتجددة منها والناضبة على حد سواء وقـد أفضىـ هـذا المسـلك الإسرافي لمـوارد البيئـة بالحضـارة الغربية إلى المأزق البيئي القائم ،فهذا المأزق هو في الشطر الأكبر

---

(١)(الطويل ،١٩٩٩: ٣٨).
(٢)(شابرا ، ١٩٩٦ :٦٩).

منه ثمرة مّرة لإسراف الإنسان في الاستهلاك البيئي ، إذا الاستهلاك النهم الذي به يتحقق الرفاه (غاية الحياة العليا) . وقد أرهق البيئة إرهاقاً بما استنزف من مواردها فأثر بذلك في توازنها ، وبما نتج عنه من أسباب التلوث المختلفة فكانت بذلك آثاراً سلبية مزدوجة يدعو بعضها بعضاً ويؤدي بعضها إلى بعض[1].وقد كان آل غور صادق الوصف اذ يقول في هذا المعنى (ان حضارتنا تشبثت بطريقة أكثر أحكاما بعاداتها في استهلاك كميات أكبر وأكبر كل عام من الفحم والنفط والهواء النقي والماء والأشجار والطبقة السطحية للتربة وألف مادة أخرى نقتطعها من قشرة الأرض لنحولها جميعاً إلى ما يقيم أودنا يوفر لنا المأوى الذي نحتاجه ولكن بدرجة أكبر إلى مالا نحتاجه ، كميات هائلة من التلوث،منتجات تنفق المليارات في الإعلان عنها لنقنع أنفسنا بأننا نريدها ،فوائض هائلة من المنتجات التي تعمل على خفض الأسعار في حين تتحول هذه المنتجات نفسها إلى فضلات)[2]. إن ما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات من الإنتاج الوفير في جميع الأنشطة ولاسيما الاستهلاكية منها الذي لاحدود لها، وكان سندها الكبير في هذا الحضارة الغربية التي كانت أسسها آلية السوق المتمثلة بالعرض والطلب ولكنها تجاوزت الحدود لأنها قامت بإقناع المستهلك بشتى الوسائل الإعلامية من وسائل الترويج والإعلان والبيع بالنسيئة وبطاقة الائتمان والبيع بالتقسيط وحتى الوسائل المضللة وحتى في إقناع المستهلك بأنه لايكون ذا قيمة وأحترام مالم يستهلك أكثر وأكثر فأصبح دخله المستقبلي مرتهن لصالح الغير ولمدى غير قصير وبفوائد مركبة، فزادت العائدات على رأس المال وكان هذا همها وكانت الدولة مساندة لها في هذا العمل .وما أن قل العائد في البلد الأم وزادت المشاكل البيئية الثلاث (تلوث –تدهور –اختلال توازن). حتى بدأت هذه الشركات في التوجه

---

(١)(النجار، ١٩٩٩: ٢٦).
(٢)(النجار، ١٩٩٩ :٢٦).

نحو خارج البلد الأم طلباً لأسواق جديدة وعمالة رخيصة ووجود موارد طبيعية رخيصة وحوافز أخرى في بلدان مضيفة وبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة للحصول على أقصى الأرباح والتخلص من المشاكل البيئية (دفع الضرائب نتيجة التلوث في كافة المفاصل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) ،فأدى هذا الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التأثير على حقوق البيئة من خلال المشاكل البيئية (تلوث ،تدهور، اختلال توازن)في كافة المفاصل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

٣-١-٤ الحضارة الإسلامية:

إن حضارتنا الإسلامية تظل الوحيدة من بين سائر الحضارات الأخرى، القادرة على الانبعاث، ولاسيما إذا تذكرنا قدرة النص القرآني والحد يث النبوي على حماية مصداقيتهما بوعد الله، وشهادة التاريخ،والوقائع، على أنه ما من نص ذي أصل ديني قدرعلى مجابهة التحريف والتزييف كالنص الإسلامي[١] .

لقوله تعالى (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آَمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)[النور: ٥٥].

---

(١)(خليل ،٢٠٠٥، ١١).

هذا الوعد ا لصادق من اللـه عزوجل دليل على إمكانية نهضة الحضارة الإسلامية مـن جديد وإن أصابها اليوم من الاستهلاك بسب بعدنا عـن منهجنـا. إن الفقـه البيئـي أصـبح ثقافـة تأسست على أساسها الحضارة الإسلامية في عموم سيرتها إلا في الأقل ،فلم تعرف هذه الحضارة اذا ماقورنت بحضارات أخرى قديمه وحديثه بصفات البذخ و الأبهة وإنما كانـت فـيما بنـاه الإنسـان فيها من مرافق الحياة أقرب إلى البساطة وأدنى إلى الاقتصاد في الاستهلاك في موارد البيئة بأنواعهـا سواء كان ذلك في المأكل أو المشرب أو الملبس أو البنيان .وإذا كانت هذه الحضارة تفخر بمنجزات مشهودة في هذا الشأن تزخربها المدن والمعارض والمتاحف فإنمـا ذلـك في الدقـة والإتقـان والقـيم الجمالية وليس في الأبهة والفخامة والتطاول، وبين الأمرين من حيث استهلاك الموارد البيئية فـرق كبير، وحتى العمران في العمارة الإسلامية له قواعد في تصميمها وقد كان سيدنا عمر بن الخطاب رضي اللـه عنه هو الذي أرسى في تنظيمه الإداري هذه السنة العمرانية حينما ((تقـدم إلى النـاس أن لا يرفعوا بنياناً فوق القدر، قالوا وما القدر، قال: مالا يقـربكم مـن السرف ولا يخـرجكم عـن القصد)) [1]- كما يظهر سلوك الحضارة الإسلامية مسلك القصد في استهلاك الموارد ما كان سـائداً فيها فكراً وعملاً من التقلل في الزراعات الترفيهية التي تعود على الإنسان بنفع غـذائي، لمـا فيهـا من إهدار الماء والتربة في غير قصد ضروري .

وقـد خطـت الحضـارة الإسـلامية خطـوات تقنيـة عمليـه في الالتـزام بحـد الاقتصـاد في استهلاك الموارد الطبيعية، ومراقبة ذلك مراقبه فنية فضلاً عن المراقبـة القانونيـة والإداريـة، ومـن شواهد ذلك ماروي من أن أحمد بن موسى ذكر في كتا ب له يتعلق بالحيل الآلية ، أنه اخترع آلة تراقب الإسراف في المياه التي تسقى بها الحقول. وذلك بأن تثبت هذه الآلة في الحقول التي يتم فيها السقي وتصدر

(١)(مقدمة ابن خلدون،١٩٥٦ :٢٢٣).

أصواتا خاصة كلما ارتفع مستوى الماء إلى الحد المطلوب فتتلافى إذن الزيادة على ذلك لكي لايذهب الماء هدراً.

وقد اخترع ابن الشبّاط بمدينة تورز بتونس نظاما للري على درجة عالية من الدقة في أخذ الحقول استحقاقاتها من المياه عند الحد المطلوب دون إهدار شيئ منها في غير نفع وهذه الاختراعات تدل في مغزاها على ثقافة بيئية إسلامية كانت توجه الحضارة الإسلامية إلى الاقتصاد في موارد البيئة وحينما نقارن في هذا الشيئ الحضارة الإسلامية بالحضارات الغربية والحضارات الأخرى التي كان لها تأثيراً فإننا نقف على بون شاسع بين الطرفين, فالحضارة الرومانية التي لها أثر في الحضارة الغربية كانت تقوم على الأبهة والفخامة في كل شيئ ولا أدل على ذلك من هذه الهياكل العمرانية الضخمة المنتشرة آثاراً في البلاد التي وطنهاهذه الحضارة وأغلب هذه الهياكل بما أنفق فيها من الموارد الطائلة التي كانت لأغراض باذخة مترفة مثل مصارعة الحيوانات وإقامة الحفلات والمباريات ويقاس عليها كثير من التصرفات في المأكل والملبس و المركب[1] . بحيث يتبيّن أن تلك الحضارة كانت مسلك السرف في استنزاف مقدرات البيئة دون وعي بما يؤدي إلى استنزاف موارد طبيعية واضطراب وخلل فيها .

لقد ظلت الحضارة الإنسانية على مدى التاريخ تتباهى بالتطاول في البنيان منذ الحضارة الفرعونية بأهراماتها إلى الحضارة الغربية بناطحات السحاب , غافلة عما يؤدي ذلك التطاول من أثر بيئي مدمر.

إن كلام سيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)كان يصدر عن فقه بيئي إسلامي يوجه إلى الاقتصاد في موارد البيئة من موارد البناء وتوابعه ويتحسب من وراء الزمن إلى ما يحدثه الإسراف فيها من أثر وخيم العواقب على الحياة بما يسببه من خلال التوازن البيئي .

---

(١)(النجار ،١٩٩٩، ٢٥)

إن الإحكام الإسلامية فيما حددت للإنسان وجهة في ارتفاق البيئة الطبيعية كانت ترسم لـه منهجاً عملياً متكاملاً في ذلك الارتفاق وهذا المنهج يبتدئ باستنفاع البيئة استنفاعاً مادياً وروحيـاً لا يجوز فيه الأول على الثـاني، فيكـون العـداء والمغالبـة ولا يجـوز فيـه الثـاني عـلى الأول فيكـون القعود والانزواء وإنما ينخرط به في الدورة البيئية الكبرى ملتزما بما قدر له فيها من مهمة الحياة ثم إن المنهج يكتمل بـالرفق بالبيئـة خـلال اسـتنفاعها رفقـاً يلتـزم فيـه بصـيانة مقـدراتها وذلـك بتنميتها أولاً وحفظها من التلف ثانياً، كما يلتزم فيـه بالاقتصـاد في اسـتهلاك مواردهـا المتجـددة والناضبة. وحينما تكتمل حلقات هذا الفقه النظري الذي يتشـكل مـن التصـور الثقـافي الإسـلامي لحقيقة البيئة وعلاقاتها بالإنسان وحينما يلحظ الأثر الفعلي لـذلك الفقـه كـما يـتراءى في تجربـة الحضارة الإسلامية وحينما يقارن ذلك كله بما في الحضارات الأخرى عامة والحضارة الغربية خاصة من ثقافة بيئية أسسا نظرية وأثاراً عملية , حينذاك فإنه يتبين للدارس أي فقه بيئي عظـيم تـوفر عليه الإسلام، كفيل بأن يسهم إسهاماً فاعلاً في علاج الأزمة البيئية الراهنـة وأن تتجنـب الإنسـانية كل أزمة مقبلة لو أنها تعاملت مع قضايا البيئة من خلال منظور اسلامي ثقـافي نظـري وتطبيقـاً عملياً[(١)] والتقدم التقني في الحضارة الغربية المادية يحمل إلى العـالم المتقـدم صـناعيا والمتخلـف أيضاً، الملوثات البيئيـة، أمـا دعـاة {السـلام الأخضرـ} فيهتمـون بالطبيعـة والنباتـات والمزروعـات والحيوانات البرية أكثر من اهتمامهم بالتلوث الفكـري والإنهيـار الأخلاقـي ووبـاء الإيـدز –مـرض فقدان المناعة المكتسب AIDS – أو تناذر فقدان المناعة المكتسبة في البيئة الاجتماعية أكـثر مـن اهتمامهم بالاستئصال الدموي المبرمج لتجمعات دينية بعينها، فهذه الأكثريات الأقليـة في أوروبـا{ مسلمو البوسنة والهرسك وكوسوفو

(١)(النجار، ١٩٩٩، ٢٧ -٢٥).

وألبانيا} تسبب إزعاجاً على ما يبدو لأمزجة الغرب ذي حضارة(العهد القديم والعهد الجديد) فالتلوث ناتج عن تربية وسلوك اجتماعي وأخلاقي .

وحتى الوكالات الدولية المتخصصة التي تعنى بالبيئة لا تشمل أدبياتها الدعائية ولا حملاتها الميدانية ولا نشراتها الدورية مواضيع البيئة الثقافية والقيم الأخلاقية الفاضلة والتقاليد النبيلة التي يفتقدها كثير من المجتمعات الغربية حيث يسود القلق والمخدرات والعنف والجرائم والإرهاب و التفسخ العائلي وتشرد الأطفال وانحراف الفتيان والإباحة الجنسية تحت ستار الحرية الشخصية المطلقة والأوبئة والأمراض الزهرية القاتلة هذه هي ا لبضاعة الموجودة في الحضارة الغربية .

تلوث وتدهور واختلال في توازن البيئة الاقتصادية والاجتماعية أيضاً، قد سعى الإسلام بوعي لتوجيه هذه القوى المادية الهائلة التي حركتها الحضارة الغربية والتي تنقصها(الوجهة الأخلاقية)، لأن الإسلام يشعر بفقدانها في الحضارة الغربية هذا كلام المفكر الفرنسي- س-ليفي ستراوس[1].

إن توجه الحضارة الغربية نحو الإنتاج ومن ثم الاستهلاك المفرط هذا بدوره يؤدي إلى تخصيص الموارد المفضي إلى فوضى في الإنتاج ، الفوضى الخلاقة في الإبتكار الدائم والمستمر دون إعادة الاهتمام بالنتائج (تلوث بيئي بأشكاله الثلاثة) وفي كافة المفاصل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

هذا التلوث يؤدي بدوره إلى أن الشركات لا تستطيع دفع فاتورة التلوث نتيجة فرض ضريبة لأن الضريبة هذه هي تعويض عن ضرر وليس دفعا أو إيقافاً، لأن إيقاف الضرر هو تراجع في النمو وأن الضريبة (معالجة غير أخلاقية) فإن الاستهلاك في تراجع وهذا يؤدي إلى تراجع العوائد على رؤوس الأموال, أي تراجع الاستثمار وان رأس المال يبحث عن كلفة الفرصة البديلة خارج

(١)(الطويل ،١٩٦٣، ٨).

الوطن الأم . بما أن الدول النامية بحاجة إلى رؤوس الأموال لدفع عجلة التنمية فلا مجال سوى اجتذاب رؤوس الاموال عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر فتقوم الدول المضيفة بتقديم الحوافز والعمالة الرخيصة والموارد الطبيعية وفتح أسواقها للمستثمر الأجنبي المباشر فتوفرت للمستثمر بيئة صالحة للاستثمار بقليل من الضوابط القانونية والتشريعات البيئية التي تتلائم ونشاطها الاستثماري. فإنه يستثمر رؤوس أمواله لغرض العوائد الكبيرة والميزات السابقة، ومن الإيجابيات (نقل تكنولوجيا بسيطة ونقل بعض الخبرات البسيطة) .

٣-١-٥ مساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المضيفة:

١- استنزاف الموارد الطبيعية.

٢- تحجيم الصناعات الوطنية.

٣- المشاكل البيئية بأشكالها الثلاثة (تلوث-تدهور-اختلال توازن) بكافة المفاصل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (تغيير في العادات والثقافات). فهذا التلوث بأشكاله المختلفة أدى إلى استهلاك الحضارة بدلاً من إنتاج الحضارة . إنّ الحضارة الغربية حضارة تفتقد إلى آلية الاصطفاء، لا تعير أهمية للإخلاق و لا للدين همها الكبير الربح من خلال آلية السوق والأنانية واللذة وإشباع الرغبات ولا يهمها الناحية الأخلاقية والاجتماعية .وأن الحضارات التي تهتم بالاستهلاك والبذخ والترف والإسراف والاستهلاك التفاخري مصيرها التدمير .

إن غلبة بعض الحضارات المتوحشة المستغلة وتقدمها الاقتصادي في التعامل المتعالي مع الغير بمعزل عن أية منظومة قيمية إنسانية ،بل فرض سياقاتها الأخلاقية النفعية على الغير، هذا يؤدي في النهاية إلى تدمير هذه الحضارة لقوله تعالى (وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا) [الإسراء: ١٦].

المبحث الثاني

تأثير الاستثمار الأجنبي في المفاهيم والبيئة الاجتماعية

٣-٢-١ البيئة الاجتماعية : وتتضمن:

أ- الخدمات الاجتماعية العامة :

١- مواقع المدارس ومعدلات استيعابها .

٢- المنتزهات والخدمات الاقليمية .

٣- الخدمات الترفيهية والثقافية .

٤-الخدمات الصحية والاجتماعية والدفاع المدني .

٥- المواصلات العامة الداخلية .

ب- مناطق العمل والتجارة : وتتضمن الأسواق والمصانع ومجمعات التجارة والتسويق والشركات .

ج- الخصائص الاجتماعية للسكان :

١- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعرقية.

٢- حجم السكان وتوزيعهم وأماكن تجمعاتهم ونشاطاتهم المختلفة.

٣- ظروف الإسكان والحياة المعيشية والإدارة[١] .

٣-٢-٢: مرحلة الثورة الصناعية:

لقد ساعدت الثورة الصناعية على تراكم رأس المال، ثم تراجع العائد على رأس المال والبحث عن فرص استثمارية خارج البلد الأم لحاجة الاقتصاد الرأسمالي إلى أسواق خارجية لتصريف المنتجات أو لاستثمارات أخرى.

---

(١)(مزاهرة وشوابكة ،٢٠٠٣، ١٩).

إن عالم الاقتصاد السوري محمد الأطرش في كتابه (تطورالنظام الدولي)، يقـول: إن الطـابع التجاري الخالص للتوسع الرأسمالي الأوربي منذ أواخر القـرن الخـامس عشرـ وحتـى نهايـة القـرن الثامن عشر تقريباً، تسمى فترة (مرحلة الاستعمار التجاري) والتي كان رائدها ومحركها الرأسمال البضاعي ، دون أن يهمل أعمال النهب والسلب والقرصنة لثروات العـالم الخاضـع لهـا، وكـما هـو معروف شكلت الثروات المذكورة الشرط الضروري ولكن غير الكافي لانتقال بريطانيـا أولاً وبعـدها دول أوربية أخرى إلى مرحلة الرأسمالية والمالية ، وفي الوقت نفسه ترك هـذا الاسـتعمار التجـاري البنيات الإنتاجية للمناطق الخاضـعة عـلى حالهـا تمامـاً أو لم يـؤدي إلى أحـداث تغـيرات هيكليـة جذرية في البنى الاقتصادية والاجتماعيـة والثقافيـة للبلـدان والمنـاطق الخاضـعة للاسـتعمار فقـد بقيت دون تغير إلى حد بعيد[1].

تتميز المدة الإمبريالية الكلاسيكية على وفق هذا التحليل (والتـي يسـميها الأطـرش بمرحلـة الرأسمالية الصناعية والمالية). ليس بقيام الدول الاستعمارية الأوربية بالاسـتيلاء عـلى المزيـد مـن المستعمرات وأشباه المستعمرات فحسب ،بـل بزيـادة الفـائض الخاضـع في المسـتعمرات للتبـادل التجاري مع المركز وذلك لسببين :

١- الكنوز من الذهب والفضة محدودة ولايمكن نهبها أكثر من مرة واحدة .

٢- التجارة بحد ذاتها لاتحقق فائضاً متجـدداً ومتزايـداً إلا إذا كـان هنـاك تزايـد في الإنتـاج الخاضع للتجارة .

أما الإنتاج الذي تمت زيادته في المستعمرات من أجل المزيد من التجارة مع المركز فقد كان استخراجياً برمته ودون استثناء تقريبـاً وعـبر المرحلـة المعنيـة كلهـا وبعبـارة أخـرى ظـل التبـادل التجاري بين المركز الاستعماري والأطراف

(١) (الأطرش،١٩٩٣، ٣٣-٣٤).

الاستعمارية في هذه المرحلة أيضاً هو الأداة الرئيسية والأساسية للنهب الاستعماري ولسد التراكم الرأسمالي في أوروبا[١] .

وبدأ الإنتاج الوفير والاستهلاك دون ضوابط حتى استنزفت الموارد الطبيعية وظهرت المشاكل البيئية في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية وتراجع العائد على رأس المال وطلبت الحكومات من الشركات دفع الضرائب (معالجة غير أخلاقية). فوجد ت الشركات أن المخرج لزيادة العائد على رأس المال هو التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر خارج البلد الأم وكانت البلدان المضيفة بحاجة إلى رؤوس أموال لغرض التنمية فقدمت للمستثمر أسواقاً لتصريف منتجاته وعمالة رخيصة وموارد طبيعية رخيصة وحوافز مقابل رأسماله لغرض التنمية وتقديمه التكنولوجيا، فبدأت شركات الاستثمار وأنتجت سلعاً وخدمات بلا ضوابط فحدث التلوث بلارقيب . و حتى وصل إلى أن شركات الأدوية أنتجت أدوية متنوعة وظهر بعضاً مسموماً، فظهرت أمراض منها تشوهات في بعض الأطفال،نقص أذرع وأرجل وسميت (أطفال الثاليدومايد)، وقد أخذت هذه العقاقير الطبية من قبل العاملات في اوروبا اللاتي كان حملهم في الأشهر الأربع الأولى، وحدثت ضجة إعلامية كبيرة حول الموضوع فتوقفت الشركات عن الإنتاج، وهذا الاستهلاك الكبير من الإنتاج أدى إلى التلوث ولكن هذه المرة تلوث اجتماعي وأن هذه الأدوية لم تكن تحت رقابة طبية وقد حدثت كثير من حالات الوفاة أيضاً، بل واكبت الشركات في الدول النامية لأنه لا رقيب عليهم وأدى هذا الثلوت إلى حالات الموت .

لقد سحبت الأدوية من الأسواق الغربية، ولكنها لاتزال تستخدم في بعض أسواق العالم الثالث وهذا دليل واضح على ضعف الرقابة على الأدوية من جهة، والموقف المزدوج الذي تقفه شركات الأدوية متعددة الجنسيات تجاه المستهلكين في العالم الصناعي ودول العالم الثالث من جهة أخرى ؟[٢]

---

(١) (حنفي و العظم ،١٩٩٩، ٩٧-٩٩).

(٢) (الرميحي ،١٩٩٠، ١٠٥).

وكذلك توجيه المستهلكين نحو الوجبات السريعة من مطاعم الوجبات السريعة وأن هذا التحول نحو هذه الأكلات السريعة أدى إلى تزايد في الاستهلاك وأن إنتاج هذه الشركات لهذه السلع والخدمات كانت سبباً في تغير عادات المستهلكين وتقاليدهم فكانت النتيجة هي تلوث البيئة الاجتماعية بمزيد من العادات والتقاليد الغريبة عن تلك المجتمعات[١].

إن التغير الذي حدث في العادات والتقاليد والمحاكاة عن طريق الشركات (الموظفين والصناعات) نتيجة لتحول العمال من القرى إلى المدن والعمل مع الشركات واكتسبوا هذه العادات فأدى هذا إلى ضعف في النسيج الاجتماعي والأواصر العائلية وضعفاً في الانتماء الوطني وهذا تلوث اجتماعي، وبالنتيجة يؤدي إلى التلوث بأشكاله الثلاث (تلوث – تدهور –اختلال توازن)في المفصل الاجتماعي ولاسيما الاقتصادي والسياسي عامة[٢].

٣-2-٣ المؤشرات الاجتماعية :

وهي من المؤشرات المهمة التي لابد من الأخذ بها لكي يعيش الانسان في هذا العالم حياة حرة كريمة .

١- الفقر: لابد من التخلص من الفقر لكي يعيش الانسان سعيداً ومرفهاً، وأن هذا المؤشر ينقسم إلى:

أ- مؤشر الفقر البشري (البلدان النامية).

ب- السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

٢- معدل البطالة .

٣- نوعية الحياة .

أ- متوسط العمر المتوقع .

---

(١)(الرميحي ،١٩٩٠، ١٠٨-١٢١).

(٢)(وهبي و العجي ،٢٠٠٣ ،٢٦-٤٨).

ب- السكان الذين لم يتيسر لهم الانتفاع بالمياه المأمونة والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي .

٤- التعليم .

٥- معدل النمو السكاني .

٦- النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية[١] .

٣- ٢-٤ البيئة الاجتماعية المتطورة:

يعتمد تحقيق البيئة الاجتماعية المتطورة على التوعية البيئية وأهميتها، ولابد أن نعرّف الناس بأهمية البيئة الاجتماعية وسن القوانين التي تفرضها الدولة على شعوبها ، ولكن بعد أن تضرب الدولة لهم مثالاً حياً على أهمية البيئة من خلال تضحية الدولة بالوقت والعمال والتضحية بالمال والجهد من أجل بيئة اجتماعية متطورة .

ومادام الأمر بيد الشركات، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات ولابد أن تفرض الدولة عليها القيام بدور البيئة الاجتماعية المتطورة، من خلال تقديم الخدمات المتنوعة إلى المواطنين لكي يعيشوا حياة حرة كريمة لاأن يترك الحبل على الغارب، والشركات تفعل ما تشاء دون رقيب وتسن الدولة التشريعات التي تخص الاستثمار الأجنبي المباشر وتكون هذه التشريعات في صالح الشركات ولاتصان حقوق البيئة ومن ثم يؤدي ذلك إلى التلوث الاجتماعي من خلال ضعف الأواصر الاجتماعية والتماسك العائلي وحتى الإنتماء الوطني للبلد المضيف.

لأن كثير من الشركات تحاول تجنيد كثير من الاشخاص من العاملين والوكلاء وبعض الأحزاب لتفتيت الوحدة الوطنية وحتى تكون سبباً في إعدام بعض الشخصيات المهمة المعارضة لبعض أساليب هذه الشركات[٢].

---

(١)(الاسكوا ،٢٠٠١ ، ١٥-١٩).

(٢)(الجابري ، ٢٠٠١ ،٥٩).

٣-٢-٥ أما في الاقتصاد الإسلامي:

١- إن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس محرماً من الناحية الشرعية، وقد دل القرآن الكريم على ذلك بقوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) [الحجرات: ١٣]. إن التعارف الاقتصادي يجعل الدول تقوم بالتعارف والتعاون وذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بين تلك الدول التي تقوم بعضها بجلب الأموال لغرض الاستثمار الأجنبي المباشر والأخرى دول مضيفة تستقبل الأموال لغرض التنمية الاقتصادية في بلدانها. ولا يوجد نص صريح في الشريعة الإسلامية يفيد بتحريم أو كراهية هذا الاستثمار الأجنبي المباشر، بل على العكس من ذلك إذا كان هذا الاستثمار يتفق وثوابت الشريعة ويؤدي إلى عمارة الأرض والإنسان.

٢- الضابط الشرعي لهذا النشاط القاعدة الشرعية (لاضرر ولاضرار).

للاستثمار الأجنبي المباشر ضوابط، ولا يجوز أن يكون حراً وهذه الضوابط والقواعد الشرعية حتى يكون الاستثمار في السلع والخدمات التي تفي بالغرض المطلوب . فلابد أن يكون الاستثمار، في المصالح المادية وإن كانت مستهدفة ومقصودة إلا أنها ليست مقصودة لذاتها ، وإنما كوسيلة لتحقيق الفلاح والسعادة الإنسانية ، ذلك بحسب التصور الاسلامي للدنيا وهي مزرعة الآخرة، والإنسان هو مستخلف في أرض اللـه ومطا لب دائماً بأن يرتفع إلى مستوى الاستخلاف بتعمير الأرض وإحيائها وتسخير طاقاتها لخدمة الإنسانية .وصدق اللـه العظيم(وَابْتَغِ فِيمَا أَتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآَخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ) [القصص:٧٧].

وليس هو التحكم أو السيطرة الاقتصادية أو الاستئثار بخيرات الدنيا كما هو الشأن في كافة النظم الاقتصادية الوضعية[1] .

وتبدأ البيئة الاجتماعية على النحو الآتي :

ا- بيئة العائلة ... والسكن:

إن إنشاء العائلة والسكن في المفهوم القرآني الإسلامي، ليس إطار المنزل الحجري ذوالحدود المادية(جدران وابواب وشبابيك فقط). بل هو المودة والرحمة، قال(وَمِنْ آَيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآَيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) [الروم: ٢١].

وفي كثير من الأحاديث الشريفة منها ، قوله (صلى اللـه عليه وسلم) (تخيروا لنطفكم ...وأنكحوا الأكفاء وأنكحوا إليهم)[2].يقول الشيخ الألباني ، أن هذا الحديث حديث صحيح بلا ريب ، والكفاءة إنما هي في الدين والخلق فقط.

ب- في النظافة .....والطهارة:

كذلك يتعلم المسلم في بيته أوفي مسجده أوفي مدرسته أوفي دروس الدين بالذات من آيات القرآن الكريم عن مسجد قباء لقول اللـه تعالى (لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ) [التوبة: ١٠٨] .

ما تجعله يتمسك بدينه و يصون نفسه وبيئته حتى لا يسيئ إلى الآخرين والبيئة من حوله من كافة المشاكل البيئية وبكافة المفاصل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . والأذى في المفهوم الإسلامي هو كل ما يؤذي الإنسان في شعوره

---

(١)(الفنجري ، ١٩٨٠، ١٢٦) .
(٢)(الألباني ،١٩٩٤، ٥٧)

وفي حواسه الخمس (البصر والسمع والشم والتذوق واللمس) فوق أذاه المادي للطبيعة والبيئة والإنسان ، فالرائحة الكريهة أذى والمنظر القبيح أذى والضجيج أذى ، حتى أن الرسول الكريم طلب ممن يأكلون نباتات ذات رائحة غير مستحبة ألايحضروا أي جلسة عامة أو اجتماع مع غيرهم من الناس –وان كان في المسجد -! حتى لايزعج الباقون بالرائحة الكريهة المنبعثة من أفواههم[1] .

ج- الجيرة والجيران :

وينسحب أمر (أذى) الغير.... على البيئة . والإنسان جزء منها –لذلك على المسلم أن يسلك مع الآخرين درب التعارف والتآلف والعون والكرم والسلامة وأقرب الآخرين إلى المسلم بعد عائلته جيرانه وقد أكد القرآن الكريم على الاعتناء بالجار والجيران وإكرامهم والإحسان إليهم، لقوله تعالى (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ) [النساء: ٣٦].

فالصلات الاجتماعية لا تبنى فقط على كف الأذى عن البيئة بل ومن فيها، ومنها البشر- أي الموقف السلبي أوالمحايد بل تخطو خطوة إيجابية في العناية بها وتكريمها. وقال (صلى الله عليه وسلم) ((ومن سعادة المرء أن يكون له جار صالح مع مسكن واسع ومركب هنيء)) [2] . كذلك يؤكد على الاخوة الإسلامية والتكافل الاجتماعي والعدل والمساواة في المعاملة .

د- البيئة السكنية (مادياً ومناخياً) :

إن الإسلام اهتم بهذه الناحية وماغفل عنها ، أي كيفية البناء والهندسة الإسلامية المعمارية المعروفة موجودة في مدن كثيرة يحسب فيها التهوية ودرجات

---

(١)(الطويل ،١٩٩٩، ٦٦).

(٢)(الإمام البخاري ،١٩٨٧: ٦٩).

الحرارة والرطوبة .ويجب أن يكون في البيت مستلزماته وأثاثه وكذلك ربط المجاري الصحية للماء النقي والقذر حتى يعيش في بيت واسع ويشعربسعادة[1].

٣-٢-٦ حدود وشمول نفقات الأقارب:

ومن الاهتمامات الإسلامية الاجتماعية أن الاقارب لهم النفقة على اقاربهم الميسورين إذا كانوا فقراء وحدود هذه النفقة كالآتي:

١- الطعام (المواد الغذائية) .

٢- الكسوة .

٣- المسكن.

٤- أمتعة البيت ومايتعلق بها .

٥- نفقة الخادم .

٦- أجرة الحضانة .

٧- أجرة الطبيب والأدوية .

٨- نفقات تزويج من له النفقة .

٩- نفقات تجهيز الميت[2] .

إن الزكاة قد بدأ تشريعاً وتطبيقاً منذ أن شرع الله للبشرية شرائع بلغت وحياً لأنبيائه ورسله. وجعلت الزكاة الركن الثالث من أركان الاسلام الخمسة.

﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٣].

وإذا كان الدافع لتلك الدول الغربية هو إسترضاء شعوبها وحثها على الاستمرار في الحرب، وتأمين المحاربين على من يخلفونهم من ذرية وأزواج، أما

---

(١)(الطويل ،١٩٩٩، ٥٨ -٧٢).

(٢)(أوزجاني ،١٩٨٥، ٥٦-٦٦).

الدافع من الزكاة في الإسلام لم يكن شيئاً عارضاً ونتيجة لثورة من الفقراء أوطلب منهم أومن غيرهم .

بل كان الدافع الإسلامي إلى ذلك هو أمر الله الذي قرن الزكاة بالصلاة في كتابه الكريم وجعل ترك هذا الركن ومنعه سبباً في دخول النار والمحاربة كما فعل سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه في حروب الردة في الجزيرة العربية ، كما جاء في القرآن الكريم في مساءلة المجرمين . (مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ (٤٢) قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ (٤٣) وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ)[المدثر: ٤٢ – ٤٤].وكماجعل إهمال الفقير والمسكين من مظاهر الكفر والتكذيب بيوم الدين (يوم القيامة) لقوله(أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ (١) فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ (٢) وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ) [الماعون: ١ – ٣] ، ومع تطور الضمان الاجتماعي في الغرب وارتقائه عما كان عليه في شأنه، نراه اليوم لم يبلغ شأن الذي حققته الزكاة كقناة من قنوات الضمان الاجتماعي والتكافل من حيث شمولها لكل محتاج حاجة دائمة أوطارئة وتحقيقه (تمام الكفاية) لكل حاجاته هو وأسرته التي يعولها ، فضلاً عما ذهب إليه الإمام الشافعي وأصحابه ومن وافقهم في وجوب تحقيق (كفاية العمر) والغنى الدائم للفقراء بحيث لايحتاجون بعدها إلى معونة أو مساعدة. وهو ما ذهب إليه الخليفة الراشد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي نفذه عملاً وتطبيقاً، وأوصى به تشريعاً وتوجيهاً. ومنهج الإسلام أن يصل إليهم حقهم من الزكاة إلى منازلهم ومستقرهم ،بدواً أو حضراً، ولا يكلفون أن يأتوا لاستلام حظهم من الزكاة .

وأن الزكاة وبقية العبادات المالية الاخرى حل ومعالجة للكثير من المشكلات الاجتماعية الآتية :

١- مشكلة البطالة .

٢- مشكلة الفقر .

٣- مشكلة الكوارث والديون .

٤- مشكاة الفوارق الاقتصادية .

٥- مشكلة كنز النقود وحبسها[١] .

٣-٢-٧ الضوابط الاجتماعية للاستثمار:

إذا كان من المقاصد الشرعية المعتبرة حماية المجتمع من كل ما من شأنه الإضرار به، واضطرابه وزعزعة أمنه وسلامته، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن لا يؤدي إلى إذكاء روح العداء والبغضاء بين الأفراد والجماعات، وكذلك يجب نبذه والابتعاد عنه .

وقد استهدف الإسلام منذ أيامه الأولى القضاء على الصراع الطبقي الناجم عن سوء توزيع الثروة في المجتمع، وعلى تطهير المجتمع من سائر أدران الانانية والبغضاء والكراهية[٢]،

ومن الضوابط هي :

١- أن يقع الشيء المنتج – سلعة أو خدمة- في دائرة الحلال .

٢- أن يكون الإطار الذي ينظم الانتاج والتبادل والاستهلاك منسجماً مع أحكام الشريعة الإسلامية .

٣- أن تكون جميع العناصر الإنتاجية كالتمويل – معدل الأجور .... الخ منسجمة مع احكام الشريعة الاسلامية[٣] .

٤- أن لا يؤدي إلى تلوث الأواصر الاجتماعية والتماسك العائلي والانتماء الوطني .

٥- أن لايؤثر على النسيج الاجتماعي ويقوم بأيجاد عادات سيئة ويؤدي إلى تلوث اجتماعي .

---

(١)(القرضاوي ، ١٩٨٠ ،٢٢٥).

(٢)(سانو ، ٢٠٠٠ ،١٧٣).

(٣)(حسن ،: ١٩٨٦ ،٤٣).

المبحث الثالث

تهميش العقيدة

٣-٣-١ البعد العقدي للبيئة:

إن البعد العقدي للبيئة يعده جزءاً من حقيقتها الروحية، نظيراً في الأديان والمذاهب، ما كان قديماً منها وما كان حديثاً، فقد دأب أغلبها إن لم يكن كلها على تقدير البيئة وجوداً مادياً يتراءَ فيه بعد روحي عقدي ذو شأن، بل عُدَّ أحياناً يتراءى وجوداً غير مغن أصلاً في البحث عن الوجود الغيبي وفي التوصل إليه ، بل هو في بعض المذاهب عائق دونه، معطل عن البلوغ إليه ومن ذلك أن الروح العامة في العهد القديم والعهد الجديد كما ين من التوراة والإنجيل لا تنحو منحى الاعتبار العقدي بالمظاهر البيئية كما نجد ذلك المنحى سارياً في القرآن، بل إن فيها من الأقوال والمواقف ما يوحي بعكس ذلك وينأى بالبيئة، إن معتبراً عقدياً ومثاله ما جاء في العهد القديم من أن الرب بسبب مااكثر من أصابه حزن وندم على خلقه بل على خلق البيئة التي يعيش فيها ونص ذلك (فحزن الرب أنه عمل الإنسان في الأرض وتأسف في قلبه، فقال الرب أمحو على وجه الارض الانسان الذي خلقته، الإنسان مع البهائم والذباب وطير السماء)، فقد أصبحت البيئة مظهر نقمة لامظهر تفضل ونعمة تذكر بالله تعالى وتدل على رحمته كما هو في القرآن الكريم، لقوله(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ)[البقرة: ٣٠].وكذلك فإن الثقافة اليونانية في روحها العامة تنزع في البحث عن حقائق الغيب منزع التجاوز للمظاهر البيئية

المحسوسة إلى التعقل المجرد، وإذ لا ترى في المظاهر المحسوسة وإن كانت أجراماً سماوية، أن كانت مشاهد بيئية أرضية وبوصفها لا تحمل دلالة حقيقية على عالم الغيب ولذلك توجه أرسطو باللوم إلى إنكساقوراس لمحاولته البحث عن الله من خلال التأمل في الأجرام السماوية قائلاً لو أن إنكساقوراس بدلاً من اعتماده في إثبات وجود الله على حكمته المتمثلة في سير الكواكب في أفلاكها كان قد اعتمد على أن خيريته الممثلة في داخل نفوسنا. قد أكد ألقرآن الكريم على التأمل في النفس والخلق لقوله تعالى (سَنُرِيهِمْ آَيَاتِنَا فِي الْآَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ)[فصلت: ٥٣].فالإله عند أرسطو خاصة وفي الثقافة اليونانية عامة علاقته بالعالم المحسوس ومنه البيئة الأرضية علاقة ضعيفة سواءاً فيما يتعلق بالعلم بمايجري فيه، فليس إذن للبيئة في الثقافة اليونانية عموماً بُعد عقدي بيِّن[١].

٢-٣-٣ علاقة البيئة بالدين في الغرب:

إننا نجد من علماء البيئة من يدخل الدين ضمن علوم البيئة،لأن الدين ليس ظاهرة انثربولوجية إنما هو رسالة مبلغ بها عبر الوحي لمن يختاره الله من الأنبياء والمرسلين لإصلاح الناس وعمارة الأرض، فعلاقة علم البيئة بالدين كعلاقته ببقية العلوم الاجتماعية، ولكن هل يتفق الإسلام في هذا المفهوم ؟

يقرر الإسلام أن الإنسانية بدأت على الفطرة، وأن هذه الفطرة تؤكد وجود قوة خالقه وراء هذا الكون، ولهذا كانت الإنسانية ترجع في تفسير كل شيء في حياتها إلى الدين، والفلسفات التي ظهرت عند المصريين واليونانيين والفرس والهنود وغيرهم من الامم ، إنما كانت لوناً من البحث في المسائل الدينية بالدرجة الأولى، أما طغيان الدراسات الاجتماعية والنفسية في الغرب، وقبل كل

---

(١)(النجار، ١٠،١٩٩٩).

ذلك الدراسات الكونية قد حولت هذه الدراسات إلى أسباب ونتائج مادية فضلاً عن الاعتقاد بأن الدين يقيد حرية الإنسان، وأن السير في الصورة التي رسمها لتعامله مع البيئة لا تحقق له أن يبذل طاقته القصوى في بناء الحضارة، والدين هو الكل ما عدا ذلك أجزاء تابعة له يفسرها عبر الزمان والمكان.

ومما ساعد على ذلك أن دين أوروبا ليست له اهتمامات علمية، فليس في الكتاب المقدس ما يدعو إلى العلم أو التمسك بالنظريات العلمية أو حتى احترام العلماء وتقدير النتائج التي يتوصلون اليها،بل الموجود يكاد يكون عكس ذلك .ومن هنا لم يجد المتحدثون عن البيئة في الكتاب المقدس مايسند نظريتهم، أو يقدم لهم تفسيراً مقبولاً لمشاكلهم البيئية ،ولهذا عندما تخلت أوروبا عن دينها واخذت بأسباب العلم المجرد، أظهرت العداء للكنيسة ، وحاول رجال الدين الاقتصاص منهم بعد أن حجرت على عقولهم مدة طويلة من الزمن ، والبديل الذي اعتمدوا عليه هو نظريات علمية لاتضع لخالق الكون وزناً ابتداءً من عصر ما يسمى بالنهضة وحتى نظرية التطور والنشوء والماركسية والوجودية كنظريات فلسفية لها انعكاسات علمية[1].

٣-٣-٣ نظرة الرأسمالية العامة إلى الحياة:

فنظرة الرأسمالية العامة إلى الحياة متأثرة بحركة التنوير تأثراً كبيراً. تلك الحركة التي امتدت حوالي قرنين من الزمان من أوائل القرن السابع عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر وأن مصطلح (التنوير) كان يستخدم كمرادف لعبارة (عصر العقلانية) في شكله المتطرف رفضاً للكثير من المعتقدات المسيحية نتيجة لفساد الكنيسة واستبدادها فقد كان هناك الكثير من الانحلال الأخلاقي بين رجال الدين ، ومن سوء الحظ أن هذا الشعور المعادي لرجال الدين قد زعزع الثقة بالدين السماوي مما أدى إلى اعتبار كل ما تمثله الكنيسة (لا يمكن الدفاع

---

(١)(جبرة،٢٠٠٠، ٣٣-٣٤).

عنه) وترددت أصداء صرخة فولتير(أسحقوا هذا الشيئ الشائن)، بل أن ديورانت يؤكد أنه كان من المحتمل أن تحافظ الكنيسة على الروادع الناجمة عن الإيمان بما بعد الطبيعة، التي نصت عليها كتب العهد القديم والعهد الجديد لولا أن رجالها كانوا يعيشون حياة تتسم بالاستقامة والتقوى .

ولاحظ بعض الفلاسفة في موسوعة التنوير بأن الغربيين لا يزالون الأبناء الروحانيين للتنوير. وقد حلت العلمانية مكان الدين وجعلت من الدين مسألة فردية ، وفقدت القيم الأخلاقية وازعها الجماعي وأصبحت الأحكام القيمية أمراً محرماً، أما مقررات علم الأخلاق فلم تكن دراستها الزامية في المعاهد الأكاديمية إلا نادراً، وبذلك ضاعت المصفاة الأخلاقية وأصبح المجتمع محروماً من آلية التصفية (أي آلية لاصطفاء القيم وتحديد الأولويات وتكون مقبولة على الصعيد الاجتماعي)، وصارت آلية التصفية هي المصلحة الذاتية والأسعار والأرباح بوصفها المعايير الانسانية لتخصيص الموارد وتوزيعها وتحقيق المساواة بين إجمالي العرض والطلب .ومع أن الضمير الفردي المغروس في أعماق النفس البشرية قد يكون باقياً ليعمل بصفة مصفاة أخلاقية على صعيد الفرد، فإنه لا يكفي لأداء مهمة المصفاة الأخلاقية على الصعيد الاجتماعي واللازمة لتحقيق الانسجام بين المصلحة الذاتية للفرد والمصلحة الاجتماعية .

ويؤكد توينبي أن الأديان تميل إلى تعزيز الشعور بالالتزام الأخلاقي بدلاً من تقويضه لدى اتباع تلك الاديان وأن أخوة البشر تفترض بالأصل أن الخلق عيال الله ، وهي حقيقة تنطوي على الفكرة المقابلة بأنه إذا ما غفلت الأسرة البشرية عن الله سبحانه وتعالى فلن تستطيع ايجاد رابطة بديلة بشرية محض تكفي بحد ذاتها للتماسك بين البشر[1].

(١)(شابرا،٥٤،١٩٩٦).

وفي حالة غياب آلية التصفية فان الشركات المتعددة الجنسيات تنتج لكي يستهلك إنتاجها، وهمها أقصى ربح ممكن أي أكبر عائد على رأس المال، وفي حالة انخفاض العائد عن رأس المال تبحث الشركات عن فرصة بديلة للحصول على أعلى عائد ممكن، وهو حق مشروع لكن ليس على حساب المشاكل البيئية (تلوث-تدهور – اختلال توازن).

فالحل هو الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة للحصول على عائد أكبر وعلى أسواق لتصريف منتجاتها وعمالة رخيصة ومواردطبيعية (في أكثر الدول المضيفة) وحوافز كثيرة ونقل لمعتقداتها في بعض الأحيان مع نقل العادات والتقاليد التي تنافي في أكثر الأحيان العقائد لبلدها فإن الشركات المتعددة الجنسيات شركات عابرة للقارات وهذا الشركات تحاول نشرثقافة تتلائم ونشاطها في الإنتاج والاستثمار لكي تكون الدول المضيفة أكثر تعلقاً بها، وهذا تلوث بيئي ولكنه اجتماعي زيادة على ذلك فإن الشركات تحاول استنزاف للموارد الطبيعية ونتيجة للإنتاج الكبير يحدث التلوث بأشكاله الثلاث (تلوث - تدهور - اختلال توازن).

وأن هذه البلدان المضيفة تعلمت على نمط السلوك الاجتماعي وأنماط استهلاكية وأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المنظومة الاجتماعية في البلدان المضيفة ابتدأت من العائلة فغيرت في ثقافاتها، وأدت إلى تهميش العقيدة في تلك البلدان والتماسك الأسري وحتى على الانتماء الوطني، وحدثت أن دخلت العولمة إلى هذه البلدان المضيفة عن طريق فعاليات الشركات المتعددة الجنسيات وأن الصناعات المحلية لاتستطيع منافسة هذه الشركات ,وقد احجمت هذه الصناعات نتيجة لذلك وبدأ مؤخراً دخول الشركات المتعددة الجنسيات إلى قطاع الخدمات لكونه أقل عدداً من العمال وأرباحها أكثر، ولاسيما السياحة وقطاع الخدمات بأشكاله المختلفة .وهذه القطاعات ولاسيما الخدمية فيها من الإفساد

الـذي يـؤدي إلى التلـوث بمـا أن هـذه ليسـت صـاحبة ديـن ولاتعـترف حتـى بمعتقـداتها ولأن الاقتصاديين الوضعيين لا يعترفون بالأخلاق ولا بالمعايير الأخلاقية حتـى يومنـا هـذا وأن الشركات المتعددة الجنسيات لبعضها أبناء روحيين لفكرة التنـوير، وقـد حلـت العلمانيـة التنـوير صـنوان. وتعمل هذه الشركات ضمن آلية السوق وهمها أقصى عائد وعندما يقل العائـد عـلى رأس المـال تبحث هذه الشركات عن فرصة بديلة أخرى فتحصل على فرصة بديلة أفضل وحـوافز أكـثر وبلـد فيه استقرار أكثر وتتخلص من دفع الضرائب التي تفرض على الشركات نتيجة التلوث، والآن بدأت هذه الشركات تهدد بعض الدول بالخروج من بلـدانها إذا لم تـدفع لهـا بعـض الأمـوال وأن هـذه الشركات أقوى من بعض الدول اقتصادياً واليوم السياسـة في خدمـة الاقتصـاد ولـيس الاقتصـاد في خدمة السياسة[1] .

٣-٣-٤ الاقتصاد الإسلامي:

إن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد مرتبط بعقيـدة الإسـلام (فالإسـلام تنـاول حيـاة البشرـ في مختلف نواحيه روحية كانت أم مادية ،فلم يقتصر الإسلام على مجرد العقائـد والهدايـة الروحيـة وإنما جاءت أحكام الإسـلام بتوجيـه سـياسي واجتماعـي واقتصـادي للمجتمـع، فهـو نظـام شـامل للحياة .

والإسلام دين عالمي بسيط وسهل الفهم والتسويغ، وهو يقوم على ثلاثة مبادئ أساسـية هي:

١- التوحيد.

٢- الاستخلاف.

٣- العدالة.

وهذه المبادئ هي الاطار للنظرة الإسلامية العامـة إلى الحيـاة، كـما هـي منبـع مقاصـد الشريعة الاسلامية وأستراتيجيتها، وهكذا فلا مجال للعمل الترقيعي أو

(١)(هيرتس ،٢٠٠٧ ، ١٢٣).

لاستجابة متأخرة للطلبات المتعارضة للجماعات أو الطبقات الاجتماعية المتعددة .أن النظرة الإسلامية العامة إلى الحياة ومقاصد الشريعة والاستراتيجية متحدة مع بعضها البعض لتكون كلاً متسقاً يسوده الانسجام التام، ففائدة غير المطلعين على هذه المفاهيم وبيان الكيفية التي يتم بها تلاحم النظرة الاسلامية العامة إلى الحياة ومقاصد الشريعة والاستراتيجية في كل متسق لتمكين النظام الاقتصادي الإسلامي من تحقيق أهدافه[1] .

وهذا بعض الشرح عن المبادئ الثلاثة :

١- التوحيد:

(وحدانية الله) هو حجر الأساس في الدين الإسلامي وعليه تقوم النظرة العامة إلى الحياة والاستراتيجية برمتها، وكل شيئ ينبثق منه بصورة منطقية، والمقصود بالتوحيد هو أن الكون صمم تصميماً واعياً وخلق من قبل الله الواحد الأحد، ولم يأت صدفة أو عبثاً، لقوله تعالى(الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ)[آل عمران: ١٩١]. فكل ما خلقه الله له غاية وهذه الغاية هي التي تعطي معنى وأهمية لوجود الكون الذي يعد الإنسان جزءاً منه .إن الله بعد خلقه الكون هو القيوم عليه يتولى شؤونه[2]. لقوله تعالى (يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ) [السجدة: ٥].وهو عليم محيط إحاطة تامة لا يعزب عنه مثقال ذرة لقوله تعالى(يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ) [لقمان: ١٦].

---

(١)(شابرا ،١٩٩٦، ٢٥٦).
(٢)(صديقي،١٩٧٩ ،١٧-٣٣)

٢- الاستخلاف :

الإنسان هو خليفة اللـه في الأرض لقوله تعالى (آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ)[الحديد:٧].وقد زود بجميع الخصائص الروحية والعقلية ، فضلاً عن الموارد المادية، لتمكينه من القيام بمهمته على نحو فعال[١] .

وهوضمن حدود الخلافة حر الإرادة، كما أنه قادر على التفكير والمحاكمة والاختيار بين الحق والباطل وبين العدل والظلم وعلى تغير ظروف الحياة ومجتمعه ومجرى التاريخ، إذا رغب بذلك، وهو مفطور على الخير والنبل .لقوله تعالى (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)[التين: ٤].

٣- العدالة:

إن الأخوة التي تشكل جزءاً من مفهومي (التوحيد) و(الاستخلاف) تبقى مفهوماً أجوف بلا معنى إن لم تكن مصحوبة بالعدالة الاجتماعية –الاقتصادية ولقد عد الفقهاء العدالة عنصراً أساسياً في مقاصد الشريعة الإسلامية بحيث أنه لايمكن تصور مجتمع مسلم مثالي لم تتوطد فيه العدالة. والإسلام واضح كل الوضوح في هدفه الرامي إلى اجتثاث كل آثار الظلم من المجتمع البشري .والظلم مصطلح إسلامي شامل يشير إلى جميع أشكال عدم الانصاف وعدم العدالة والاستغلال والاضطهاد والعدوان حيث يحرم شخص من حقوقه أو لا يفي بالتزاماته تجاههم[٢] .

---

(١)(عودة ،١٩٦٩، ١٢-٢٥).

(٢)(شابرا ، ١٩٩٠، ٤٠).

٣-٣-٥ الضوابط الشرعية لإنشاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الإسلامية:

١- عدم مزاولة الاستثمار الأجنبي المباشر لأي نشاط يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات المالية مثل الربا والغش والاحتكار وخداع المستهلك من خلال الدعاية المضللة لهم .

٢- منع الاستثمار الأجنبي المباشر من الترويج لممارسات تسئ إلى الإسلام، فضلاً عن منعه من الترويج للمعتقدات والممارسات الفاسدة والافكار المخالفة للقيم الإسلامية مع ضرورة بيان الدور المناط بالمستثمر الأجنبي ، وهو مجال العمل الاستثماري فقط.في حالة كونه يتدخل في هذه المواضيع.

٣- ضرورة مراعاة مشاعر المسلمين واحترام الدين الإسلامي الحنيف .وذلك بتمكين جميع العاملين في المشاريع الاستثمارية من مزاولة الشعائر الإسلامية وتهيئة الأماكن اللازمة لذلك، وعدم تعريضهم لما قد يمس مشاعرهم الدينية(١) .

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تهميش العقيدة في حالة عدم وجودالضوابط الشرعية لأن الشركات المتعددة الجنسيات شركات غربية، وإن أدنى مفاهيم العقيدة لا أساس لها في نظرتهم . فالمستثمر الأجنبي المباشر يبحث عن فرصة بديلة أخرى في بلد آخر، تعود له بأقصى عائد ممكن وأن السوق المحلي للبلد المضيف يمتص جزءاً من الإنتاج وتكون قوانين الاستثمار مرنة .ويحاول أن يغير من العقيدة حتى يستطيع أن ينتج اكثر ويستهلكه المواطنين أي يغير من العادات لأن المنتج يحاول إقناع المستهلكين بالدعاية المضللة والترويج لها بشتى الطرق فالمهم أن يحصل على أقصى عائد ممكن، وهو يحاول إبعادهم عن

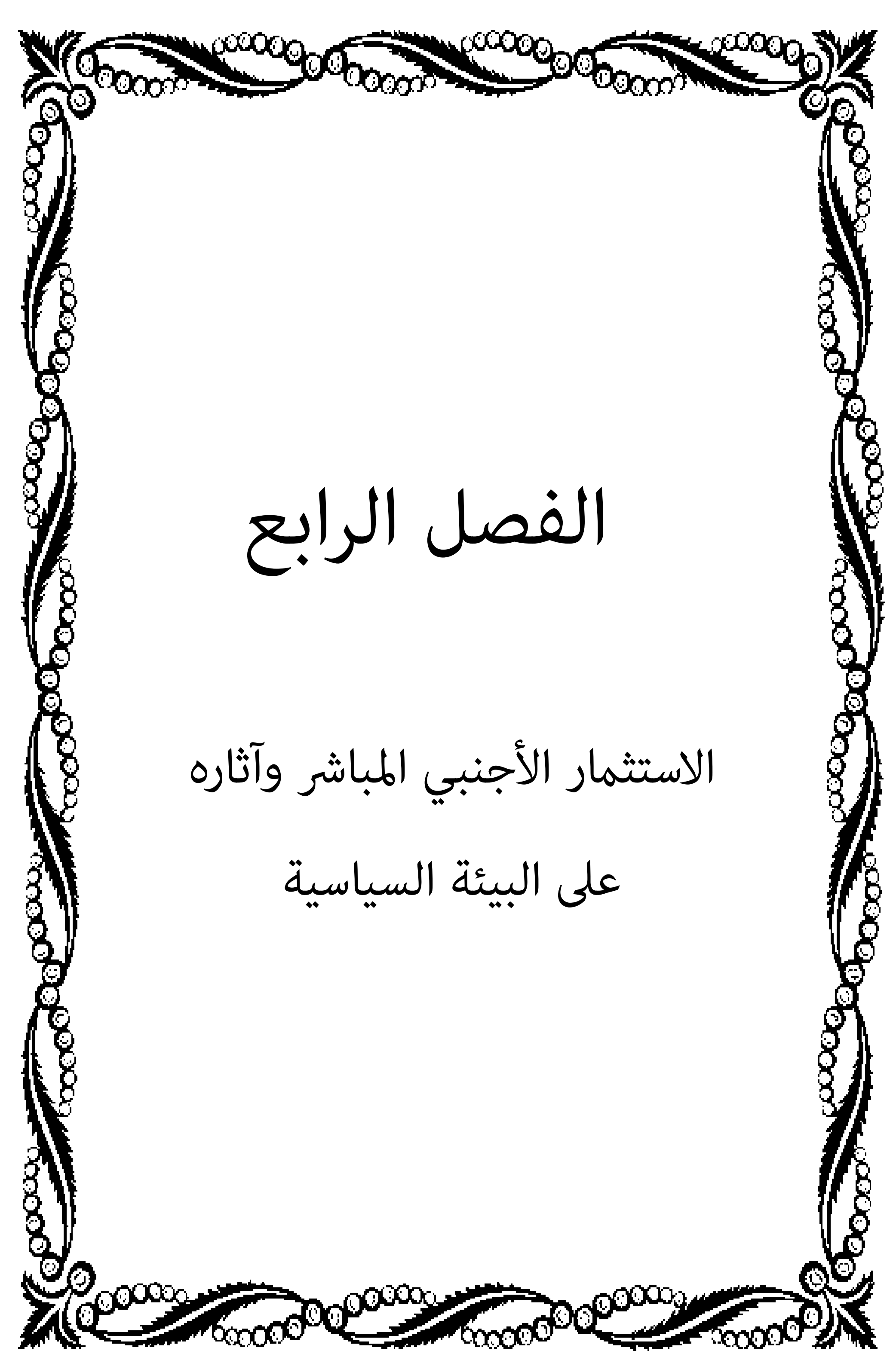
---

(١)(عبد ،٢٠٠٥، ١٩٣-١٩٤).

الأخلاق وجعلهم يفكرون في الاستهلاك فقط حتى يحترمون. وتحاول الشركات استغلال جوانب العقيدة التي تخدمها.

إن الاستثمار الأجنبي يؤثر على سلوك الاستهلاك العائلي ونمط السلوك الإنتاجي والمالي ومن ثم يؤثر على المنظومة الاجتماعية إبتداءً من العائلة وإنتهاءً بالشركة ومع دخول العولمة فإنهم أرادوا من المستهلك أن يكون ذا نمط واحد تريده أمريكا .إذن تحولت المرحلة إلى قانون الشركات عبر القارات وهذه الشركات اصبحت تهدد الدول بالانسحاب في حالة عدم تلبية طلباتها وقد ساند توني بلير الجهود التي بذلت لإقناع شركة BMW بعدم إغلاق مصنع سيارات روفر Rover القائم في مدينة لونغ بريدج وقدم مساعدة قدرها (١٥٠) مليون جنيه استرليني لإنقاذ عشرة آلاف وظيفة في مصنع الروفر. ومع هذا فإن شركة BMW انسحبت خلال عام من المملكة دون أن تقدم إشعاراً مسبقا بخطتها ومع أن تقديم المساعدات قد أصبح استراتيجية لكسب الأصوات إلا أنه ليس كافياً دائماً . فالشركة ليست صاحبة عقيدة فهي تبغي العائد على رأس مالها، وهذا الإنتاج يؤثر على البيئةمن خلال التأثير على حقوق البيئة فظهرت المشاكل البيئية (تلوث .تدهور.اختلال توازن) في المفاصل الاقتصاديه والاجتماعية (تغير عادات الاستهلاك والنسيج الاجتماعي، ابتداءً بالعائلة وإنتهاءً بالشركة) والسياسية[١].

(١)(هيرتس ،٢٠٠٧، ٧٢).



الفصل الرابع

الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على البيئة السياسية

المبحث الأول

الدولة

٤-١-١ تعريف الدولة:

(إطار سياسي يتمتع فيه المركز بسلطة عليا تنبع فيه حلول المشكلات المتواجدة فيه يهدف إلى هندسة المجتمع) [١] .

وأركان هذه الدولة هي:

ا- الشعب: مجموعة من الأفراد يعرفون عادة باسم الشعب.

ب- إقليم الدولة: وهي قطعة معينة من الأرض يعيش عليها أولئك الأفراد .

ج- أن يخضع هؤلاء الأفراد القاطنون في ذلك لسلطة معينة[٢] .

٤-١-٢ النظريات التي قيلت حول تأصيل نشأة الدولة وتكون على قسمين هما :

١- القسم الأول: يبدأ من فرضيات دينية وتعرف بالنظريات الثيوقراطيةأو المذاهب التي تنسب السلطة إليه وقد تدرجت في ربطها بين سلطة الدولة والإرادة الإلهية تدرجاً يخفف من هذه الرابطة بالقدر الذي كان يتاح فيه العقل الإنساني أن يحقق خطوة إلى الأمام في طريق النظرية العلمية للأمور[٣] .

٢- القسم الثاني: هي النظريات العقلية أو العلمية:

أ- النظريات التعاقدية: وأهم فلاسفتها، هوبسٍ (١٥٨٨-١٦٧٩).وجون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤). وجان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨) [٤].

---

(١)(الهاشمي ،١٩٨١، ١٣٠).
(٢)(ماكيفر ،١٩٦٦، ٢٣).
(٣)(خليل ، ١٩٧٩ ، ٢٢).
(٤)(بدوي ،١٩٦٤، ٨٦).

ب- نظرية التطور العائلي[١] .

ج- نظرية القوة والغلبة[٢] .

د- النظرية الماركسية: وجدت هذه النظرية في مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي .ومن الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية أنها حصرت التاريخ الإنساني كله في صراع الطبقات وحصر أسباب الصراع كلها في السبب الاقتصادي وتركت الأسباب الأخرى[٣]

هـ- نظرية التطور التاريخي :

أما الدولة في نظر هيغل: فهي شيء مفرط ناتج عن رد فعل شعر به العالم بعد حركة الإصلاح ولقد أدت فكرتها إلى نتائج خطيرة وألقي في أذهان الناس أن يوالوا وينـاصروا الدولة بدون قيد أوشرط سواءً كانت هذه الدولة تمثل العدل أو الظلم[٤]

٤-١-٣ الدولة الرخوة:

بحسب تعبير (جونار ميردال)أو الدولة في أقل مايمكن حسب تعبير (روبرت نوزك).هي كل التشريعات التي تصدر عن هذه الدولة وتراعي مصادر المؤسسات الممثلة في الهيئة التشريعية في ذلك البلد ،فيما إذا كانت هذه البلدان تمارس فيها أشكال الديمقراطية الغربية ،أو مجموعة القرارات والقوانين والتشريعات التي تصدر عن هيئات دكتاتورية أوثيوقراطية (السلطة تدعى أنها دينية).

---

(١)(طعمة الجرف،١٩٧٣ :٣٠).
(٢)(سيف ،١٩٣٨ ، ١٥-١٧).
(٣)(خليل ،١٩٨٦، ٣٨).
(٤)(الهاشمي،١٩٨١: ١٢١) .

٤-١-٤ التمثيل النيابي:

تتعدد صور وتنظيمات الهيئات النيابية في تفصيلات تكوين البرلمان وكيفية عمله بتعدد واختلاف الأنظمة الدستورية التي تنشئها وتبين كيفية تكوينها وتنظيم عملها وهذه الصور والنظم التي جرى الفقه على تناولها و شرحها ومقارنتها ببعضها هي:

أ-نظام المجلس الواحد , ب- نظام المجلسين.

أ- نظام المجلس الواحد: يقصد به نظام المجلس الواحد أو كما يسميه البعض بنظام المجلس الفردي System unicameral أن تناط السلطة التشريعية بنظام واحد أياً كان الاسم الذي يسمى به هذا المجلس وله أسماء مختلفة فكل بلد يسمى باسم ففي الكويت و تونس يسمى بمجلس الأمة وسوريا ومصر يسمى بمجلس الشعب وفي لبنان والمغرب يسمى بمجلس النواب وفي العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة يسمى بالمجلس الوطني وفي البحرين يسمى بالمجلس الوطني الاتحادي وفي موريتانيا يسمى بالمجلس النيابي وفي اليمن و السعودية وقطر وعمان يسمى بمجلس الشورى وإذا كان مجلس الشعب ومجلس الأمة أكثر شيوعاً من بين الأسماء فإن البعض يريد أن يوصل ما بين الاسمين من اختلاف حيث يربط كلمة الشعب بمعناها السياسي الذي يشير إلى كل من يحمل جنسية الدولة، في حين أن كلمة الأمة تشمل شعوباً متعددة يرتبط بعضها ببعض برابطة اللغة , والدين , والتاريخ المشترك، أو الأصل أو وحدة المصالح[(١)].

ويلاحظ أن جميع الدول البسيطة تأخذ بنظم المجلس الواحد باستثناء المملكة الأردنية الهاشمية التي تأخذ بنظام المجلسين (النواب والأعيان) منذ صدور دستور عام ١٩٤٦ وإذا كانت أغلب الدساتير قد جعلت تشكيل المجلس الواحد بالانتخاب ليعبر عن الحياة النيابية الصحيحة إلا أن بعضها جعله بالتعيين مثل

(١)(الطماوي، ١٩٨٨ ، ٩٨)

الدستور القطري وبعضها جعله بـالتعيين والانتخـاب مثـل الدسـتور المصري أمـا دسـتوركل مـن الكويت والبحرين فقد جعل الوزراء غير المنتخبين أعضاءً في البرلمان بحكم مناصبهم .

وهذا يبرر أيضاً فكرة التعيين في المجلس الواحـد فـالتعيين وسـيلة تتـيح المجـال لـبعض الكفاءات من دخول البرلمان والاستفادة من مؤهلاتها وخبراتها فضلاً عن تمكين بعـض الأقليـات في أن يكون لها ممثلون في البرلمان المكون من مجلس واحد، ولكن هذا الاتجـاه يشـترط في أن يبقـى المنتخبين مـن أعضـاء المجلـس الواحـد أكثر مـن الأعضـاء المعينـين للحفـاظ عـلى صـفة المجلـس النيابية[١] .

٤-١-٥ التشريع:

مصدر رسمي للقانون , ومهمته سـن القواعـد القانونيـة وإخراجهـا بألفـاظ وإجـراءات معينة بواسطة سلطة مختصة ويطلق لفظ التشريع على القواعد المكتوبة التـي يـتم سـنها بهـذه الطريقة , فيقال تشريع عادي أي صادر عن مجلس الأمـة أو تشريـع دسـتوري أي تلـك القواعـد المكتوبة التي يتضمنها الدستور أو القواعد الدستورية[٢]

دور التشريـع: بقـي العـرف هـو المصـدر الوحيـد للقـانون الدسـتوري حتـى قيـام الثـورة الامريكية واعلان الاستقلال عام ١٧٧٦ ومنذ ذلك بدأت المستعمرات الإنكليزية في العالم بالاتجـاه إلى كتابة دساتيرها، ولعل دستور الولايات المتحدة الامريكية الـذي صـدر عـام ١٧٨٧ يعـد عميـداً للدساتير المكتوبة، تبعه في ذلك الدستور الفرنسيـ ١٧٩١ الـذي جـاء ليعـبر عـن اتجاهـات الثـورة الفرنسية وجسد مبادئ اعلان الحقوق الفرنسـية عـام ١٧٨٩، ومنـذ ذلـك الحـين بـدأت الدسـاتير المكتوبة بالانتشار حتى عمّت أغلب دول العالم , بل كلها باستثناء بريطانيا رغم

(١)(الخطيب ، ٢٠٠٤ ، ٣٤٦) .
(٢)(الخطيب ،٢٠٠٤ ، ٤٦٠).

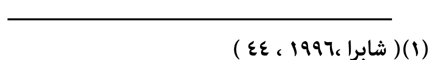
سبقها العالم في مجال تقنين ثمرة كفاح شعبها في مواجهة السلطة المطلقة وتأكيد حقوقه وحرياته خاصة في الماجنكارتا (العهد الأعظم) Mgnacarta الصادر عام ١٢١٥ وملتمس لحقوق الصادر عام ١٦٢٨ Petition of Right ووثيقة الحقوق Bill of right و غيرها من القوانين البرلمانية المقننة Codified acts of parliment . فالدول الحديثة المعاصرة أكثر مما تتصف بكونها دستورية تجعل الدستور المكتوب قاعدة القانون الأعلى واجبة الاتباع في مواجهة الجميع حكاماً ومحكومين على السواء وتستمد السلطات العامة من سندها الشرعي في الحكم.

٤-١-٦ دور الدولة في نظام الاقتصاد الوضعي:

١- تفترض أن المبادرة الفردية إلى جانب اتخاذ القرار بشكل لا مركزي في أسواق تنافسية تعمل بحرية هي شروط كافية لتحقيق الحد الأقصى من الكفاءة في تخصيص الموارد.

٢- لا تعترف بضرورة إسناد دور هام للحكومة أو للقيم الاجتماعية المشتركة في الكفاءة التخصصية أو عدالة التوزيع[1] وأن دور الدولة والتمثيل النيابي ما هو إلا دور هامشي .

يقول آدم سمث: تعمل السوق بحرية من خلال الأيدي الخفية لأنه عندما يعمل الفرد لمصلحته الخاصة سوف يتحرك السوق بحرية تنافسية ومجموع ما يقوم به الأفراد يؤدي إلى المصلحة الجماعية. وفي حالة فشل السوق فمن الأولى تدخل الدولة لتصحيح مسار السوق أو التوجه الأصوب ونتيجة سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات أصبح دور الدولة ضعيفاً جداً ودوراً مسانداً للشركات وأصبحت الدولة تابعة للشركات واصبح نظام العولمة هو نظام العالم الجديد وهو النظام السائد ولم تستفد حتى تلك الدول التي طبقت تعليمات واشنطن بكل



(١)(شابرا ،١٩٩٦ ، ٤٤)

جد . لقد اتبعت دول جنوب أفريقيا منذ العام ١٩٩٤ سياسة السعي إلى الاندماج الشديد في الاقتصاد العالمي ورفعت القيود والإجراءات التنظيمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك فان العوائد كانت محدودة والأداء الاقتصادي كان ضعيفاً ومبعثراً وقد عانت جنوب افريقيا في المرحلة التي جاءت بعد مرحلة التمييز العنصري من النمو البطيء وارتفاع معدلات البطالة وبمعدل ضعيف جداً في توفير البنى الأساسية الاجتماعية والمادية .

وإذا علمنا أن معظم هذه الشركات لا تستطيع أن تعمل في بيئة غير محمية وغير مدعومة مادياً وتشريعياً. وحتى في تلك الأقطار من العالم الثالث الذي اختيرت أعلى مستويات التنمية مجتمعة فيه من خلال تبنيها للاقتصاديات الليبرالية الجديدة كتشيلي مثلاً، فإن الدخل القومي الذي ارتفع نتيجة التنمية لم يؤد إلى ارتفاع دخل الفرد ولم تحصل الاقلية على نصيبها من ارتفاع الناتج القومي، ومن بين القلة المتزايدة المستفيدة هناك الشركات المتعددة الجنسيات التي تستطيع أن تعمل في الدول النامية نتيجة لسياسات التحرر الاقتصادي .

ومعيار الشركات هو التركيز على الربح المباشر على حساب الضمان بعيد المدى وقد أوجد ذلك أوكاراً للتلوث، حيث يسمح بالسياسات المادية بيئياً في مستوى أدنى بكثير من المرغوب فيه اجتماعيا و امتهنت حقوق الإنسان وأغمضت العيون عن الأفعال غير القانونية، جرى هذا كله في سبيل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحت اسم رأسمالية السوق الحرة .

وكانت الصين من أكثر البلاد التي حصلت على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات القليلة الماضية وحققت نمواً اقتصادياً مذهلاً من سنة لأخرى خلال ما يزيد على العشرين سنة، ومع ذلك فإن خمس السكان يعيشون على أقل من دولار للفرد في اليوم، ومع أن الهند تشكل قصة نجاح العالم في برامج الحاسوب في السنوات العشر إلا أن نحو نصف السكان يعيشون على ما

يعادل دولار ونصف في اليوم، وعلى أية حال فإن ما يتجاهله التحليل هو الجري وراء سياسات هذه الأسواق وما يتمخض عن ذلك من نتائج يمكن أن يقسم السكان إلى قطبين يصل التعارض بينهما جداً غير مقبول، حتى أن المجاعات يمكن أن تحدث مع أن الصوامع مملوءة بالقمح كما يقول الاقتصادي آماريتا صن [1] Amarty sen.

٤-١-٧ الدولة في الاقتصاد الإسلامي:

المبادئ الأساسية لنظام الحكم في الإسلام:

يعد الإسلام كنظام سياسي يقوم على مبادئ فيها من العمومية والمرونة ما يجعلها صالحة للتطبيق في كل مكان وزمان. وقد أرسى الإسلام دعائم نظام الحكم الإسلامي وأهمها:

١- الشورى (يشرح في المبحث الثاني من نفس الفصل).

٢- الحريات العامة .

٣- العدالة (وقد شرحت من قبل).

٤- المساواة.

٢- الحريات العامة: جاء الإسلام ليحرر الإنسان من العبودية، عبودية الإنسان للأصنام وعبودية الإنسان للإنسان، وعبودية الإنسان للمادة، لكي يسموا به إلى مصاف الطهارة والخير، فكانت الحرية من أهم أهداف الإسلام وقيمه بل إن كل المبادئ التي يضعها الدين الحنيف تدعو إلى إعلان الحرب على الاستعباد والظلم.

إن المتدبر في كتاب اللـه عز وجل يرى أن القرآن الكريم تملؤه روح خيرة رشيدة تدعوا إلى العلم والعمل والمساواة والعدل والرحمة والحق والحرية التي وردت في القرآن الكريم بأشكال متعددة منها الحر ضد العبد والتحرير وهو

---

(١)(هيرتس،٥٦،٢٠٠٧).

إعتاق العبد والحرة نقيض الأَمة، والحرية هي كون الإنسان مخيراً في شيء ما إن شاء فعله وان شاء تركه، إلا أنها بمقتضى ما جاء في القرآن الكريم ليست مطلقة بل في أكثر الحقوق والحريات جانب الالتزام هو الغالب، فحرية كل فرد تنتهي في حدٍ تبدأ فيه حرية الغير. إن تصنيف بعض الحريات حقاً إنما هي من باب التجوز كحرية الرأي وحرية التفكير وحرية العمل وحرية التعليم ونحو ذلك مما تكون المصلحة العامة فيه هي الراجحة على المصلحة الخاصة. وعليه فإن كل ما جاء به القرآن وأقره الله فيه حقوق والتزامات، مثل حق الحرية الذاتية (الشخصية القانونية) وحق الحرية المكانية وحق الحرية المعنوية وحق حرية التقاضي والتظلم وحق الحرية المالية وحق الحرية الأسرية وحق الحرية الدفاعية[1].

إن الرأسمالية الغربية جعلت الانسان الغربي عبداً للمادة وبهذا أصبح أسيراً وعبداً للإعلام، فما يروج له صحيح وبهذا فأن الشركات تروج للسلع الاستهلاكية والخدمات ويصدقها الناس فتستطيع الشركات زيادة الاستهلاك المفرط عن طريقه، وبذلك وصلت إلى أقصى ربح ممكن، وما أن انخفضت العوائد حتى فكرت هذه الشركات عن فرصة بديلة أخرى، وهي الاستثمار الأجنبي المباشر للحصول على الميزات السابقة نتيجة المشاكل البيئية التي أحدثتها، وهو بهذا النشاط يجعل الموطنين في البلد ينمطون على نمط واحد من الاستهلاك وتحدث المشاكل البيئية في كافة المفاصل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٣- **العدالة:** تعد العدالة من الأهمية في المرتبة الثانية بعد الشورى فيما يرى علماء الفقه الإسلامي. فأساس الشريعة الإسلامية العدل ولهذا فقد شمل القرآن الكريم على الآيات الكثيرة التي ذكر فيها العدل لقوله تعالى(وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)[المائدة: ٢].

(١)(الزلمي، دون طبعة وتاريخ، ٥-٦).

وهذه الآيات تخص العدالة – ليست عدالة القضاء فقط – بل عدالة الحكم، وعدالة الحكم فيما يعرفها علماء الفقه الاسلامي هي الأحكام والتصرفات التي تسعى لإسعاد الأمة ، وتعمل على تحقيق مصا لحها وفقا لمبادئ الشريعة وأصولها العامة غير متأثرة بالأهواء، وأن عدالة القضاء مطلقة، أما في ميدان الحكم والإدارة فهي نسبية[١] .

ماهي العدالة التي تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات ؟

هذه الشركات همها أقصى ربح ممكن في داخل بلدانها او خارجها ولكن داخل بلدانها عليها نوع من الرقابة على إنتاجها من حيث المشاكل البيئية ،عدم الاستثمار في نشاطات لها انعكاسات على البيئة بمفهومها الشمولي.

٤- **المساواة:** تعد المساواة من أسمى المبادئ الدستورية في الفكر الإسلامي السياسي بل هو أصل هام من اصول العلاقات الإنسانية بصفة عامة . فالناس جميعا متساوون في الحقوق والواجبات لا فرق بين أبيض وأسود ولا غني ولا فقير ولا حاكم ولا محكوم ولا في عقيدة أومعتقد قال تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)[الحجرات: ١٣].

قال رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ((كلكم لآدم وآدم من تراب ليس لعربي فضل على أعجمي ولا لأعجمي على عربي ولا لأحمر على أبيض ولا لأبيض على أحمرٍ إلا بالتقوى)) [٢], وتقرير الإسلام لمبدأ المساواة جاء مطلقاً فهو يشمل المساواة أمام القانون والقضاء والمساواة في الحقوق والواجبات كما يتناول المساواة أمام اللـه[٣].

---

(١)(ربيع ،١٩٨٠ ، ١٩٩).
(٢)(الترمذي /ج ٥ /٣٨٩)
(٣)(القطب،١٩٧٦ ،٤٥٣).

٤-١-٨ وظائف ومهام الدولة الإسلامية:

الإسلام دين ودولة الاسلام عقيدة وشريعة منهاج متكامل يحدد علاقة الانسان بربه وعلاقة الإنسان ببني جنسه حاكما كان أو محكوما فهو كما يقول ابن تيمية :

((جماع للسياسة العادلة والولاية الصالحة)) [1] ووظائف ومهام الدولة الإسلامية متعددة والتعدد مصدره كيفية نشأة الدولة وأسسها وعناصرها وأهدافها وبصفة عامة في طبيعتها ولكن هنالك وظائف أساسية يجب على الدولة أداؤها، هي:

١- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٢- توفير التعليم والعناية به.

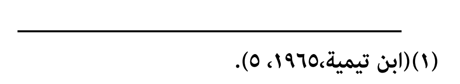
٣- إقامة العدل ورد المظالم.

٤- تحقيق الأمن الداخلي والتكافل الاجتماعي.

وهذه مظلة السياسة الشرعية التي تهدف إلى تدبير الشؤون العامة للدولة الإسلامية بما يكفل تحقيق المصالح العامة ودفع المضار بما لا يتعدى حدود الشريعة وأصولها .

١- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

إن اللـه سبحانه وتعالى ربط بين علو الأمة الإسلامية وتقويمها وصلاحها بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لما فيها من معان عميقة ومؤثرة في الحياة الإنسانية الفردية الجماعية قال تعالى(كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ) [آل عمران: ١١٠]. والأمر



(١)(ابن تيمية،١٩٦٥، ٥).

بالمعروف والنهي عن المنكر مرتكز من مرتكزات التشريع والتنفيذ والقضاء يؤدي مراعاته إلى صلاح العمل وإهماله إلى فساده لأنه مرتبط كل الارتباط ليس بسلوك الدولة كمجموعة بل بسلوك الفرد واحساسه بالمسؤولية تجاه غيره وانعكاسه أيضاً على مفهوم الحرية. والحق في الدولة الإسلامية ومدى التزام هذه الدولة تجاه الفرد وكذلك هو عملية مركبة ومستمرة ومتكاملة لا يجوز تبنيها في نشاط معين وتركها في نشاط آخر لذلك يجب على الأفراد أن يختاروا من بينهم جماعة تسهر على تنفيذ هذا المبدأ وتوقف من يجاوزه عمداً وتقصيراً[1].

٢- توفير التعليم وتطويره وتنظيمه:

اهتم الإسلام بالعلم والتعليم اهتماماً ملحوظاً وأولاهما عناية فائقة وأكبر دليل على ذلك أن أول آية نزلت من القرآن الكريم على النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) تضمنت الدعوة إلى القراءة قال تعالى (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ) [العلق: ١ – ٥].

وقد أوجب الإسلام على الدولة دعم التعليم وتسهيل السبل والوسائل الكفيلة بانتفاع الجميع منه بل جعله إلزامياً على الأفراد وحقاً لهم في مواجهة الدولة، لا فرق بين احد وآخر ولا بين رجل وامرأة أو بين حر وعبد، أو كبير وصغير يقول عليه الصلاة والسلام (طلب العلم فريضة على كل مسلم)[2].

لذلك على الدولة الإسلامية أن تتولى نشر الثقافة والعلوم المختلفة التي تؤدي إلى ازدهار الحضارة وزيادة العمران.

وتحقيقاً للسياسة العلمية أقامت دولة الإسلام في شتى عصورها مراكز ومدارس للثقافة والعلوم تأكيداً لالتزامها بكفالة حق العلم.

---

(١)(خلاف، ١٩٨٤، ١٢).

(٢)(سنن ابن ماجة/ ٢٢٠/ باب فضل العلماء والحث على طلب العلم)

والتعليم يرتبط بالمعرفة التي دعا الإسلام إلى الأخذ بها وتمكين الأفراد من تحصيلها في شتى صورها أياً كان مصدرها لا فرق في ذلك بين مسلم أو غير مسلم أو بلد أو بين ثقافة وثقافة أخرى وفي ذلك يقول النبي(صلى الله عليه وسلم) ((الحكمة ضالة المؤمن فحيث وجدها فهو أحق بها)) [1].

وإذا كان على الدولة الإسلامية الاهتمام بالعلم والتعليم وفتح باب المعرفة للجميع دون استثناء وتوفير السبل الكفيلة بتحقيق ذلك، فإن للدولة تنظيم هذا التعليم، وتنظيم ليس معناها الانتفاض منه بل اختيار الأصلح وإعطائه الأولوية واستبعاد المحظورات والعلوم المذمومة.

أسباب الذم في بعض العلوم ثلاثة:

١- أن يكون العلم مؤدياً إلى ضرر، إما لصاحبه أو لغيره كالسحر. قال تعالى (وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآَخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ (١٠٢) وَلَوْ أَنَّهُمْ آَمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ)[البقرة:١٠٢].

٢- أن يكون العلم ضاراً بصاحبه غالباً كعلم النجوم.

٣- أن يكون العلم غير مفيد مطلقاً قال عليه الصلاة والسلام (سلوا الله علما نافعاً وتعوذوا من علم لا ينفع) [2]

---

(١)(سنن الترمذي/ ٢٦١١/ باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة).
(الحكيم حسن العبلي، ١٩٧٤، ٤٥٤)
(٢)(سنن ابن ماجة/ ٣٨٣٣/ باب ما تعوذ منه رسول الله). (الخطيب، ٢٠٠٤، ١٦٨).

٣- اقامة العدل ورد المظالم:

يتولى السلطة القضائية في الإسلام رجال القضاء وقد احتلت هذه الوظيفة مكانه هامة في التاريخ الإسلامي بسبب المهمة الملقاة على من يتولاها من ناحية وخصائص القضاة المميزين في تاريخ القضاء الإسلامي نظراً لروح العدالة التي اشرأبت بها نفوسهم فأرسوا عمق مبادئ العدالة والنزاهة والحياة من ناحية أخرى.

وقد عبر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن مدى دقة وخطورة هذه الوظيفة في أحاديث متعددة منها قوله (صلى الله عليه وسلم) (القضاة ثلاثة، واحد في الجنة، واثنان في النار، فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقضى به، ورجل عرف الحق فجار به في الحكم فهو في النار، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار) [١].

وقوله (صلى الله عليه سلم) (من جعل قاضياً بين الناس فقد ذبح بغير سكين)[٢].

القضاء في الإسلام من الولايات العامة التي لا يصلح لمباشرتها إلا من استوفى شروطاً معينة ذكرها الماوردي في سبعة:

١- الذكور والبلوغ.
٢- التمييز والفطنة.
٣- الحرية.
٤- الإسلام.
٥- العدالة.
٦- سلامة الجسم والحواس بالقدر الذي يمكنه من أداء وظيفته.

---

(١)(رواه أبو داود والترمذي/ ٣١٠٢/ باب في القاضي يخطئ).
(٢)(رواه الترمذي/١٢٤٧ في سننه).

٧- الاجتهاد بشروط المعرفة، لأن القاضي مضطر للاجتهاد حتى يستطيع أن يفصل فيما يعرض عليه من أمور لقد روعي في الحكومات الدستورية المعاصرة أن يكون رجال القضاء غير رجال التشريع لمبدأ الفصل بين السلطات إلا أن هذا المبدأ لم يكن معمولاً به في صدر الإسلام، حيث كانت السلطة التشريعية والسلطة القضائية مناطة بالخليفة، أو من يعهد له الخليفة بوظيفة القضاء، حيث كان رجال القضاء من المجتهدين الذي لهم السلطة التشريعية وكان دستورهم هو كتاب اللـه والسنة الصحيحة. والقاضي في الإسلام هو قاض عام النظر خاص العمل في منطقة وفترة معينة[١].

فعمل القاضي العام لا يقتصر على الفصل في المنازعات بين الخصوم وإنما يشمل عمله إثبات الولاية على معدومي الإدارة وناقصيها، والحجر على من يرى الحجر عليه لسفه أو إفلاس، والنظر في الأوقاف لحمايتها واستثمارها وتنفيذ الوصايا والنظر في مسائل الزواج والطلاق والنسب وإقامة لحدود بطلب من الغير إذا كان الحق المعتدي عليه من حقوق العباد ومن غير طلب إذا كان حق من حقوق اللـه[٢].

وإلى جانب القضاء العادي في الإسلام، نشأ قضاء مميز حظي بأهمية كبيرة بسبب طبيعة المنازعات والمسائل التي تمتد ولايته إليها ألا هو قضاء المظالم.

وقضاء المظالم في الإسلام لم يتميز بطبيعته المزدوجة، التي تجمع بن القضاء والتنفيذ فحسب، بل إن أهم وما تميز به هذا النظام بسط سلطان القانون على كبار الولاة ورجال الدولة ممن قد يعجز القضاء العادي عن إخضاعهم لحكم القانون. لهذا فان نظام المظالم في الدولة الإسلامية، كما يقول الأستاذ العميد سليمان الطماوي قريب الشبه إلى حد كبير من نظام القضاء الإداري بمدلوله الحديث[٣].

---

(١)(عبد الوهاب خلاف، ١٩٨٤، ٤٩).
(٢)(سليمان الطماوي، ١٩٧٩، ٤٤٠).
(٣)(الطماوي، ١٩٧٩، ٤٤٧) و (بسيوني، ١٩٨٥، ١٥٩).

٤- الأمن الداخلي والتكامل الاجتماعي:

إن السياسة العادلة لأي امة هي تدبير شؤونها الداخلية والخارجية بالقوانين والأنظمة التي تكفل لأفرادها وجماعتها الأمن والاستقرار والمساواة بينهم لتحقيق مصالحهم على نحو متكامل والدولة، إذاً تقوم على مبادئ رئيسية أرساها القرآن الكريم، وفصلها ووضحها رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وتلك الأحكام الشرعية التي تستقي من المصادر الشرعية المتفق عليها، إنما توفر لكل فرد فيها الحياة الإنسانية الكريمة الآمنة.

والأمن الذي تتكفل به الدولة الإسلامية ذو أبعاد ثلاثة مختلفة:

أ- أمن جماعي مضمونة الاستقرار والمساواة والعدالة بين الناس قال تعالى(وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا) [النساء: ٥٧]. وقال تعالى (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)[الحجرات: ١٠].

ب- أمن اقتصادي مرتكزاته إباحة ما يقتضيه تبادل الحاجات بين الأفراد ودفع الضرورات. فأجل البيع والإجارة والرهن وغيرها من العقود. قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا)[االنساء: ٢٩]. ودعا الإسلام رعاياه إلى المساهمة بقسط معين من أموالهم مقابل تمتعهم بحقين :

١- أمانهم على أنفسهم وأموالهم.

٢- تمتعهم باستغلال مرافق الدولة في سبيل تزكية هذه الأموال وتنميتها والمحافظة عليها. قال تعالى (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا

وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَ اللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)[التوبة: ١٠٣].

ج- وحيث تلتزم الدولة بضمان الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي بجوانبها المتعددة، إنما تقيم نظاماً اجتماعياً متكاملاً يحق العدالة الاجتماعية بين الناس. تلك العدالة التي أشار إليها المفكرون في معرض الحديث عن اشتراكية الإسلام[١].

٤-١-٩ دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي:

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الاسلامي يكون مطلوباً لمراقبة سلامة المعاملات وشرعية النشاط الاقتصادي عن طريق المحتسب، أو تحقيقه عن طريق الملكية العامة، ومباشرة بعض أوجه النشاط الاقتصادي كلما اقتضى الأمر ذلك أو كفالة حد الكفاية لكل مواطن عن طريق الزكاة وبقية التكاليف المالية الشرعية، أو حتى التأميم أو نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة كتوسيع المساجد أوالشوارع أو أقامة المرافق العامة .

والمهم الإشارة إلى الأصل الأول وهو الحرية الاقتصادية، وأن الأصل الثاني هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ،وأن كليهما يكمل إحداهما الآخر ولكل مجاله، إن هذا التدخل ليس مصادرة أو معارضة أوحتى منافسة لحرية الأأراد أو حقهم في القيام بمختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، وإنما هو التكامل والتعاون من أجل الصالح العام ، بحيث يجب أن يوزن ذلك التدخل في سببه ومداه بقدر مايتطلبه الصالح العام ،دون تعسف أومساس بحرية الافراد في القيام بمختلف أوجه النشاط الاقتصادي[٢] .

إن الفرق الشاسع اليوم بين المجتمعات المتقدمة صناعياً والمجتمعات المتخلفة صناعيا. هو فرق التخطيط والمتابعة وأن التخطيط الشامل لاينفي نشاط

---

(١)(السباعي، ١٩٥٩، ١٧٢).
(٢)(الفنجري ،١٩٨٠ ، ١٠٩).

الفرد ، وأن الإسلام لم ينف دور النشاط الخاص بل هو مكمل للنشاط العـام، وإنمـا التنسـيق بـين النشاطات المختلفة وفقـا للخطـط المرسـومة لتحقيـق أهـداف التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسية وهو مايتطلبه الإسلام وما يعنيه مفهوم التنمية الشاملة .

عندما يكون هناك تخطيط مدروس وتـد خـل صـحيح مـن قبـل الدولـة يكـون دخـول المستثمر الأجنبي المباشر ضمن قواعد الشرع (وفق الشريعة الإسلامية)، وتكون التنميـة في ذلـك الحين في صالح الدولة المضيفة (الإسلامية وغيرها) لأن المجتمـع أمانـة في عنـق الدولـة وإلا لمـاذا انتخبت الحكومة ولماذا وجدت الدولة ؟ إن الدولة وجدت لخدمة الشعب.

إن الدولة الحديثة الرأسمالية قامت بنشاط اسـتعماري غـير مشروع ، فنهبـت الـثروات وكونت لها رؤوس أموال كبيرة ونتيجة لآلية السـوق أنشـأت شركـات وكـبرت فأصـبحت شركـات متعددة الجنسـيات وهـذه الشركات قامـت بالإنتـاج الـوفير المفـرط وبـدأ الاسـتهلاك الضروري والتفاخري وقامت تلك الشركات بتوجيه المستهلك نحو الاستهلاك وزينت له أن التقدم والاحترام يكمـن في كـثرة الاسـتهلاك وقامـت تلـك الشركات بالدعايـة والإعلانـات المضـللة حتـى أقنعـت المستهلك، ولكـن زاد الإنتـاج وانخفضـت العوائـد عـلى رؤوس الأمـوال وزادت الضرائب بسـبب انتهاك حقوق البيئة، فبحثت هـذه الشركات عـن فرصـة بديلـة خـارج بلـد الأم، فتوجهـت نحـو الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة للحصول على أعلى العوائد، كل هذا مقابل نقل جزء من تكنولوجيتها البالية وبعـض الخـبرات الادارية والمهـارات، وهـذا الإنتـاج يحتـاج إلى اسـتهلاك فتقوم هـذه الشركات بتوجيـه المسـتهلكين نحـو الاسـتهلاك والشركات تـروج وتعمـل الإعلانـات والدعاية المضللة لغرض تصريف منتجاتها والحصول عـلى أقصى العوائـد وتقـوم بتقريـب بعـض الأحزاب في تلك البلدان منها وتجنيد شخصيات لصالحها وكل من

وقف ضدها تعرض للقتل على أيدي قيادي بلدانها وهذا موجود في كثير من البلدان النامية ، وكانت النتيجة النهائية تلوث بأشكاله الثلاثة (تلوث – وتدهور - واختلال توازن) في كل المفاصل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على النحو الآتي:

١- استنزاف للموارد الطبيعية.

٢- تحجيم للصناعات المحلية.

٣-عدم استخدام العمالة غير الماهرة (حدوث بطالة).

٤-حدوث عادات جديدة استهلاكية.

٥-التوجه نحو الاستهلاك التفاخري.

٦-تفكك في الأواصر الاجتماعية.

٧-ضعف الترابط العائلي.

٨- ضعف الانتماء الوطني.

وأخيرا تلوث في كل المفاصل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أما الإسلام فيحافظ على كل هذا ولايقبل أي اعتداء لا على الإنسان ولا على الحيوان ولا على النبات ولا على الطبيعة نفسها، وبهذا لا يحدث إعتداء على حقوق البيئة في أي مفصل من المفاصل السابقة لأنه مرتبط بعقيدة ومعايير أخلاقية تمنعه من ذلك لأنه يدرك أنه سوف يقف إمام اللـه عز وجل ويحاسب على كل صغيرة وكبيرة لقوله تعالى (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ)[الزلزلة: ٧ – ٨].

المبحث الثاني

آليات الديمقراطية ومبدأ الشورى وقوة الدولة

٤-٢-١ آليات الديمقراطية:

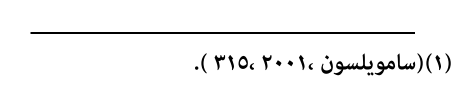
نظرية الخيار العام: كيف تصنع الحكومة قراراتها؟ ركز علماء الاقتصاد معظم جهودهم منذ أيام (آدم سمث) لفهم طريقة عمل السوق إلا أن بعض المفكرين الجادين فكروا أيضاً في دور الحكومة في المجتمع وقد كان جوزيف شومبيتر رائد نظرية الخيار العام في الراسمالية و والاشتراكية و الديمقراطية[1] .

ونظرية انتوني سونز هي نظرية اقتصادية في الديموقراطية ١٩٥٧ فكانت بمثابة نقطة تحول وضعت الخطوط العريضة لنظرية جديدة قوية أكدت أن السياسيين يضعون أهدافاً اقتصادية كي يعاد انتخابهم في القطاع الخاص ويعبر الناس عن وجهة نظرهم بالأداء بما يسمى مجازاً (صوت الدولار) للسلع التي يرغبونها . أما في عالم السياسة فإنهم يدلون بأصوات حقيقية لاختيار ممثليهم ورؤسائهم.

٤-٢-٢ آليات الخيار العام:

في كل أمة يوجد نظام سياسي يقوم بصنع القرارات الجماعية فكيف يتم ذلك سواءً من الناحية النظرية أو التطبيقية وسنركز على نظام الانتخابات في الدول الديموقراطية .

وأن الخيار العام هو دمج الخيارات الفردية في القرارالجماعي وتشدد المجتمعات الديموقراطية على القيم والاذواق الفردية في مثل هذا الدمج ويعد مفهوم شخص واحد صوت واحد على هذه الفردية يقوم النظام السياسي .



(١)(ساموليسون ،٢٠٠١، ٣١٥).

إن في الولايات المتحدة الأمريكية ٢٥٠ مليون وجهة نظر لان سكانها ٢٥٠ مليون نسمة إذن حول كل قضية مثلاً (موازنة الدفاع , الرعاية الصحية) ٢٥٠ مليون وجه نظر ورأي ولكن في النهاية لا يمكن الاعتماد على أكثر من قرار واحد حول إعلان حرب مثلاً أو السياسة الفيدرالية الخاصة بالصحة، وأن الخيارات السياسية الجماعية لا تتجزأ ولكن هنالك قرارات فردية حول الاستهلاك , والسلع وما شابه ذلك.

هل الخيار العام كفوء ؟

إن هنالك نظرية (يد منظورة) تقوم سياسات الحكومة بوساطتها بقيادة الاقتصاد نحو توزيع كفوء وعادل للسلع العامة و الدخل، ويمكن تقسيم القرارات الجماعية إلى ثلاث فئات من النتائج:

١- نتائج مؤذية هي تنشأ حين تتخذ الحكومة خطوات تجعل الجميع أسوء حالاً فإذا ما قادت استراتيجية معينة إلى حرب نووية فهذه نتيجة مؤذية .

٢- نتيجة إعادة للتوزيع مثلاً تفرض الضرائب من قبل المجتمع على فئة معينة لمنفعة مجموعات أخرى.

٣- قد ينتج عن العمل الجماعي ((أمثلية باريتو)) الذي يمثل أعمالاً تقود إلى أمثلية ترضي الجميع، تجعل الجميع أفضل حالاً ولا أحد أسوء حالاً، مثلاً دعم الحكومة لتقدم علمي (اتصالات بوساطة الأقمار الصناعية) أو مساعدتها في نشر إجراءات الصحة العامة (مثل التطعيم ضد الجدري أو شلل الأطفال).علينا أن نضع هذا التميز بين أنواع النتائج الثلاث نصب أعيننا لأنه ليس هنالك قواعد مضمونة تجعل الجميع دائما أفضل حالاً.

حكم الأغلبية:

الواقع أن جميع الكيانات الانتخابية تعتمد على حكم الأغلبية لصنع القرار وبموجب هذا النظام يتم تبني أي قانون أو حكم حين يقرره عدد يزيد عن نصف

الناخبين في الولايات المتحدة الامريكية يستخدم حكم الأغلبية في الكونغكرس وفي المحكمة العليا ولدى حكومة الولايات ودوائر الحكم المحلي علاوة على معظم مجالس إدارة الشركات والأندية .

إن حكم الأغلبية لا يضمن إدخال أمثليات مثل أمثلية باريتو وأن حكم الأغلبية قد يقود إلى الاستبداد بالحكم لأنه يمكنهم فرض إرادتهم السياسية على الأقليات عن طريق التمييز وإعادة توزيع الدخل أو القوانين القمعية ومثل هذا الاستبداد غيرممكن في ظل الاجماع لأن الأغلبية في الانتخابات تمثل ٥٠+١ من الأصوات[١]

ونتيجة لاستبداد الأغلبية الذي شغل بال الفلاسفة السياسيين طوال قرون عديدة وبسبب خشية بعض المفكرين مثل جيمس ماديسون و الكسندر هاملتون من الأنشطة السياسية المستبدة فقد اقترحوا استخدام (الأغلبية المطلقة) في عدة مجالات مهمة (التعديلات الدستورية) وتتطلب الأغلبية المطلقة الحصول على عدد من الأصوات .

واقترحوا أيضاً في السنوات الأخيرة التوسع في حكم الأغلبية المطلقة ليشمل إعداد الموازنة الفيدرالية وقد جادل النقاد بأن العملية المعتادة لإعداد الموازنة تسمح للأغلبية بإقرار القوانين إنفاق مبذرة توسع أهداف الحكومة وتؤدي عمليا إلى اضطهاد مخططي الأقلية التي تفرض عليها ضرائب ثقيلة وتجبرها على المشاركة في مجتمع يتحكم فيه مخططو الحكومة[٢].

٤-٢-٣ تطبيقات على نظرية الخيار العام:

تساعدنا نظرية الخيار العام على فهم الطريقة التي تؤثر فيها القوى السياسية في الموازنات والعوامل الأخرى المؤثرة في النشاط الاقتصادي ففي حين

(١)(الخطيب ،٢٠٠٤، ٣٢٣).
(٢)(ساموبلسون و آخرون، ٢٠٠١ ،٣١٩).

تؤدي الحكومة دوراً مركزياً في الاقتصاديات الحديثة فان لها طرازها الخاص من عدم الكمال وكما أن الاقتصاديات الحقيقية لا تصل قط إلى درجة كمال السوق التنافسية فإن الديموقراطية تفشل في بعض الأحيان في تلبية الاحتياجات الاجتماعية بأكثر الطرق فعالية هنالك فشل حكومي كما أن هنالك فشلاً للأسواق .

ينشأ الفشل الحكومي حين تفشل أعمال الدولة في تحسين الكفاءة الاقتصادية أو حين لا تحقق الانصاف في إعادة توزيع الدخل وهنالك مصدران مهمان من مصادر الفشل الحكومي:

(١) الحتمية البيروقراطية و (٢) قصر الآفاق الزمنية[١].

إن قضية العلاقة بين الديموقراطية والسوق لها أهمية خاصة وهي العلاقة التي يعتقد مروجو قيم العولمة أن طرفيها ملتزمان لا يفترقان حيث يرون أن الديموقراطية تتطلب السوق كما أن السوق يتطلب الديموقراطية لكن هناك من يعتقد أن اقتصاد السوق والديموقراطية ليسا هما الركنين المتلازمين دوماً واللذين يعملان بانسجام لزيادة الرفاه للجميع وأن الأمر الأقرب إلى الحقيقة هو التعارض بين الديموقراطية والسوق والسبب في ذلك يستند إلى خبرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية .

إن الخيار العام يعطي من المرونة في تشريع القوانين المسهلة للنشاطات الاقتصادية التي قد تتعارض مع الصالح العام ولاسيما بشأن البيئة[٢].

٤-٢-٤ مبدأ الشورى:

يعد مبدأ الشورى من أهم المبادئ الأساسية التي أرستها الشريعة الإسلامية وأن لهذا المبدأ مجالس تسمى مجالس الشورى كما في قطر والسعودية واليمن وعمان[٣]

---

(١)(ساموبلسون ،٢٠٠١ ، ٣٢١)

(٢)(مارتن – الدوشمان ،١٩٩٨ ،١٦).

(٣)(أبو زيد، ١٩٨٤ :٤٥١).

أما في النظام الاقتصادي الوضعي : تتعدد صور وتنظيمات الهيئات النيابية في تفصيلات تكوين البرلمان وكيفية عمله بتعدد واختلاف الأنظمة الدستورية التي تنشئها وتبين كيفية تكوينها وتنظيم عملها إلا أن أهم هذه النظم والصور التي جرى الفقه على تناولها وشرحها ومقارنة بعضها ببعض هو نظام المجلس الواحد ونظام المجلسين فأعضاء هذه المجالس يعتبرون أعضاء شورى وأعضاء هذه المجالس ذووا خبرة يستشارون في الأمور المهمة لأنهم منتخبين من قبل الشعب أو قد تم تعيينهم وإذا كانت اغلب الدساتير قد جعلت تشكيل المجلس الواحد بالانتخاب ليعبر عن الحياة النيابية الصحيحة إلا أن بعضها جعله بالتعيين مثل الدستور القطري وبعضها جعله بالانتخاب والتعيين مثل الدستور المصري أما في دستور كل من الكويت والبحرين فقد جعل الوزراء غير المنتخبين أعضاء في البرلمان بحكم مناصبهم .

إن فكرة التعيين وسيلة تتيح المجال لبعض الكفاءات من دخول البرلمان وللاستفادة من مؤهلاتها وخبراتها إضافة إلى تمكين بعض الأقليات في أن يكون لها ممثلون في البرلمان المكون من مجلس واحد ولكن هذا الاتجاه يشترط دائماً في أن يبقى عدد المنتخبين من أعضاء المجلس أكثر من عدد الأعضاء المعينين للحفاظ على صفة المجلس النيابية وله ميزاته[1] .

وهنالك نظام المجلسين ويقصد به أن تناط السلطة التشريعية بمجلسين حيث يشتركان في تولي مهمة التشريع بشكل رئيس لأنه ينفرد أحدهما أحيانا في مهام أخرى من مهام السلطة التشريعية.

ولقد نشا نظام المجلسين نتيجة تطور تاريخي في انكلترا حيث نشأ مجلس اللوردات ثم أعقبه مجلس العموم بعد مدة زمنية طويلة نتيجة لانتشار الديموقراطية وحدوث إصلاحات انتخابية عميقة[2].

---

(١)(خليل ،١٩٨٢،٢٢٩).

(٢)(شيحا، ١٩٨٢ ، ٤٤٣).

إن أعضاء المجلس أو المجلسين يتخذون قرارات بمبدأ الأغلبية وهم منتخبون أو معينون وهم أصحاب خبرة ومستشارون فهم يصدرون القرارات بحق الأمور المهمة ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر فهم يقررون دخول شركات الاستثمار الأجنبي المباشر أو عدمه وهم الذين يقررون لأن بيدهم زمام الأمور وهم أعرف بشؤون ومصالح البلد ولا بد عليهم أن ينظروا في مصالح البلد وأن دخول الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى استخدام الموارد الأولية للبلد وتحجيم الصناعات الأولية وتصريف منتوجاتها واستخدام العمالة الرخيصة وعدم دفع الضرائب هذا كله بدوره يؤدي إلى استنزاف للمواد الأولية وتحجيم الصناعات المحلية وبالتالي الاعتداء على حقوق البيئة من خلال زيادة التلوث أو اختلال التوازن.

٤-٢-٥ قوة الدولة:

إن الدولة الحديثة في العالم المتقدم صناعياً تنفذ أجندة الشركات العملاقة ومصالحها، فالتمثيل النيابي والخيار العام وقرارات الدولة ما هي إلا تعبير عن مصالح الشركات العملاقة والتي تدار بوساطة عوائل، ففي الغرب عوائل مسيطرة على بعض القطاعات (مثال روبرت مورداخ) يملك وحده (١٧٥) قناة فضائية وهذه القنوات ضمن الشركات العملاقة في نشاط الإعلام وحسب الإحصائيات فإن ملكية هذه الشركات تبلغ تريليون دولار ؟!

فمتى ما انخفض العائد على رأس المال توجهت هذه الشركات إلى بلد آخر (بشكل الاستثمار الأجنبي المباشر)، تخلصاً من المشاكل البيئية والحصول على فرصة بديلة لغرض الحصول على أقصى عائد ممكن وبما أن البلدان النامية بحاجة إلى رؤوس أموال لدفع عجلة التنمية في بلدها فيقوم البلد المضيف بفتح أسواقه لتصريف منتجات الشركات العملاقة ووضع مواردها الطبيعية تحت أمرتها وتقديم عمالة رخيصة وأخيرا حوافز كبيرة (إعفاء من الضرائب لمدة خمسة عشر

سنة وأخرى) وتكبر هذه الشركات بدعم من الدولة الحديثة وترتفع عائداتها وفي حالة انخفاض العائد تبحث الشركات عن فرصة بديلة أخرى في بلد اخر أوفتح فرع آخر وفي عدم وجود فرص تقوم الدولة الحديثة بإيجاد فرصة لها كما تفعل الولايات المتحدة بإيجاد أزمات اقتصادية لبعض الدول لتشغيل وفتح فروع لشركاتها مثال (مافعلت في العراق بحجة امتلاك العراق للسلاح النووي وتبين فيما بعد أن العراق لا يملك هذا السلاح على لسان البرادعي وكيل الأمم المتحدة للطاقة النووية) إن الدولة تساند هذه الشركات وما أن قامت باحتلال العراق في سنة ٢٠٠٣ عملت على تدمير البلاد والعباد باسم الديمقراطية وتحرير العراق وحافظت على وزارة النفط ولم تصب بأذى ،أما المشاكل البيئية من (تلوث. وتدهور. واختلال توازن) فهي موجودة في كل المفاصل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. أبقيت حقوق للبيئة ؟![1]... ما هي الفائدة المرجوة من دخول الشركات العملاقة الأمريكية وغيرها منذ اكثرمنذ أربع سنوات على الأقل؟!..

١-استنزاف للموارد الطبيعية.

٢- تحجيم دور الصناعات الوطنية.

٣- فتح الأسواق العراقية لسلع دول الجوار دون وضع تعريفة جمركية على السلع المستوردة.

٤- تفشي الأمراض نتيجة التلوث والفقر الذي أصاب البلد.

٥- تفشي الرشوة نتيجة الحرب ووجود الفوضى وظهور تجار الحروب واستغلال الناس من قبلهم.

٦- تفشي حالات السرقة وفي حالة عدم وجود الدخل ، يذهب البعض ليقتل الأبرياء بأسماء شتى وشعارات رنانة، لأنه اكتسب عادات استهلاكية

---

(١)(الرفاعي، ٢٠٠٦: ٢٩-٣٥.).

جديدة وفي حالة عدم توفر الدخل الكافي يلجأ إلى الطرق غير السليمة لأنه لا يملك من الدخل ليستهلك ويشبع رغباته كما علمه النظام الاقتصادي الوضعي.

٧- أما الفساد الإداري فحدث ولا حرج.

٨- عادات استهلاكية جديدة.

٩- ضعف الترابط العائلي.

١٠- ضعف التماسك الاجتماعي.

١١- ضعف الانتماء الوطني. نتيجة تجنيد مجموعات وأحزاب لغرض الإفساد في الأرض. ألم تكن كل هذه النقاط السابقة اعتداء على حقوق البيئة؟.

إذن الديمقراطية وسيلة فنية لتمرير مصالح هذه الشركات سواءً كانت مشروعة أم غيرمشروعة ، والخيار هو ليس خيار الجماهير بل خيار الشركات كل هذا يخضع لقانون اقتصادي هو قانون تحليل الكلفة والعائد .

في عام ١٨٧٦ علق رئيس الولايات المتحدة الامريكية (راذرفورد هايس) على حكومته بقوله:(إنها حكومة شركات ،تديرها شركات، من أجل الشركات)[1].

وفي بيئة أواخر القرن التاسع عشر المضطربة والفاسدة فساداً مكشوفاً، كانت الشركات الأمريكية الكبيرة قادرة فعلاً على أن تشتري التشريع، وقد وصف هذا الوضع (ماثيو جوزيفسون) في دراسته القيمة عن بواكير الرأسمالية في كتابه المسمى البارونات اللصوص.

((لقد حولت صالات التشريع إلى سوق تتم فيه المساومة على ثمن الأصوات, والقوانين التي وضعت للتنظيم تباع وتشترى)).

وبعدما يزيد على مائة سنة يبدو الوضع مماثلاً بشكل عام ليس في الولايات المتحدة وحدها التي لها تاريخ في الفساد واضح المعالم وسياسة تستخدم فيها أموال

(١)(هيرتس ،٢٠٠٧، ١٢٣).

الحكومة لشراء الأصوات وإنما في بلدان أخرى أيضاً ونحن في الألفية الثالثة نجد أن العالم كله عالم شركات دولية من أجل شركات دولية والمشكلة واحدة ولكن مداها الجغرافي أسوأ بكثير فقد بدأت الشركات في الواقع تفرض بالقوة في جميع أرجاء العالم حدود ما يسمح للسياسيين أن يفعلوه وما لا يسمح[1].

إذا كان هذا هو حال شركات متعددة الجنسيات قبل مائة سنة فما بالك بحقوق البيئة اليوم (تلوث – تدهور-اختلال توازن). وفي كل المفاصل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٤-٢-٦ الاقتصاد الإسلامي:

إن الأدلة الشرعية ترتكز على آيتين كريمتين من القرآن الكريم في موضوع الشورى هما:

١- قال تعالى (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ)[آل عمران: ١٥٩].

٢- (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ)[الشورى: ٣٨] وقد استخدمت الشورى في كثير من المجالات منها:

١- المجال السياسي الدنيوي وكان مشاورته (صلى اللـه عليه وسلم) لأصحابه في أمور الحرب والبعوث ونحوه. ويمكن جمعها تحت اسم التدبير السياسي بشقيه المدني والعسكري .

٢- قضايا بين التعميم والتخصيص .

٣- الشورى في تنزيل الأحكام القطعية .

٤- الشورى في الأحكام الاجتهادية والخلافية .

(١)(هيرتس ٢٠٠٧، ١٢٣-١٢٤).

٥- الشورى في القضاء .

٦- الشورى في تنظيم الشورى[١] .

إن تجربة الشورى في عهد الخلافة الراشدة مليئة بالأمثلة الحية وحتى إلى آخر الخلافة الإسلامية، فمثلاً لما ثقل المرض بأبي بكر رضي الله عنه أشرف من كوة فقال : أيها الناس، أني قد عهدت عهدا ، أفترضون به؟ فقال الناس :رضينا ياخليفة رسول الله .فقام علي رضي الله عنه، فقال: لا نرضى حتى يكون عمر قال فأنه عمر[٢] ..

فمثلاً هناك الشورى في البعد الأسري: ففي الآية الكريمة (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (٢٣١) وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكُمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (٢٣٢) وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)[البقرة: ٢٣٢ – ٢٣٣].

في الآية الثانية جاء ذكر الشورى صريحاً (عن تراض منهما وتشاور) وفي الآية الأولى جاء ضمنياً (إذا تراضوا بينهم بالمعروف). وفي الحالتين لا يقع التراضي الحقيقي إلا بعد تحاور وتشاور، وعلى أساس من المعروف، بما يعنيه من خير وإصلاح وتعقل وإنصاف[٣].

---

(١)(الريسوني ،٢٠٠٧، ٢٥-٣٧).

(٢)(الريسوني ،٢٠٠٧ :٧٢).

(٣)(الريسوني، ٢٠٠٧، ١٧).

أما في البعد الاقتصادي: إن لجوء الخليفة إلى استشارة أهل السابقة من كبار الصحابة في فقه الأحكام ومصادر الشرع واستجابتهم بإخلاص والنصح له يؤكد أن أهل الشورى لهم مواصفات خاصة تميزهم، فالذين يستشارون هم أهل الفقه والفهم والورع والدراية. ثم يبقى القول إنما حدث بصدد قرار عدم تقسيم الأراضي في العراق (في زمن الفاروق عمر بن الخطاب (رضي اللـه عنه)) يظل نموذجاً سار عليه الصحابة في كيفية التعامل وفق آداب الحوار وأخلاقيات مناقشة القضايا كما قال (أن الحاكم فرد في هيئة الشورى، وأعلن الثقة في مجلس شورى الأمة، خالفته أو وافقته، والرد إلى كتاب اللـه ،فقد قال (رضي اللـه عنه) : إني واحد منكم كأحدكم وأنتم اليوم تقرون بالحق، خالفني من خالفني، ووافقني من وافقني، ومعكم من اللـه كتاب ينطق بالحق) [1].

أما في البعد العسكري: بعد أن جمع رسول اللـه (صلى اللـه عليه وسلم) معلومات دقيقة من قوات قريش سار مسرعاً ومعه أصحابه إلى بدر ليسبقوا المشركين إلى ماء بدر، وليحلوا بينهم وبين الاستيلاء عليه، فنزل عند أدنى ماء من مياه بدر، وهنا قام الحباب بن المنذر وقال: يا رسول اللـه، أرأيت هذا المنزل، أمنزلاً أنزلك اللـه، ليس لنا أن نتقدم ولا نتأخر عنه؟ أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ قال: ((بل هو الرأي والحرب والمكيدة))، قال: يا رسول اللـه فانه ليس بمنزل، فانهض يا رسول اللـه للناس حتى تأتي أدنى ماء من القوم – أي جيش المشركين – فننزله ونغورنخرب – ما وراءه من الآبار، ثم نبني عليه حوضاً فنملؤه ماءً ثم نقاتل القوم، فنشرب ولا يشربون، فأخذ النبي (صلى اللـه عليه وسلم) برأيه، ونهض بالجيش حتى أقرب ماءً من العدو، فنزل عليه، ثم صنعوا الحياض، وغوروا ما عداها من الآبار وهذا يصور مثلاً من حياة الرسول (صلى اللـه عليه وسلم) مع أصحابه، حيث كان أي فرد من أفراد هذا المجتمع يدلي برأيه، في

---

(١)(الصلابي، ٢٠٠٦، ٢٥٤).

أخطر القضايا ولا يكون في شعوره احتمال غضب القائد الأعلى. إن هـذه الحريـة التـي ربىّ عليها رسول الـلـه (صلى الـلـه عليه وسلم) أصحابه، مكنت مجتمعهم من الاستفادة من عقـول جميـع أهل الرأي السديد والمنطق الرشيد[1].

فهاهنا أيضاً تجد الشورى قد أخذت مجراها بكل صدق وبكـل عفويـة، في أجـواء تملؤهـا الصراحة والبراءة، وليس فيه شكوك ولاظنون ولا اتهامـات، فـأبو بكـر اسـتخلف عمـر، وأبـو بكـر أستشار في هذا الاستخلاف أعيان المهاجرين والأنصار، ثم عرض الأمـر عـلى مـن تيسر مـن عامـة المسلمين إن التجربة الشورية قد اتسمت في تلك المرحلة بما يأتي:

١- الحضور القوي والمؤثر للممارسة الشورية.

٢- الحرية الكاملة في التفكير والتعبير والمبادرة.

٣- الصدق والصراحة والنزاهة والثقة.

٤- البساطة والمرونة التنظيمية في ممارسة الشورى، بما يتلاءم مع طبيعـة العلاقـات القائمـة على البساطة والصدق والوضوح ودون إخلال بجوهر الممارسـة الشـورية، في هـذا لا يمكـن تمريـر مصالح الأقلية التي تلحق الضرر بالأكثرية كما تفعل الدول والحكومات الحديثـة في الغـرب تمـرر مصلحة الشركات على مصلحة المجتمع، وتعود المنفعة بالدرجة الأولى لصـالح الشركات العملاقـة (عوائل فقط). الأقلية تفوز باللذات وتساوي مايقرب من ٢٠% و٨٠% لا يحسب لهم أي حسـاب يعاملون كأنهم سلع تباع وتشترى في السوق (سوق العمالة)[2].

٤-٢-٧ المقاصد والفوائد من الشورى:

١- الوصول إلى الصواب والأصوب.

٢- الخروج من الأهواء والمؤثرات.

---

(١)(الصلابي، ٢٠٠٦، ٣٩٧-٣٩٨).

(٢)(مارتن - الدشومان ،١٩٩٨، ٢٠).

٣- منع الاستبداد والطغيان، فالاستبداد داء والشورى وقاية ودواء.

٤- تعليم التواضع.

٥- إعطاء كل ذي حق حقه.

٦- إشاعة جو الحرية والمبادرة.

٧- تنمية القدرة على التفكير والتدبير.

٨- تقوية الاستعداد للتنفيذ والتأييد.

٩- الألفة والوحدة.

١٠- تحمل التبعات السيئة[١] .

هل أن الشورى تعطي حرية للمشاركة في قرارات جذب الاستثمار أم لا؟! وهذا يساعد على إعطاء أكبر فرصة لوضع قرارات تكون لصالح البلد أكثر من كونها لصالح المستثمر الأجنبي المباشر والتفكر في جذب الشركة التي تعطي أكثر للبلد المضيف والتي تؤثر في حقوق البيئة أقل ما يمكن، وتأتي بأقل قدر من المشكلات البيئية في كل المفاصل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومشاركة أكثر عدد ممكن من ذوي الاختصاصات وذوي الخبرة في القرارات المهمة وقرارات الاستثمار الأجنبي المباشر مهمة جداً في كافة المفاصل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أما الآن فيشترك في صنع القرارات كثير ليسوا من ذوي الاختصاص ولايهمهم المسألة لأنه قد يكون موظف ولايعير أهمية كبيرة للموضوع حتى أنه لا يعرف التبعات التي تخلفها هذه الشركات العملاقة من آثار بيئية مختلفة في جميع المفاصل.

---

(١)(الريسوني ،٢٠٠٧، ٣٧-٤٩).

المبحث الثالث

عولمة الإعلام والثقافة

٤-٣-١ ما العولمة:

تشير الأنكتاد إلى أن العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل , حيث تتمثل أولى هذه المراحل في التجارة الدولية, أما المرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينيات, فقد تمثلت في الاندماج المالي الدولي، وفي بداية الثمانينات بدأت المرحلة الثالثة[١]. والمقصود هنا، التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، دون اعتداد بالحدود السياسية للدول أو انتماء لوطن محدد أو لدولة بعينها دون غيرها من الدول[٢].

ويتمثل الاختلاف الرئيس بين العولمة والتدويل، في أن العولمة تنصرف إلى العمليات التي تقلل أو تلغي التدويل، في حين يشير التدويل إلى العمل الجماعي، وتتميز العولمة بظاهرتين هما:

١- المدى أو النطاق: وهي مجموعة من العمليات التي تشمل معظم أنحاء العالم أو تعمل على النطاق العالمي ومن ثم ينصرف هذا المفهوم إلى البعد المكاني.

٢- الكثافة أو العمق: وتتضمن زيادة مستويات التفاعل والترابط والاعتماد المتبادل بين المجتمعات والدول التي يتكون فيها المجتمع العالمي، ومن ثم فإن العولمة تتضمن البعد المكاني، بالإضافة إلى زيادة الاتجاه نحو تعميق العمليات العالمية[٣].

---

(١)(Unctad,1991:1)

(٢)(عبدالله، ١٩٩٥، ١).

(٣)(صقر، ٢٠٠١، ٨).

٤-٣-٢ العوامل والأسباب التي أدت إلى العولمة:

هناك عدة عوامل ولكن نكتفي بالاقتصادية منها:

١- انخفاض القيود على التجارة والاستثمار :

بدأت الدول بعد الحرب العالمية الثانية تخفض من وطأة الحماية ، وأصبحت هذه الدول تعتمد على الضرائب الجمركية في تنظيم التجارة وفي ظل رعاية (الجات) تم تحقيق تقدم في تحرير التجارة الدولية ، في بعض المجالات[١]

٢- التطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي:

إن ما حققته الدول النامية من نمو في الحقبة السابقة والحالية يعد كأحد أهم الأسباب للعولمة، فقد ارتفع نصيب دول شرق آسيا في الحقبة من ١٩٦٥-١٩٨٨ من الناتج المحلي الإجمالي للعالم من ٥% إلى ٢٠% ومن الناتج الصناعي العالمي من ١٠% إلى ٢٣%, ربما لأن الدول النامية تعد أحدى القوى الدافعة للعولمة، حيث زاد نصيب التجارة (الصادرات والواردات) من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية، وتعود زيادة تكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي إلى ما قامت به الدول النامية من تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والذي عدَّ نقلة في استراتيجيات التنمية، وذلك بالانتقال من استراتيجية ذات التوجه الداخلي والتي تنفذ سياسات الاحلال محل الواردات وتهدف إلى تقليل الاعتماد على العالم الخارجي والتي تؤدي إلى تشجيع الصادرات، بالإضافة إلى ما تم من إعادة توطين لبعض عمليات الإنتاج في الدول النامية .وذلك نتيجة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستراتيجيات الانتاج العالمي لشركات متعددة الجنسيات، لأن الدول النامية بيئة مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر لما فيها من ميزات وهذا الاستثمار حتما سيؤدي إلى مشاكل بيئية في المفاصل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[٢] .

---

(١)(البنك الد ولي ،١٩٨٧، ١٣٥).

(٢)(صقر ،٢٠٠١، ١٢).

٣- تكامل الاسواق المالية الدولية :

إن الحركة الدولية لرأس المال، تعد أحد المظاهر الأساسية للتكامل المالي الدولي، وأن صورة الحركة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفرض كفاءة الأسواق المالية الدولية، حيث تعد الأسواق هي القناة التي تتدفق خلالها الأدوات المالية المختلفة عبر مختلف دول العالم، كما حدث تزايد في تكامل الدول النامية مع النظام المالي الدولي، نظراً لتحرير الأسواق المالية للدول المتلقية والدول المصدرة لرأس المال، كما ألغت كثير من الدول النامية القيود على المدفوعات بالنسبة للحساب الجاري والحركة لرؤوس الأموال نشطت الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية وهذا أدى بالتالي إلى المشاكل البيئية نتيجة الاستثمار غير الرشيد للموارد الطبيعية وسياسات العولمة[١].

٤- زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر :

يوضح تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ١٩٩٧ الصادر عن صندوق النقد الدولي مؤشرات أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، فابتداء من منتصف الثمانينيات بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم في الزيادة، وبلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الصناعية أكثر من أربعة أمثاله ما بين ١٩٨٤-١٩٩٠. إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة جاء نتيجة بحثه عن فرص استثمارية تدر عائدآ أعلى من بلد الأم وتخلصاً من الضرائب والمشاكل البيئية في البلد الأم[٢].

---

(١)(صقر ،٢٠٠١، ١٣).
(٢)(صندوق النقد الدولي، ١٩٩٧).

٥- التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات :

إن التغـيرات التكنولوجيـة تعـد أحـد محركـات العولمـة وأن دور التقـدم التكنولـوجي في المواصلات والاتصالات أدى إلى تسارع عمليات العولمة، وكذلك حدث انخفاض كبـير في تكـاليف النقل والاتصالات، الأمر الذي أسهم في التقليل من عقبة الحدود الجغرافية وكان لـه دور كبـير في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة نتيجة بحثه عن فرص بديلة وبسرعة فائقة وإن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الـدول المضـيفة حـتما سـتؤدي إلى المشـاكل البيئيـة ولا يمكـن صيانة حقوق البيئة بصورة صحيحة من قبل المستثمر الأجنبي المباشر لأنه أصلاً هـرب مـن البلـد الأم بسبب المشاكل البيئية والبحث عن فرص بديلة[1].

٤-٣-٣ آثار العولمة:

لكل شيء آثار موجبة وأخرى سالبة وكـذلك للعولمـة. إن زيـادة تكامـل الـدول الناميـة في الاقتصاد العالمي ربما يمثل اهم فرصة لزيادة الرفاهية لكل من البلدان النامية والمتقدمة في الأجل الطويل. وأما صندوق النقد الدولي فهو يطرح مزايا عديدة منها:

١- التخصص.

٢- توسيع نطاق الأسواق عن طريق التجارة.

٣- إمكانية زيادة المدخرات المالية.

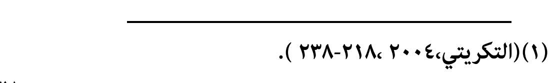
٤- زيادة الكفاءة نتيجة لزيادة المنافسة بين الشركات.

٥- التشجيع على التكنولوجيا والتعلم.

وأيضا هناك سلبيات منها.

١- انخفاض الطلب على العمالة غير الماهرة.

٢- زيادة البطالة.



(١)(التكريتي،٢٠٠٤ ،٢١٨-٢٣٨).

٣- الحد من قدرة السلطات في التحكم في سياستها الاقتصادية.

٤- انخفاض أنماط الحياة للأفراد وتوقعاتهم للمستقبل.

وإذا كانت التوقعات بصفة عامة تتمثل في أن زيادة الاعتماد الاقتصادي العالمي المتبادل يترتب عليه زيادة إنتاجية وتقديم مستويات معيشية أفضل، إلا أن زيادة ارتباط الاقتصاد بالأسواق المالية الخارجية والاختلالات الأخرى، يؤدي إلى الأزمات الاقتصادية في إحدى الدول الكبرى. وتظهر آثارها في الحال عبر الكرة الأرضية مع إمكانية حدوث آثار مدمرة بيئية على تلك الدول، والتي لا تستطيع مواجهة الأزمات والمشاكل القادمة من الخارج[1].

٤-٣-٤ عولمة الإعلام:

هناك تياران بشأن العولمة:

١-التيار الأول: يعرف العولمة على بأنها مزيد من التركيز في ملكية وسائل الإعلام والتكامل الرأسي والتكنولوجيا الجديدة وتخفيف القيود ومن شأن هذا خلق فرص جديدة أمام المستهلكين، وتخفيض تكلفة التكنولوجيا وخلق فرص جديدة للعمل، فالتنافس سيصبح من مصلحة المستهلك (جمهور المتلقين) في ظل استمرار الصراع بين الرأسمالية العالمية (الشركات الكبرى متعددة الجنسية) والدولة القومية في مجال الثقافة والإعلام.

٢- التيار الثاني: يعارض بشدة عولمة الإعلام ويرفض ما يقال عن إيجابياتها، وينظر إليها باعتبارها نفياً للتعددية الثقافية وتسييداً لقيم الربح والخسارة وآليات السوق في مجالات الاعلام والاتصال والمعلومات ، علاوة على الإعتداء على حرية وسائل الإعلام والحق في الاتصال وتقويض سلطة الدولة لصالح الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية.

(١)(صقر ،٢٠٠١، ١٧).

إن عولمة الإعلام هي الزيادة الضخمة في الإعلان، وبخاصة الإعلان عن السلع الأجنبية، والتركيز على ملكية وسائل الاعلام الدولية، وبالتالي انخفاض التنوع والمعلومات مقابل الزيادة في التوجه المعلن، إن العولمة هي التوسع في التعدي على القوميات من خلال شركات عملاقة شاملة ومستبدة يحركها أولا الاهتمام بالربح وتشكيل الجمهور وفق نمط خاص حيث يدمن الجمهورأسلوب حياة قائمة على حاجات مصطنعة مع تجزئة الجمهور وفصل كل فرد عن الآخر ، لا يدخل الجمهور الساحة السياسية ويزعج أو يهدد نظام القوى أو السيطرة في المجتمع عملية تهدف إلى التعظيم المتسارع والمستمر في قدرات وسائل الاعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات بفضل ماتوفره التكنولوجيا الحديثة والتكامل والاندماج بين وسائل الاعلام والاتصال والمعلومات، وذلك لدعم عملية توحيد ودمج أسواق العالم من ناحية ،وتحقيق مكاسب لشركات الاعلام والاتصالات والمعلومات العملاقة المتعددة الجنسية على حساب تقليص سلطة الدولة ودورها في المجالين الإعلامي والثقافي من ناحية أخرى[١]

٤-٣-٥ أبعاد العولمة:

١- التكامل والاندماج بين وسائل الإعلام الجماهيري وتكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات, فمع تطور الحاسبات وشبكات الهاتف، وشبكات المعلومات، واستخدام تكنولوجيات البث الفضائي ظهرت تكنولوجيا الاتصال المتعدد الوسائط، وتكنولوجيا الاتصال التفاعلي بتطبيقاته المختلفة ولعل أشهرها شبكة الانترنت وتتشابه وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات مع وسائل الإعلام الجماهيرية التقليدية إلا انها تتميز بالتفاعلية.

---

(١)(شومان ،١٩٩٨ ، ١٦١).

٢- إعادة تعريف الإعلام أو الاتصال الجماهيري تفتح ثورة تكنولوجيا الاتصال آفاقاً جديدة لاستخدامات ووظائف جديدة للاتصال، كما تحطم هذه الثورة الفواصل التقليدية بين الإعلام والاتصال الجماهيري من جهة والاتصال الشخصي من جهة ثانية.

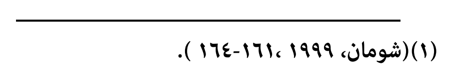
٣- تزايد أهمية اقتصاديات الاعلام والاتصالات والمعلومات في إطار التكامل والاندماج بين وسائل الاعلام الجماهيري وتكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات ظهر مايعرف بقطاع الاتصالات الترفيهي.

٤- تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات يمكن القول أن الأرباح المغرية التي يؤمنها قطاع الاتصالات المعلوماتي الترفيهي قد جذبت العديد من الشركات العملاقة متعددة الجنسية إلى توجيه استثماراتها إلى هذا القطاع ، من جانب آخر فإن تكنولوجيا البث الفضائي عبر الأقمار الصناعية قد شجعت الكثير من شركات الاتصال المعلوماتي الترفيهي للعمل عبر الحدود وتنويع أنشطتها، فضلا عن الاندماج وتكوين كيانات اقتصادية أكبر.

والواقع أن تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية وسعيها المستمر نحو الاحتكار والتركيز أصبح من معالم العولمة، حيث بلغ نصيب رأسمال الشركات متعددة الجنسيات في الانتاج المحلي الخام في العالم ٣٠%عام [(١)]١٩٩٥.

٤-٣-٦ أهم سمات عمل شركات الاعلام والاتصال والترفيه العملاقة:

١- هيمنة الشركات الأمريكية على قطاع الإعلام والاتصال. والمقصود بالهيمنة هنا السيطرة على الملكية والمحتوى وتوجهات المضامين وتعمل هذه الشركات وفق آليات السوق والإنتاج الضخم لكي تنشر أو تستهلك على نطاق واسع بين أكبر عدد من المستهلكين وبالتالي تخفض تكلفة الإنتاج. لذلك قد لا تراعى هذه الشركات القيمة الفكرية أو الثقافية للمضامين والبرامج المنتجة،



(١)(شومان، ١٩٩٩ ،١٦١-١٦٤).

ولكنها تركز على الشكل والجاذبية، فشركات الإعلان والترويج تتكامل مع شركات الإنتـاج السـلعي على شكل تعايش بغض النظر عن مصداقية الإنتاج وما يلحقه من ضرر بيئي.

٢- التكامل الرأسي.

٣- العلاقة بين الشركات الإعلامية المتعددة الجنسيات والوطن الأم.

٤- العمل عبر وكلاء محليين.

٥- الدور الجديد للدولة في النظام الإعلامي الدولي.

أن قوة الدولة تستمد من ثلاثة عناصر مهمة:

أ- القوة العسكرية.

ب- القوة الاقتصادية.

ج- قوة السيطرة على الرأي.

ومع تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال الدولي بعد الحرب العالمية الثانيـة حفلـت أدبيـات الإعلام والعلاقات الدولية باجتهادات شتى في تكييف العلاقة بين الإعلام وقوة الدولـة، ودورهـا في النظام الدولي، وإن الاتصال الجماهيري والحدود والقـوة العسـكرية وعـدد السـكان مـن عنـاصر الدولة وأوضح Alleyne أن الاتصالات والقوة أصـبحا مـرتبطين، لأن الاتصـالات أصـبحت مصـدراً يمكن استخدامه في ممارسة القوة وأن بعض الدول في النظـام الـدولي تحـاول السـيطرة عـلى دول أخرى من خلال التأثير على سياساتها الخارجية، مـن خـلال تصـدير واسـتيراد تكنولوجيـا الاتصـال والأنشطة الاتصالية والبرامج وغيرها[١].

٦- توسيع الخيارات والبدائل الاعلامية المتاحة أمام الجمهور[٢].

---

(١) (Alleyne ,1995 ,4).

(٢)(شومان ،١٩٩٩، ١٧١).

٤-٣-٧ عولمة الثقافة:

هو تغير منظومة القيم الاجتماعية والثقافية للشعوب إلى نمط تتقارب فيه القيم إن لم تكن تتطابق، فما زالت هذه القيم تشكل الثقافة السائده طالما لم تتغيرالمنظومة القيمية للمجتمع ، فإن طرأ التغير على هذه المنظومة تحولت الثقافة السائدة إلى ثقافة بائدة.(١) ومن هنا فالثقافة العالمية ليست شيئاً سوى الثقافة الغربية أو هكذا يراد لها أن تكون ثقافة تعمم بشكل أممي، وذوق واحد يفرض على جميع البشر ، تلغى فيها الاختلافات والتمايزات الحضارية ،فباسم التعددية العالمية وبإسم الثقافة الإنسانية يتم التعدي على الثقافات غير الغربية ، وتجاوز الخصوصية الاجتماعية. والأنماط التي يراد عولمتها هي:

١- الأنماط الاقتصادية:

ويراد بها العولمة الاقتصادية وأن هدف العولمة الاقتصادية هو سلعنة العالم وتحويل أفراده إلى مستهلكين للسلع والخدمات التي تروج على النطاق العالمي ويستند التراكم الرأسمالي المعولم على أساس الاحتكار التكنولوجي والمالي والمعلوماتي والخدماتي من قبل عدد قليل من الشركات العابرة للحدود في الوقت الذي تتراجع فيه القوة التفاوضية للعمال والنقابات العمالية في كل دول العالم بما في ذلك النقابات العمالية في الدول الصناعية المتقدمة التي تكن أكثر قدر من العداء للعولمة(٢)

٢- الأنماط الاجتماعية :

إن من أبرز سيئات العولمة في المجال الاجتماعي هو كشف حيل المكاسب الاجتماعية القديمة وتبيين الحقيقة الناصعة من تدهور للقوة الشرائية لكثير من الفئات الاجتماعية وازدياد نسبة البطالة والفقر، أما عن شكل الأسرة فهي

---

(١)(حسن العايد، ٢٠٠٣،٢٤).
(٢)(عبدالله ،١٩٩٩، ٦٩).

مفككة واتجاه العلاقات الأسرية نحو التدهور نتيجة العولمة التي تريد أُسر مفككة همها إشباع البطون قال تعالى: (وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ)[الأعراف: ١٧٩].

فما أصاب الطبقة الوسطى من ضمور ونسف لقاعدتها الاقتصادية ونمطها المعيشي، يجعل المرء يتساءل أولاً عن مآل الدولة ، وثانياً عن مصير النظام الديمقراطي في المجتمعات الليبرالية .

أما في البلدان النامية – أوفي جلها على الأقل – فقد أصبحت خاضعة لإملاء أممية رأس المال، وأداتها الفعالة: المنظمات المالية والاقتصادية الدولية، وأضحى دور أصحاب السلطة فيها يشبه دور رجال المطافئ الراكضين في جميع الاتجاهات لإطفاء الحرائق، حرائق البطالة : والإرهاب، العنف، الأوبئة القاتلة، الجريمة وعصابات المافيا.

أما الديمقراطية، فهي الضحية الأولى لهذه الأزمات المستعصية[١]،

٣- الأنماط السياسية:

إن القوى العظمى الوحيدة في العالم لاتتبنى قضية الديمقراطية وحقوق الانسان كرسالة أخلاقية عالمية، بل تتخذها كأداة لخدمة مصالحها وسياساتها الخارجية، وأكثر من هذا فإن هناك من يشكك في أهلية الولايات المتحدة لتقديم النموذج للنظام الديمقراطي الذي تحتذيه الدول الأخرى فالتبشير بالقيم الديمقراطية والدعوة إليها شيء وتطبيقها على الأرض شيء آخر، لاسيما وأن هناك العديد من الدول لاتزال تحكمها ديكتاتوريات مدنية أوعسكرية ، بعضها يأخذ الديمقراطية كديكور أو واجهة في الوقت الراهن[٢] .

---

(١)(الحبيب الجنحاتي، ١٩٩٩ ،٣٢)

(٢)(ابراهيم ،١٩٩٩: ٢٠٩).

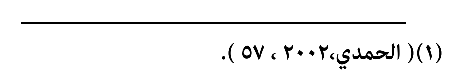
٤-٣-٨ أهداف العولمة الثقافية:

لابد من توضيح حقيقة وهي أن الاستعمار الجديد لايكتفي بمجرد السيطرة الاقتصادية ولايفرض التبعية الاقتصادية على البلدان الأخرى، وإنما يهدف إلى طمس الهوية القومية والثقافية وإلغاء دور الدولة في قيادة المجتمع وإلى تمييع وربما نسف الجذور الاجتماعية وأي فك الرابطة التي تصل الشعب بماضيه وبأصول هويته، والهوية غالباً ما تكون هوية قومية دينية، مستخدماً في ذلك مختلف الأنشطة. و أما فعاليات الثقافة والفنون من صحافة وإذاعة وتلفزة فضائية وأفلام سينمائية وفيديو وتسجيلات فتعمد إلى نشر ما نسميه بالثقافة العالمية الجديدة إلى جانب عادات المأكل والمشرب والملبس.

وتعد الظاهرة الأخطر في عصرنا وحياتنا اليومية هدم القيم الوطنية والتراث القومي للأمم وتخريب طموحاتها الوطنية وفق آليات للتدمير الذاتي، وبناء علاقات مادية بين الأفراد وبينهم وبين المجتمع بدل العلاقات الإنسانية، وبذلك تعمل على ظهور نمط من المجتمع الاستهلاكي يرتكز على اختزال علاقات الإنسان بأخيه الإنسان في حدود علاقات مادية تحيط الإنسان بالأشياء على وفق قاعدة تحليل الكلفة والعائد، وهي علاقة صامتة لا مجال فيها للتحاور والتفاعل ولذلك فإن خطورة العولمة تكمن باعتبارها بمثابة حرب شرسة تخوضها بلدان الجنوب والشعوب النامية في سبيل البقاء والحفاظ على هويتها القومية وتراثها الأصيل، وأن مخاطرها على خصوصية الشخصية الاجتماعية والتأريخية للشعوب[1] ومن الأمثلة على وسائل الاعلام والثقافة وعلاقتها بالعولمة:

١- العولمة والتلفزيون:

يعد التلفزيون أوسع وسائل الاتصال بالجماهير انتشاراً وأكثرها وأشدها خطراً في الوقت نفسه ، وذلك بفعل طبيعة الخصائص التي يتوفر فيها وتجعل منه



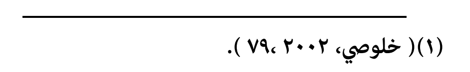
(١)(الحمدي،٢٠٠٢ ، ٥٧).

بؤرة جذب واستقطاب على نطاق عام، حيث يقاس جمهوره المشاهد بالملايين وينتمي إلى شرائح اجتماعية ومستويات ثقافية وفئات عمرية مختلفة، إن من أبرز إسهامات التلفزيون بالنسبة للحياة الأمريكية هو استهلاك الوقت.

إن الرئيس الفرنسي الراحل (شارل ديغول) قد أكد على الدور السياسي للتلفزيون حين قال (لقد غير التلفزيون من شكل الديمقراطية بإنشاء صلة مباشرة بين الشعب وقادته)[1] إن أغلب ما تصدره دول الشمال من برامج تلفزيونية على شكل أعمال درامية وأفلام ومسلسلات وبرامج ترفيهية وأفلام كارتون وتدور أغلب البرامج الدرامية والأفلام (ولاسيما الأمريكية منها) في دائرة العنف والجنس والجاسوسية، مع تأكيد متعمد على تكريس هذا النمط من الأعمال بهدف تخريب وعي وذوق المشاهد وانتزاعه من مواقع الإحساس بالمواطنة والشعور بالمسؤولية، والقذف به إلى مواقع التحلل والاغتراب والشعور بالتخلف والدونية، وتسعى إلى تخدير تفكيره حين تشغله تماماً وتستهلك وقت فراغه لتبعده عن آلية ممارسة تستفز وعيه.

٢- العولمة والسينما :

إن العولمة تسعى إلى إثارة رعب البشر من القادم ،الذي لن يخلصهم منه سوى (نموذج السوبرمان الغربي) ذلك بحسب ما تفضي إليه مفاهيمهم، وكذلك مفهوم القدر المتجلي فهم وحدهم القادرون على تحقيق الانتصار على كل مصادر ارعاب البشرية. ولعل تسمية الأفلام الصفراء التي أطلقها (دوغلاس كيلز) على كثير من الأفلام الأمريكية تلقي الضوء على مانذهب إليه. ومن الأفلام التي يشير إليها (حرب النجوم) لجورج لوكاس على وجه التحديد، وهي السلسلة التي اطلقها المخرج عام ١٩٧٧ ليقصف وجدان المتفرج الامريكي بحسب تعبير (كيلز) نفسه وذلك عبر تماشيها المكشوف مع الخطاب السياسي.



(١)(خلوصي، ٢٠٠٢، ٧٩).

صحيح إن مثل هذه السلسلة وسواها هي من أفلام الخيال وتعد في نظر أصحاب رؤوس الأموال تجارة مربحة، وإنها في نظر الكثير من الأمريكيين من المتفرجين مكان لنسيان المتاعب والتسلية وصحيح إن من بين الأسباب لإنتاج مثل هذا النوع من الأفلام السبب الاقتصادي الذي يرتبط بسرقة ما في جيوب المتفرجين الذين لم تعد تجذبهم قصص المغامرات العادية أوقصص الحب المتعارف عليها، إلا أنه ليس السبب الأهم، فالسينما ليست سلعة فقط وإنما لها رسالتها.

ولعل الحرب على جبهتها لتدمير وجدان الشعوب، أو السيطرة على هذا الوجدان تفوق أية حرب أخرى. ومن الأفلام التي تدمر الوجدان أفلام الجنس، فهي إعادة تركيب العلاقة من مودة ورحمة وأسرة إلى متعة لانهاية لها وهي مفتوحة بلا قيد ينظمها ولاشرط يحد منها، وهو منطلق اقتصادي لقتل مفهوم الحلال والحرام[١] .

٣- عولمة الرياضة: أن موقع الرياضة من العولمة تتحدد بجانبين أساسيين:

أ- تحكم الشركات العملاقة والأجهزة والأدوات الواسعة الانتشار وبخاصة دخول التكنولوجيا الحديثة، بدأت تدخل في المجال الرياضي بصورة واسعة وتسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى تسويق بضاعتها بأعلى الأسعار مستغلة نجومية أبطال الرياضة كمادة للترويج.

ب- أن القوانين والأنظمة والتنظيمات الإدارية وجدت منذ زمن بعيد فقد كانت مستخدمة سنة ٧٧٦ ق.م لكن الخطورة تكمن في عولمة الرياضة في:

١-العمل على غربيه الاتحادات الدولية، وبخاصة اتحاد العاب القوى لتغير المقاييس المستخدمة حالياً على وفق نموذج واحد، وإلغاء الكثير من الفعاليات الرياضية من ذاكرة الشعوب.

---

(١)(يوسف ، ٢٠٠١ ، ٨٧).

٢- تتعامل الشركات الغربية في مجال تسويق الرياضة وتنظر إليها كسلعة تباع وتشترى هذه واحدة من التحديات الكبيرة التي تواجه الرياضة وبالتالي ستفقد القيمة الإنسانية التي بنيت عليها الرياضة منذ القدم[1]

٤-٣-٩ الاستثمار الأجنبي المباشر وعولمة الإعلام والثقافة:

بشكل عام فإن الشركات التي تسعى إلى نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر سوف تجد بيئة شاملة مصممة مسبقاً تتعايش مع أنشطة وقوانين هذه الشركات، ليس من أجل التقدم والرقي الاقتصادي والعلمي بل هو لإقصاء وتشويه الآخر وبالتالي إلغاء ثم تابِع دوني طرفي للمركز، لقد بث هذه الشركات سمومها على النحو الآتي:

١- هيمنة على قطاع الاعلام والاتصال والترفيه. من خلال السيطرة على الملكية والسيطرة على محتوى وتوجهات المضامين الاعلامية والثقافية باسم العولمة الإعلامية والثقافية.

٢- السباق المحموم والمتنافس حول التركيز على الأسواق.

٣- تغير منظومة القيم الاجتماعية والثقافية للشعوب. (طمس الهوية القومية والثقافية للأمم والشعوب). وفك الرابطة التي تصل الشعب بماضيه وبأصول هويته من خلال (تمييع وربما نسف الجذور الاجتماعية).

٤- فرض نمط ثقافي واحد هو الثقافة الغربية. (تكريس هذا النمط من الأعمال بهدف تخريب وعي وذوق المشاهد).

٥- القذف به إلى مواقع التحلل والاغتراب والشعور بالتخلف والدونية.

٦- استهلاك وقت فراغه لتبعده عن أية ممارسة تستفز وعيه.

٧- السعي إلى إثارة رعب البشر من القادم، وتفهيمهم أن المخلص هو أمريكا.

---

(١)(الربضي، ٢٠٠٢ ، ١٠٨- ١٠٩).

٨- قصف وجدان المتفرج على الأفلام مع الخطاب السياسي وجعلها في نظر المتفرج مكان لنسيان المتاعب والتسلية.

٩- إلغاء دور الدولة في قيادة المجتمع، وجعل الدولة الحارس الأمين لمصالح رجال الأعمال والشركات المتعددة الجنسية.

١٠- تعمد إلى نشر ما نسميه بالثقافة العالمية الجديدة وهي الثقافة الامريكية بالتحديد، إلى جانب عادات المأكل والمشرب والملبس.

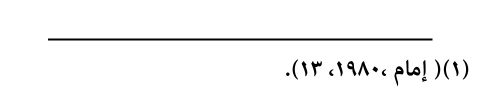
أليست هذه حرب شرسة من العولمة ضد دول الجنوب والدول النامية ؟! أليس من حق هذه الشعوب والدول البقاء على قيد الحياة والحفاظ على هويتها القومية وتراثها الأصيل ؟!

أليس هذا اعتداء صارخ على حقوق البيئة في كل المفاصل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟! وأنواع المشاكل البيئية .(تلوث - تدهور - اختلال توازن).

٤-٣-١٠ الاقتصاد الإسلامي:

تتجلي أهمية الإعلام الإسلامي من إدراكنا لحاجة الإنسانية إلى الإسلام وفهم حقيقة رسالته وضرورة تبليغها وهذا من أهم واجبات المسلمين. فمن العبث القول: إن الحق يظهر وحده دون جهد إعلامي أو دعوة شارحة مفسرة ، لذا كان الإعلام الإسلامي ضرورة حتمية تمثل جانباً مهماً من جوانب الدعوة الإسلامية حتى يكون الكافر بعد ذلك قد كفر عن بينة[1].

وبذلك يتحقق قوله تعالى (مَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا)[الإسراء: ١٥].



(١)(إمام ،١٩٨٠، ١٣).

وقوله تعالى ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ وَلَكِنْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[الأنفال:٤٢].

٤-٣-١١ خصائص الإعلام الإسلامي :

إن للإعلام الإسلامي خصائص وميزات تميزه عن باقي أنواع الإعلام وأهمها:

١- أنه إعلام **عقائدي ملتزم** وله رسالة إن نظرية الإعلام الإسلامي لابد أن تعكس العقيدة الإسلامية بشكل فاعل ومؤثر وليس مجرد عبارات تردد، وقد أكد ذلك المؤتمر الاول للإعلام الإسلامي في جاكرتا بأندونسيا في ١٩٨٠/٩/١١ . إذ نصت المادة الاولى من ميثاق الشرف للإعلام الإسلامي على الالتزام بما يأتي:

أ- ترسيخ الإيمان بقيم الإسلام ومبادئه الخلقية.

ب- العمل على تكامل الشخصية الإسلامية.

ج- تقديم الحقيقة له خالصة في حدود الآداب الإسلامية.

د- تبيين واجباته تجاه الآخرين وحقوقه وحرياته الأساسية.

٢- هو إعلام **علني وجريء**. الإسلام ليس سراً يُكتم ولا ألغازآ تعتم، فالإسلام دين بين ظاهر يعلن عن نفسه وعقيدته وشريعته في كل مكان وزمان لذا فإن إعلامه علني وجريء يقول الحق ويعتمد الصدق ولايخاف في اللـه لومة لائم .

٣- هو إعلام **منصف ومتزن**. فهو يحترم الآراء ويعتمد الموضوعية في الحوار والطروحات لقوله تعالى﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة:١١١].

فالإنصاف والاتزان هما سمتان من سمات المنهجية الإسلامية والإعلامي الإسلامي هو أولى من يتمتع بهما في إعلامه .

٤- هو إعلام **واقعي وتنموي**. فهو يستمد مادته من الواقع فيتابع الظواهر الاجتماعية فيه ويشجع الصالح منها ويدعو إليه ويذم السيئ منها ويحذر منه ويقدم الحلول لمعالجتها ويتناولها بأسلوب سلس العبارة واضح المقصد وهو في ذلك يتبنى المشاريع التنموية. للارتقاء بالأمة والنهوض بها وفق أسلوب علمي ذي سياسة تخطيطية.

٥- هو إعلام **شمولي عام**. فهو يعالج جوانب الحياة الإنسانية كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية ويهتم بالعلوم والآداب والفكر المتجدد من خلال متابعة الأخبار اليومية والأحداث المتوالية والممارسات الجارية.

٦- هو إعلام **علمي متطور**. فهو يعتمد البحوث والدراسات التي تتبناها مراكز المعلومات والدراسات الريادية (الاستراتيجية) كما أنه يوظف ما تتوصل إليه الثورة التكنولوجية من ابتكارات واختراعات وها هو الإعلام الإسلامي يخطو خطوات طيبة من خلال تبني القنوات الفضائية والشبكات المعلوماتية (الانترنت).

٧- هو إعلام **اتصالي**. الإعلام الإسلامي له خصوصيته ومبدئيته، لكنه لا ينعزل عن الآخرين بل يمد جسور التعاون والاستفادة (تقنياً وأكاديمياً) مع المؤسسات الإعلامية الأخرى .

٨- هو إعلام **إيجابي وبنّاء**. فهو يهدف إلى إصلاح المتلقي مع تبني سياسة ترشيد ثورة المعلومات التي تحاول الاختراق والغزو العقائدي والفكري وتشويه الشخصية الإسلامية ومسخها ونشر تقاليد الغرب التي يتبناها نظام العولمة .كما يسهم الإعلام الإسلامي في تزويد الناس بالأخبار والمعلومات المفيدة التي تساعدهم على إعمار الأرض وتجميع الطاقات وترقية الحياة والسمو بها، فليس

الإعلام الإسلامي مجرد مرآة للواقع تعكس مافيه وإنما هو قيادة وترفيه وسمو وتجديد وبناء[1].

٤-٣-١٢ الوسائل الإعلامية الإسلامية وهي:

١- الخطاب المباشر والاتصال الشخصي والعلاقات.

٢- الخطب المنبرية والمحاضرات والندوات.

٣- المؤتمرات.

٤- الصحافة – وكالات الأنباء – الإذاعة – التلفزيون – الانترنت – الحاسوب – الشريط والأقراص المدمجة – القنوات الفضائية.

٥- الكتب والمطبوعات عموماً.

٤-٣-١٣ شخصية الإعلامي الإسلامي:

١- شخصية ربانية.

هو أن يكون هدفه وسلوكه ربانياً لقوله تعالى: (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ)[آل عمران: ٧٩].

ومن أبرز مقومات الشخصية الرّبانية ما يأتي :

أ- الإخلاص.

ب- الورع.

ج- الالتزام الديني.

د- التجرد.

٢- شخصية خُلُقية : الأخلاق قوة رائعة في إرادة الإنسان يكتسبها من إيمانه ، وشعوره بمراقبة اللـه له فتدفعه إلى اختيار وعمل ما فيه خير وصلاح للمجتمع

(١)(ابراهيم إمام ،١٩٨٥، ٥٣).

فتكون حينئذ محموداً، وحسن خلق الإعلامي يترك آثاره البعيدة في نفوس جمهوره مما يدفعهم إلى متابعته والتجاوب معه وهذا مانبتغيه من العملية الإعلامية ،ومن أهم مقومات الشخصية الخُلُقية ما يأتي:

أ- الصدق القولي والعملي.

ب- الصبر.

ج- التواضع.

٣- شخصية علمية : قلنا أن الإعلامي هو أحد الدعاة إلى دين الله عز وجل، ومن مقومات الداعية : العلم لقوله تعالى: (قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ)[يوسف: ١٠٨]. ومن مقتضيات البصيرة العلم وإذا ما أراد الإعلامي أن يكون إسلامياً بحق مستقيماً على الصراط القويم راشداً ومسترشداً فإنه يحتاج إلى قدر من العلم والفقه في الدين ومايتعلق به من المعارف العامة، ويمكن أن نجمل ذلك بما يأتي :

أ- الإحاطة بالعلوم الشرعية من قرآن وسنة وفقه وعقيدة وسيرة وتاريخ.

ب- التثقف بالعلوم الأدبية من شعر ونثر وحكم ولاسيما الإسلامية منها فإذا كانت العلوم الشرعية تلزم الإعلامي لزوم مقاصد وغايات فإن العلوم الأدبية تلزمه لزوم وسائل وأدوات.

ج- التثقف بالعلوم الإنسانية (علم الاجتماع وعلم النفس وعلم التربية) فيتعرف على الأساليب والوسائل التي تعين الإعلامي على توصيل المادة إلى الجمهور.

د- التثقف بالأبحاث العلمية المتعلقة بالكون والطبيعة لاسيما وأن العالم يعيش ثورة علمية جعلت الغرب يعتنقها ويعظمها حتى جعلها المصدر الوحيد للمعرفة.

هـ- التثقف بدراسة الواقع من خلال متابعة أحوال العالم الإسلامي (فرقاً

ومذاهب وتيارات وحركات) ومتابعة دور القوى العالمية المعادية للإسلام.

٤- شخصية مهنية وأما من حيث الصفات المهنية فالإعلامي الإسلامي (مؤمن برسالته – متفهم لطبيعة عمله – قادر على التكيف مع جماهيره – متحمس لمشاكلهم مدرك لأبعاد حياتهم – شغوف بعمله محب له – يتوفر له الذكاء والموهبة والاتزان واللباقة والقدرة على التصرف السليم في المواقف الصعبة والخلفية الثقافية الواسعة المتنوعة – حتى يحصل على القدر الكافي من الدراسة الإعلامية الشاملة والمتعمقة في مجال تخصصه، في حالة توفر هذه الصفات فإن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المسلم لا يؤثر ولا يستطيع أن يؤثر على البيئة السياسية من خلال عولمة الاعلام والثقافة وإن أثّر فسيكون تأثيره في الناس السذج وليس في الإعلاميين والمثقفين، لأن في فساد العلماء فساد العالم كما يقول الإمام الشافعي رحمه الله : (يا علماء الدين يا ملح البلد من يصلح الملح إذا الملح فسد).

٤-٣-١٤ بعض الضوابط الشرعية في الاعلام الاسلامي:

١- الموقف من المعلومات :

المعلومة هي مادة الإعلامي وعليها تقوم المؤسسة الإعلامية ولأهميتها وآثارها أكد الإسلام على ضرورة احترام المعلومة من خلال :

أ- دقة النقل وضرورة التثبت.

ب- اجتناب قول الزور.

ج- احترام مصادر المعلومات.

٢- الموقف من تجريح الآخرين :

الأنظمة الإسلامية يكمل بعضها بعضاً ويرتبط أحدها بالآخر وهذه هي شمولية الإسلام، ولذا نجد النظام الإعلامي في الإسلام يرتبط مع النظام الأخلاقي والاجتماعي بل ومع نظام الجنايات والحدود وليس للإعلامي حصانة

في تجاوز هذه الأنظمة ولذا حذر الاسلام اتباعه من تجريح الآخرين أو الطعن فيهم بالسب والقذف .

٣- الإعلام الإسلامي بين الحرية والرقابة :

إن مفهوم الحرية في الإعلام الإسلامي مستمد من نظرة الإسلام إلى الحرية فقد احترم الإسلام حرية التعبير وأقرها وحث عليها وهي ليست وليدة الفكر الإنساني، كما أنها ليست ثمرة من ثمرات نضال الأفراد والجماعات ضد الطغاة والمستبدين وإنما هي سمة بارزة من سمات الشريعة الإسلامية وهي حق شرعي أصيل تدعمه النصوص الشرعية.

٤- الموقف من الشائعة :

يعد علماء الحرب النفسية الإشاعة من أهم الأسلحة التي يلجأ إليها الأعداء في الحرب داخلياً وخارجياً وتقوم الأحزاب السياسية باستخدام الإشاعة كسلاح يغتالون به سمعة أعدائهم خلقياً ومسلكياً ووظيفةً، ونزاهة ولكن الإعلام الإسلامي والرأي العام الإسلامي يرفض اللجوء إلى هذا النوع من الإشاعة سواءً أكانت فردية أم جماعية، وطلب المسلم أن ينأى بنفسه عن هذا الدرك السيئ من اللجوء إلى الإشاعة الكاذبة لتحطيم وتفسيخ المجتمع.

٥- الموقف من الحفاظ على القيم :

تقوم الوسائل الإعلام والاتصال بدور بالغ الخطورة والأهمية في حياة الناس بعامة وفي حياة الناشئ بصفة خاصة فقد احتلت مركزاً بالغ الأهمية لديهم حتى أنها أصبحت في كثير من الأحيان بديلاً عن الكتاب في مؤسسات التربية والتعليم والتثقيف ولأنها تقدم مواد متنوعة ومختلفة وأن تأثيرها في مجال تنمية المفاهيم والقيم والاتجاهات بالغ الأهمية .

٦- الموقف من مدرسة الاثارة .

على الإعلامي المسلم أن لا يلجأ إلى الإثارة والغرائب في طرح موضوعاته

وانما ان يجسد الحقائق التي يتقبلها الناس وتستوعبها مداركهم فالانتقاء مطلوب وليس كل مايعرف يذاع .

٧- الموقف من المفاهيم :

تؤدي المفاهيم دوراً مهماً في الإعلام وبخاصة في الإعلام في الحرب الإعلامية، فنجد مصطلحاً واحداً له تداعيات وآثار يؤدي إلى حروب دولية وإلى صراعات حضارية، ولسيطرة الغرب على الوسائل الإعلامية لذا فإنه يعتمد سياسة التلاعب بالمفاهيم التي يسهم في تغييب الحقيقة وخلق مساحة من الغموض تمكّنه من تمرير مايهدف إليه في النهاية، وهناك مفهوم غزا الوسائل الإعلامية ولها آثار خطيرة على المجتمعات الإسلامية وهو:

- **الأصولية:** الأصولية في الغرب تعني التمسك أو التعصب لنصوص ثبت نسخها على مر التاريخ، في حين أنها في الإسلام تعني التمسك بنص القرآن والسنة الصحيحة، إلا أن الغرب قد ضرب علينا بمفاهيمه من باب الخلط والمغالطة، فالأصولية في مفهومها الغربي: **حركة جمود تنظر إلى النصوص بحرفية وتعادي العلم والعقل** الأصولية في الإسلام تعني **التمسك بالنص القرآني المنزل والسنة الصحيحة والعودة إلى الأصول الصافية بعيداً عن أي تحريف وانقسامات أو تغريب.** والأصوليون في فكرنا هم أهل الاجتهاد والتجديد (علماء أصول الفقه)، فالأصولية عندنا شرف نتطلع إليه، ولكنها أصبحت سبة ولعنة يوصف بها التيار الإسلامي، فشتان ما بين المدلولين والطامة حينما عُومِلَ الأصوليون الإسلاميون وفق مفهوم الأصولية الغربية، وانساقت المؤسسات السياسية في البلدان العربية والإسلامية لهذا المفهوم فبدأت بتصفية الإسلاميين بتهمة الأصولية.

٤-٣-١٥ عولمة الإعلام الإسلامي:

إن المحدد الأول للعلاقات التبادلية البنائية في داخل المجتمع الإسلامي هو الشريعة ومايتبعها من نمو القيم الإسلامية وما يصدر عن النّمو من أنظمة تعليمية واقتصادية واجتماعية وعائلية وغيرها، وتندمج الشريعة مع كل العلاقات التبادلية الناتجة عنها لكي تعطي في النهاية كلاً لا تستطيع أن نفصل أحد أجزائه عن الأخرى، ويمكن أن نحلله إلى مجموعة من الأنماط السلوكية (تعليمية – سياسية – اقتصادية – اجتماعية – أخلاقية - عائلية – وفنية)، وتغطي مجموعة من الأنماط كل مجالات السلوك والنشاط الإنساني وترسم الطريق لكل المؤسسات والمنظمات الاجتماعية في كل أشكالها وأنواعها لدرجة أننا لا نستطيع أن نفصل جوانب عن جوانب أخرى بحيث يمكن إصلاح كل نمط عن بقية الأنماط الأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر.

فعندما تلتزم أنماط العلاقات التعليمية بالشريعة فإن هذا الالتزام يؤدي بالضرورة إلى إصلاح في أنماط التبادلات الاجتماعية الملتزمة بالشريعة (أي نظام المعاملات والسلوكيات) ويؤدي بالطبع إلى إصلاح في كل الأنماط والعلاقات الأخرى.

٤-٣-١٦ الاستثمار الأجنبي المباشر وفق نظرة الشارع:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر لابد أن يكون ضمن الضوابط الشرعية الإسلامية، لأن دخول المستثمر الأجنبي المباشر إلى البلدان المضيفة هدفه الأول الربح (إن العائد في وطنه الأم بدأ ينخفض فيبحث عن فرصة بديلة لكي يزيد العائد وفرضت عليه الضرائب نتيجة إحداثه لمشاكل بيئية) وتوفر له بيئة استثمارية مناسبة، ولابد للمستثمر من الالتزام بالضوابط الشرعية الآتية:

١- تنزه الخدمات عن الإنحراف الفكري وتشويه الحقائق.

٢- خلو استعمالها من كل ماينافي عقيدة الإسلام وشريعته وآدابه.

٣- تنظيم دور العرض بما يمنع الاختلاط المحرم، وخلو هذه الدور من الممنوعات.

٤- انسجام أوقات التقديم والعرض مع أداء الناس لفروضهم وأعمالهم الرسمية.

٥- ويطلب الاستثمار في الإنتاج الإعلامي الإذاعي والتلفزيوني والصحافة أن تستخدم في ترسيخ الفكر الإسلامي وآدابه،والتذكير بأحداثه التأريخية المصيرية بصدق وواقعية، فهذه الأدوات بهذا الالتزام المنهجي تكون أداة توجيه وتربية يستحسن بل يستوجب استغلالها.

وبهذه الضوابط تبتعد الأمة عن جميع الرذائل والأخلاق الفاسدة وكذلك تكون حقوق البيئة في مأمن، إن الالتزام بالإسلام عقيدة ومنهجاً وسلوكاً لا يؤدي إلى مشاكل بيئية في أي مفصل من المفاصل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1].

(١)(حسن، ١٩٨٦، ٤٢).

نستنتج من هذه الدراسة المقارنة ما يلي :

١- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل المصادر التمويلية التي تتطلبها المشاريع التنموية في البلدان النامية لما يمتاز به هذا المصدر في المقارنة مع القروض أو الاستثمارات المحفظية كما عرضت الدراسة.

٢- تقديم الامتيازات والحوافز بشكل غير مدروس من شأنه أن يؤدي إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الساعية إلى تحقيق أرباح عالية، فهذا بدوره يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية والبيئية الشاملة.

٣- الافتقار إلى الاتفاقيات التي تعقد بين الشركات المحلية في الدول المضيفة وشركات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤- قيام بعض الدول بتقديم الحوافز والامتيازات للمستثمرين الأجانب وهذه الحوافز والامتيازات قد تكون على حساب البيئة.

٥- ضعف الإدارة البيئية أو عدم وضوح في المعايير البيئية ضمن منظومة من القوانين الضابطة في الدول المضيفة تكون دافعاً للمستثمر الأجنبي، حيث تصبح له ملاذاً لممارسة نشاطات تلحق الأذى بحقوق البيئة.

٦- قيام الدول المتقدمة صناعياً بتصدير الضغوط البيئية إلى الدول النامية وبالتالي تسهم في مشكلات التلوث العالمي بدرجة كبيرة.

٧- إن الدول المضيفة تضع معايير بيئية أدنى من المطلوب من أجل كسب الصفقات لدخول المستثمر الأجنبي المباشر.

٨- إن الاقتصاد الإسلامي وضع معايير تكون لصالح الدول النامية وتقيها من المشاكل البيئية في المفاصل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة مجسدة في مقاصد الشريعة.

٩- إن الاقتصاد الإسلامي يحمي الفرد والمجتمع من مضار العولمة في المفاصل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة.

١٠- الاقتصاد الإسلامي يحمي الفرد والمجتمع والبيئة من التلوث في المفاصل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة.

١١- الاقتصاد الإسلامي يحمي الصناعات المحلية من تحجميها من قبل المستثمر الأجنبي المباشر.



الخاتمة

لقد خلص هذا الكتاب من خلال الاستعراض المرجعي وما هو مدون من أدبيات تهتم بمسألة الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة والدراسات الموجهة للاهتمام بالبيئة إلى أن هناك علاقة وثيقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة، إذ أظهرت مفاصل هذا الكتاب أن فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من كونها أحد مصادر التمويل للتنمية الاقتصادية إلا أنها تبحث عن البيئة الاجتماعية والسياسية التي تكون فيها القيود أقل مما مكن في ممارسة الإنتاج والاستثمار واستغلال الموارد وما تخلفه من آثار سلبية على البيئة والتجاوز على حقوقها، بناءً على ذلك لجأت إلى تقسيم البيئة إلى ثلاثة فعاليات بيئية ترتبط بشكل غير مباشر بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

١- البيئة الاقتصادية.

٢- البيئة الاجتماعية.

٣- البيئة السياسية.

فالاستثمار في البيئة الاقتصادية : مرهون بالعائد على رأس المال، إذ أن الاستثمار في المورد يبحث عن كلفة الفرصة البديلة ولاسيما أن هذه الفعالية تجد لها مرتعاً في دول العالم الثالث لقصور الموارد المحلية في تلبية تمويل التنمية الاقتصادية.

أما البيئة السياسية: فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه نحو الدول التي تكون بيئتها السياسية على شاكلة الدولة الهشة والتي لا ينصب اهتمام التشريعات والقوانين التي تخص حقوق البيئة بالقدر الكافي، أي أن القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة لا تنعكس قيودها بشكل تكاليف إضافية تنقل فعالية الاستثمار وتؤثر على عوائد رأس المال المستثمر مقارنة بالقوانين النافذة والفاعلة في الدولة الأم.

أما البيئة الاجتماعية : فـإن الاسـتثمار الأجنبـي المبـاشر يتجـه إلى النشـاطات التـي تتنـاغم وطبيعة العادات والتقاليد والعقائد السـائدة فيهـا، ومقـدرة هـذه المؤسسـات الاسـتثمارية عـلى التأثير في هذه المنظومة (العادات والتقاليد والعقائـد) في اختراقهـا عـبر وسـائل الدعايـة والإعـلام والترويج، وما تهيئه هذه الوسائل من شـبكات واسـعة وعملاقـة في القـدرة عـلى الإقنـاع، بسـبب جعل البيئة المستثمر فيها سوقاً للمنتجات ومصدراً للتصدير للأسواق الخارجيـة، وهـو مـا شـهده القرن العشرين والقرن التالي من هجـرة الكثـير مـن الصـناعات (القـذرة) الملوثـة إلى دول العـالم الثالث بسبب وطأة التشريعات والقوانين في الدولة الأم.

وقد اتضح أن الاستمرار في منهج اللامبـالاة تجـاه حقـوق البيئـة في العـالم الثالـث وإهـمال التشريع والتقنين في استضافة الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى كارثة بيئية لا محالة.

كل ذلك جرى بشكل دراسة مقارنة في ضوء مبادئ الاقتصاد الإسلامي المنطلقة من الشريعة الإسلامية واجتهادات الفقهاء والعلماء وما صدر من دراسات اقتصادية حديثة في هذا الخصـوص، إن وضع القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبـي المبـاشر وفـق الشرـيعة الإسـلامية تـوفر أجـواء مـن النشاطات الاقتصادية تعود بالنفع على البلد المضيف وعلى الجهـة المسـتثمرة، إذ لم يـرد في الأثـر أية إشارة كراهة أو تحريم في عدم إباحة نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر لكـن عـلى أن لا يلحـق هذا النشاط أي ضرر بالبيئة بمفهومها الشامل.

المصادر

المصادر العربية:

- القرآن الكريم

أولاً: الوثائق والنشرات الرسمية:

١. إدارة القوى العاملة والتدريب بمكتب العمل العربى، ١٩٧٩،الشركات المتعددة الجنسية وسياسات الاستخدام في البلاد العربية ، الطبعةr الثانية ، القاهرة، مصر

٢. برنامج الأمم المتحدة ،١٩٩٧، الصحة والبيئة في التنمية المستدامة، إصدار منظمة الصحة العالمية جنيف.

٣. صندوق النقد الدولي،١٩٩٧، تقرير آفاق الإقتصاد العالمي، العولمة: الفرص والتحديات، صندوق النقد الدولي، واشنطن .

٤. اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الأسكوا).٢٠٠١، استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة (العدد الثاني)، بيت الأمم المتحدة. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

٥. اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)،٢٠٠١، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان (الأسكوا).

٦. اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)،٢٠٠٢ الاستجابة للعولمة : سياسات تكوين المهارات وتقليص البطالة ، الأمم المتحدة ،نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية.

٧. اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الأسكوا)، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة، في بلدان الاسكوا: تحليل النتائج .

ثانياً : الرسائل والأطاريح:

١. بشار ذنون محمد الشكرجي، ٢٠٠٦، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في التركيز المصرفي أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل .

٢. دينا أحمد عمر حميد، ٢٠٠٥، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة الموصل.

٣. عبد الرزاق خضر حسن العبادي، ٢٠٠٥، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل مشاريع الصناعة النفطية (حالة دراسية في شركة نفط الشمال)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد- جامعة الموصل.

٤. فائز محمد داؤد العزي ،٢٠٠٤ ،المؤثرات الاجتماعية في الأنماط الاستهلاكية (رسالة ماجستير، دراسة ميدانية في مدينة الموصل).

٥. محمد ذنون محمد الشرابي، ٢٠٠٥، تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه التنمية المستدامة، دراسة نظرية تطبيقية للمدة (١٩٨٧-٢٠٠٣)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد- جامعة الموصل.

٦. مهند منير بشير السلمان، ٢٠٠٥، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخدمات على معدل النمو الإقتصادي في دول أمريكا اللاتينية للمدة ٢٠٠١-٢٠٠٢، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد- جامعة الموصل.

ثالثاً : الدوريات:

١. الحبيب الجنحاني ،١٩٩٩ ،ظاهرة العولمة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد /٢٨، العدد /٢، الكويت.

٢. حسن العايد، ٢٠٠٢،الثقافة والعولمة ، ، المجلة الثقافية ، العدد ٥٥/٥٤ ،عمان، الأردن.

٣. حسنين توفيق إبراهيم، ١٩٩٩، العولمة ،الأبعاد والانعكاسات السياسية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد /٢٨،العدد /٢، الكويت.

+

٤. صبري فالح الحمدي، ٢٠٠٢ ، دور الجامعات العربية في مواجهة آثار العولمة الثقافية ومخاطرها على المجتمع ،المجلة الثقافية، العدد ٥٥/٥٤، عمان، الأردن.

٥. طارق الهاشمي، ١٩٨١، الأسس الاجتماعية للأنظمة السياسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد/٢ ، المجلد الثاني، جامعة بغداد، العراق .

٦. عبدالخالق عبد الله، ١٩٩٩ ،العولمة: الواقع والآفاق، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد /٢٨، العدد /٢، الكويت.

٧. فاتن البستاني، ١٩٩٧ ،المنتدى ،آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ،المجلد الثاني عشر العدد/١٣٨ ، عمان ،الأردن .(نشرة شهرية).

٨. كمال الربضي، ٢٠٠٢ ، عولمة الرياضة ، المجلة الثقافية ، العدد ٥٥/٥٤ ،عمان ، الأردن.

٩. محمد بدوي، طارق الريح، عامر الجنابي، ١٩٨٠، دراسة أولية عن نقل التكنولوجيا وعلاقتها بمشاكل التصنيع في دول الخليج العربي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد الأول، نقلا عن انطونيوس كرم: العرب أمام تحديات التكنولوجيا: ١٢٦.

١٠. المنتدى ،١٩٩٦ ،مخاطر الديمقراطية القائمة على تكنولوجيا المعلومات ،المجلد الحادي عشر العدد/١٢٨، عمان، الأردن .(نشرة شهرية).

١١. ناطق خلوصي، ٢٠٠٢ ،التلفزيون والعولمة، المجلة الثقافية، العدد ٥٥/٥٤، عمان، الأردن .

١٢. ودودة بدران، ١٩٩٧، أمريكا والنظام العالمي، المستقبل العربي، مجلة فكرية يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

١٣. يوسف يوسف، ٢٠٠١ ،العولمة والسينما، المجلة الثقافية، العدد ٥٥/٥٤، عمان، الأردن.

رابعاً : المؤتمرات والندوات:

١. محمد أبو الأجفان، الوقف على المسجد وأثره في التنمية والتوزيع ،بحوث مختارة للمؤتمر الثاني الدولي للاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، جدة، السعودية.

٢. محمد أحمد صقر، ١٩٧٧، المصرف في ضوء التشريع الإسلامي، بحث القي في أسبوع ندوة التشريع الإسلامي في الجامعة الليبية بمدينة البيضاء .

٣. محمد شومان، ١٩٩٨، عولمة الإعلام والهوية الثقافية العربية ،بحث مقدم إلى ندوة العولمة وقضايا الهوية الثقافية، المجلس الأعلى للثقافة (١٢-١٦ ابريل ١٩٩٨) ، القاهرة، مصر.

خامساً : الكتب والمراجع:

١. إبراهيم إمام ،١٩٨٥، أصول الإعلام الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

٢. ابراهيم بن موسى الشاطبي، ١٩٧٥، الموفقات في أصول الشريعة، ج٢، الطبعة الثانية، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

٣. إبراهيم شيحا،١٩٨٢، مبادئ الأنظمة السياسية، الدول والحكومات.

٤. إبراهيم مدكور،١٩٨٩ ،المعجم الوجيز ،مطابع الشرقية، القاهرة, مصر .

٥. ابن تيمية، ١٩٦٥، الكلم الطيب، تحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.

٦. ابن محمد بن علي بن حزم المحلي، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان.

٧. ابن منظور، لسان العرب، الدار المصرية للطباعة والنشر.

٨. أبو بكر جابر الجزائري، ١٩٧٦، منهاج المسلم (كتاب عقائد وآداب وأخلاق وعبادات ومعاملات) رئاسة إدارة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٩. أبو داوود، ١٩٧٥، التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول(صلى اللـه عليه وسلم)، الجزء /٣، الطبعة الرابعة، دار الفكر، بيروت، لبنان.

١٠. أبو عبيد القاسم , ١٩٨٦، كتاب الأموال، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

١١. أحمد الريسوني، ٢٠٠٧ ، الشورى في معركة البناء، الطبعة الأولى، دار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١٢. أحمد جامع، ١٩٧٦، النظرية الإقتصادية الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار النهضة، القاهرة، مصر

١٣. أحمد محيي الدين أحمد حسن، ١٩٨٦، عمل شركات الاستثمار الإسلامية في السوق العالمية، الطبعة الأولى، البحرين.

١٤. آل غور، ١٩٩٤، ألأرض في الميزان، ترجمة عواطف عبدالجليل، مركز الأهرام, مصر.

١٥. الإمام البخاري، ١٩٨٧ ،صحيح البخاري، الطبعة الأولى، دار القلم، بيروت، لبنان.

١٦. الإمام الترمذي، سنن الترمذي، ٣٨٩، (المناقب عن رسول اللـه (صلى اللـه عليه وسلم))، الباب في فصل الشام واليمن.

١٧. انتصار عباس إبراهيم ،٢٠٠٧ ،العولمة والإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفجر، بغداد، العراق.

١٨. أيمن سليمان مزاهره وفالح الشوابكة، ٢٠٠٣، البيئة والمجتمع، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١٩. أيوب أنور حمد سما قه يي ،٢٠٠٦،البيئة والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، مطابع التفسير للنشر والإعلان، اربيل، العراق .

٢٠. بول ساموِيلسون وآخرون ٢٠٠١،الإقتصاد، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع عمان ، الأردن.

٢١. تيسير محجوب الفتياني، ١٩٨٧، مقومات رجل الإعلام الإسلامي، دار عمار، عمان، الأردن.

٢٢. ثروت بدوي، ١٩٦٤، النظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت ،لبنان.

٢٣. ثناء فؤاد عبد اللـه ١٩٩٧، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

٢٤. ج.ف.ف. هيغل، ١٩٨١، محاضرات في فلسفة التاريخ، الطبعة الثانية، مطبعة دار التنوير، بيروت لبنان، ترجمة: د. إمام عبد الفتاح إمام.

٢٥. جاك دونديه دي فابر ،١٩٧٠ ،الدولة ،ترجمة سموحي فوق العادة ، الطبعة الأولى، منشورات عويدات ، بيروت ،لبنان.

٢٦. جلال الدين السيوطي، ١٩٨١، الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، المجلد الأول، دار الفكر، بيروت.

٢٧. جون د سوليفان، ٢٠٠٥، الاستثمار الأجنبي المباشر مركز المشروعات الدولية الخاصة، طبعة منقحة ،واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية .

٢٨. حامد ربيع ،١٩٨٠،علم النظريات السياسية (مذكرات).

٢٩. حسن أبو السعود سيف ،١٩٣٨ ،القانون الدستوري ، الطبعة الأولى، مطبعة الجزيرة، بغداد، العراق .

٣٠. حسن حنفي وصادق العظم ، ١٩٩٩،ما العولمة ،الطبعة الأولى، دار الفكر ،دمشق ، سوريا.

٣١. حسن محمد الرفاعي، ٢٠٠٦ ، الاستثمار في الإقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت لبنان.

٣٢. حسن محمد الرفاعي، ٢٠٠٦، الاستهلاك والإدخار في الإقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر، بيروت ،لبنان.

٣٣. خالد الجابري ،٢٠٠١ ،العوامل والآثار الاجتماعية لتلوث البيئة، الطبعة الأولى، بيت الحكمة ،بغداد، العراق .

٣٤. دوغلاس كيلز، ١٩٩٨، الحرب التلفزيونية، ترجمة ناصرة السعدون، دار الشؤون الثقافية، بغداد، العراق .

٣٥.   الرازي، ١٩٨٩، مختار الصحاح، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت ،لبنان.

٣٦.   رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، ١٩٩٨، البيئة ومشكلاتها، مكتبة الفلاح، الكويت.

٣٧.   رفعت السيد العوضي، ١٩٨٠، منهج الإدخار والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، مصر.

٣٨.   رفيق يونس المصري ،١٩٩٩،أعمال ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في تمويل المشروعات الإقتصادية، الطبعة الأولى ،مركز النشر العلمي جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، السعودية .

٣٩.   روبرت ماكيفر ،١٩٦٦ ،تكوين الدولة ، ترجمة حسن صعب، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين ، بيروت ،لبنان.

٤٠.   روحي أوزجان ،١٩٨٥ ، حدود وشمول نفقات الأقارب ،بحوث مختارة للمؤتمر الدولي الثاني للاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى، جدة ،السعودية .

٤١.   ريشارد دوايك، ربن بيتون، هارولد هنجرفرود، ١٩٨٠، استراتيجيات تدريب المعلمين في مجال التربية البيئية، ترجمة: تيسير الدويك، المركز الإقليمي لتدريب القيادات التربوية في البلاد العربية، عمان ، الأردن.

٤٢.   رينيه دوبو ،١٩٧٩ ،إنسانية الإنسان، تعريب: نبيل صبحي الطويل، مؤسسة الرسالة دمشق، سوريا .

٤٣.   سالم توفيق النجفي ،١٩٨٨ ،اقتصاد الإنتاج الحيواني ، الطبعة الثانية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق.

٤٤.   سالم توفيق النجفي واياد بشير الجلبي ، ٢٠٠٣ ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد /٢٥ ، العدد ٧٣ / دار الكتب الموصل .

٤٥.   ستيفن شميدهايني، ١٩٩٦، تغير المسار حول التنمية والبيئة، الطبعة الأولى، دار البشير، عمان، الأردن.

٤٦. سرمد كوكب الجميل، ٢٠٠٢، التمويل الدولي: مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والترجمة والنشر، الموصل، العراق.

٤٧. سعود البريكان، علي البلبل، إبراهيم الكراسنه، ٢٠٠٥، التكامل الإقتصادي التحديات والآفاق العربي، حقوق لتأليف لصندوق النقد العربي.

٤٨. سعيد أبو الفتوح بسيوني، ١٩٨٨ ،الحرية الإقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر.

٤٩. الشبكة العالمية للمعلومات ،١٩٩٧ ،الموسوعة البيئية الفلسطينية، المجلد الأول، المعالم البيئية في فلسطين .

٥٠. شوقي عبده الساهي، ١٩٨٤، المال وطرق استثماره في الإسلام، الطبعة الثانية، مكتبة السلام العالمية، القاهرة، مصر.

٥١. صالح محمود وهبي وابتسام درويش العجي، ٢٠٠٣، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، الطبعة الأولى، توزيع دار الفكر، دمشق، سوريا.

٥٢. طه أحمد حميد،٢٠٠٧،نحو إعلام إسلامي هادف ، بحث ، الطبعة الأولى ، دار الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، العراق .

٥٣. عبد الستار أبو غدة، ١٩٩٣، تجارة عن تراض مبادئ وممارسات، الطبعة الأولى، البحرين.

٥٤. عبد العزيز كامل،١٩٨٧، من كتاب كلمة طيبة الكويت.للاقتصاديين المصريين، القاهرة، مصر.

٥٥. عبد المجيد النجار ،١٩٩٩ ، قضايا البيئة من منظور إسلامي. البحث الفائز بجائزة مكتب الشيخ علي بن عبد اللـه آل ثاني الوقفية العلمية.

٥٦. عبد الوهاب خلاف، ١٩٨٤ ، السياسة الشرعية ونظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية ،مؤسسة الرسالة ، بيروت ،لبنان.

٥٧. عبد الوهاب رجب هاشم بن صادق، ١٩٩٧، التلوث البيئي، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

٥٨. عبدالحميد برلهيمي، ١٩٩٧، العدالة الاجتماعية والتنمية في الإقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان

٥٩. عبدالحميد متولي ،١٩٦٦ ،القانون الدستوري والأنظمة السياسية ،الطبعة الثالثة ،دار المعارف، القاهرة ،مصر .

٦٠. عبدالسلام العبادي،١٩٨٤، الأحوال الاجتماعية والإقتصادية المعاصرة وصور التغير في العالم الإسلامي. الطبعة الأولى، مؤسسة آل البيت، عمان، الأردن.

٦١. عبدالعزيز فهمي هيكل، ١٩٨٦، أساليب التحليل الإقتصادي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت لبنان.

٦٢. عبدالغني بسيوني ،١٩٨٥ ، النظم السياسية،أسس التنظيم السياسي – الدولة والحكومات والحريات العامة ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، بيروت ،لبنان.

٦٣. عبدالوهاب غاليلو وآخرون ،١٩٧٤ ،الموسوعة السياسية ، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،لبنان.

٦٤. عطا بكري ،١٩٥٤، الدستور وحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، مطبعة الرابطة، بغداد.

٦٥. علي محمد الصلابي، ٢٠٠٦، السيرة النبوية، عرض وقائع وتحليل أحداث، الطبعة الرابعة، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٦٦. علي محمد الصلابي، ٢٠٠٦، سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، الطبعة الرابعة، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٦٧. عماد الدين خليل ،١٩٨٦ ،التفسير الإسلامي للتاريخ ، الطبعة الرابعة شركة آسيا للطبع والنشر المحدودة ،الموصل ،العراق .

٦٨. عماد الدين خليل، ٢٠٠٥ ، مدخل إلى الحضارة الإسلامية، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي والدار العربية للعلوم ، المغرب.

٦٩. عمر صقر،٢٠٠١، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر .

٧٠. ف دوجلاس موسثيت، ١٩٩٧، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة .

٧١. فكري أحمد نعمان ،١٩٨٥ ،النظرية الإقتصادية في الإسلام، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت ،لبنان.

٧٢. كارل ماركس، رأس المال، نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة: محمد عيد ثاني.، مكتبة المعارف بيروت، أو لينين ،١٩٧٤ ماركس انجلسز الماركسية، دار التقدم، موسكو، ترجمة: الياس شاهين.

٧٣. ليزا ه .نيوتن ،ترجمة .إيهاب عبدالرحيم محمد ،٢٠٠٦، نحو شركات خضراء، عالم المعرفة، الكويت .

٧٤. مارتن نيل بايلي وآخرون ،١٩٩٦ ،النمو مع المساواة :ترجمة محمد فتحي صقر، الطبعة المصرية للكتاب ، مصر .

٧٥. مايكل زيمرمان ،ترجمة :معين شفيق رومية ،٢٠٠٦ ، الفلسفة البيئية الجزء الأول، عالم المعرفة، الكويت .

٧٦. مايكل زيمرمان، ترجمة: معين شفيق رومية ، ٢٠٠٦ ،الفلسفة البيئية الجزء الثاني، عالم المعرفة، الكويت .

٧٧. محبوب الحق ،١٩٧٧ ،ستار الفقر خيرات أمام العالم الثالث، الطبعة الأولى، مركز الأهرام ،مصر.

٧٨. محسن خليل ،١٩٨٢ :القضاء الإداري، دار النهضة ، بيروت.

٧٩. محسن خليل، ١٩٧٩ ،النظم السياسية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

٨٠. محمد أحمد صقر ،١٩٨٠ ،الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى ،جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، السعودية.

٨١. محمـد التكريتـي ،٢٠٠٤ ،التكنولوجيـا والتنمية،الطبعـة الأولى ، دار الملتقـى ،حلـب، سوريا.

٨٢. محمـد الجـوهري ، ١٩٨٢، الاقتصـاد والمجتمـع في العـالم الثالـث، الطبعـة الأولى ،دار المعارف، مصر.

٨٣. محمد الرميحي ،١٩٩٠، الإنسان والبيئة (صراع أو توافق) الكتـاب /٢٦ كتـاب العـربي ، الطبعة الأولى ، طبعت بمطابع حكومة الكويت.

٨٤. محمد السيد غلاب، ١٩٧٥، البيئة والمجتمع ،الطبعة السادسة ،مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة، مصر.

٨٥. محمد الشربيني الخطيب، ١٩٥٨، مغني المحتاج، ج٤، بلا طبعة، مصطفى البابي، مصر.

٨٦. محمد الغزالي ،١٩٦٣، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة ، الطبعة الأولى، الناشر المكتبة التجارية بشارع محمد على بمصر .

٨٧. محمد المبارك، ١٩٨٠، تدخل الدولة الاقتصادي في الاسلام، بحـوث مختـارة مـن المـؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ، المملكة العربية السعودية.

٨٨. محمد أنس الزرقاء ،١٩٨٠ ،سلوك المستهلك (صياغة اسلامية)، ألطبعة الأولى، الرياض، السعودية.

٨٩. محمد بن أبي بكر (ابن القيم)،١٩٣٩ ،إغاثـة اللهفـان مـن مصـايد الشـيطان تحقيـق محمد حامد الفقي (مصطفى البابي الحلبي)،القاهرة ،مصر.

٩٠. محمد سلطان أبو علي ومحمد علي الليثي، ١٩٦٨، الإقتصـاد التحلـيلي، دار الجامعـات المصرية، الإسكندرية ،مصر .

٩١. محمد سيد محمد،١٩٨٣، المسؤولية الإعلاميـة في الإسـلام ، مكتبـة الخـانجي، القـاهرة، مصر.

٩٢. محمد عبدالعزيز عبد الله عبد ،الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي ،الطبعة الأولى ، دار النفائس للطباعة والنشر ،بيروت ،لبنان.

٩٣. محمد عبدالكريم عبد ربه، ٢٠٠٣ ، مقدمة اقتصاديات البيئة الطبعة الأولى، مؤسسة جائزة زايد الدولية للبيئة ، جامعة الإسكندرية ،مصر.

٩٤. محمد عمر شابرا ،١٩٩٦، الإسلام والتحدي الاقتصادي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

٩٥. محمد مصطفى شلبي،١٩٨٣ ، المدخل بالتعريف بالفقه الإسلامي ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

٩٦. محمد منذر قحف،١٩٨١، الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في يتبين النظام الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية ،دار القلم ، الكويت.

٩٧. محمد نبيل الطويل ،١٩٩٩،البيئة والتلوث محليا وعالميا ،الطبعة الأولى، دار النفائس

٩٨. محمود شلتوت، ١٩٩٤، الإسلام والتكافل الاجتماعي، الطبعة الأولى، مطبعة الأزهر، مصر.

٩٩. مصطفى إبراهيم الزلمي، حق الحرية في القرآن الكريم، دون طبعة ومكان نشر.

١٠٠. مصطفى أبو زيد ،١٩٨٤ ،مبادئ الأنظمة السياسية،منشأة المعارف بالإسكندرية ، مصر.

١٠١. مصطفى السباعي، ١٩٥٩ ،اشتراكية الإسلام ، الطبعة الأولى، القاهرة ،مصر .

١٠٢. مقدمة ابن خلدون .

١٠٣. نبيل صبحي الطويل ،١٩٦٣ ،الإسلام والتنمية الإقتصادية ،لجاك اوستروي ،نشر دار الفكر بدمشق ،سوريا.

١٠٤. نبيل صبحي الطويل،١٩٨٨ ، الغذاء والماء في عالم المسـلمين الفقـراء، مؤسسـة الرسـالة, الكويت.

١٠٥. نبيل مرزوق ومحمد رياض الابرش ،١٩٩٩، الخصخصة افاقها وابعادها ،الطبعـة الأولى ، دار الفكر دمشق ،سوريا.

١٠٦. نورينا هيرتس، ٢٠٠٧، السيطرة الصامتة (ألرأسـمالية العالميـة ومـوت الديمقراطيـة)، ترجمة صدقي حطاب ، عالم المعرفة ،الكويت.

١٠٧. هارولد لاسكي ،١٩٨٥ ،النظرية والتطبيق ،ترجمة أحمد محمـد غنـيم وكامـل زهـيري ، الطبعة الأولى، دار النديم، القاهرة ،مصر .

١٠٨. هاشم أحمد نغيمش ،٢٠٠٧،الاعلام في الجامعات الإسلامية ، الطبعة الأولى ،دار الفجر.

١٠٩. هانس –بيترمارتين –هارالدشومان ،١٩٩٨ ،فخ العولمة ، ترجمة عدنان عباس علي ، عالم المعرفة ،الكويت.

١١٠. هورست أفهيلد ، ترجمة :عدنان عباس علي ،٢٠٠٧ ، اقتصاد يغدق فقرا ، عالم المعرفة، الكويت.

١١١. يحيى الجمل ،١٩٦٩ ،الأنظمة السياسية المعاصرة ، الطبعة الأولى، دار النهضة العربيـة، بيروت ،لبنان.

١١٢. يوسف القرضاوي ،١٩٨٠ ،الإقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى ، جدة ، السعودية .

١١٣. يوسف القرضاوي، (د. ت)، فوائد البنـوك هـي الربـا الحـرام، البنـك العـربي الإسـلامي، البحرين.

١١٤. يوسف بن عبد اللـه الزامل وبوعلام بن جـلالي ،١٩٩٦ ،النظريـة الإقتصاديةالإسـلامية (اتجاه وتحليل)،الطبعة الأولى ، الرياض ،المملكة العربية السعودية .

سادساً: مواقع الانترنت:

١. علاء عبد العزيز،٢٠٠٣ ،اقتصاد وإعمال ، إسلام اون لاين من الانترنيت).www.Islam on line.net

٢. التكاليف الاقتصادية للمشكلات البيئية٢٠٠٧/٣/٣.Word Web Page Prev، محمد حامد عبد الله ، جامعة الملك سعود- الرياض، المملكة العربية السعودية.

http//:www.Taghrib.org/Arabic,nashat/elmia,markaz,nashat/mathoat/ resalatalta. ٢٠٠٢/١/١

المصادر الأجنبية:

A- Peroidicals and Aritcles

١. ESCWA ,(٢٠٠٠),The Role of FDI in Economic Development In ESCWA Member Countries, UNITED NATIONS, New York, USA.

٢. ESCWA ,(٢٠٠٠),The Role of Forigen Direct Investment in Economic, www. Islamic On Line .com ٢٩/١١/٠٣. Edgar browning mark A.Zupan, ٢٠٠٤:٤٦)

٣. Mark D Alleyne, international power, international Communication London ,Macmillan.

٤. Pearce D.W &Others ,١٩٨٩,Blue print for Green Economy Earth,scan London U.K

٥. Precy S. Mistry, ٢٠٢, Mobilizing Preview Sources of Finance for Development, Financing for Development, Pamphlet Series ٣٣, Vianna, Austria, Ugust.

٦. UNCTAD, ١٩٩٨, World Investment Report, UNITED NATIONS, New York and Jeneva.

٧. UNCTAD, ٢٠٠٠, International Investment Agreement: Flexibility for Development, Unctad Series On Issu In International Investment Agreement, UNITED NATIONS, New York and Jeneva.

B- Books

١. Barbara Parker, ١٩٩٨, Globalization and Business Practice: Management Across Boundaries SAGE Publication, Great Britain.

٢. Charles P. Jones, ٢٠٠٠, Investments- Analysis and Management.

٣. EDGAR k. Browing Mark A Zupan, ٢٠٠٠, Micro Economics Theory Applications Eighth Edition Printed in the United State of Amerca. P.٦٤.

٤. Oliver Blanchard, ٢٠٠٠, Macro Economics Second Edition Printed in the United State of Amerca. P.٣١٤-٣١٥.

٥. Ricky W. Griffin and Micheal W. Pusty, ١٩٩٨, International Business– A Maenegerial Perspective, Addission- Wesly, USA.

٦. Robert Frank Ben Bemank, ٢٠٠١, Principles of Macro Economics First Edition Printed on acid- Free. P. ٦٥

٧. Robert Frank Ben Bemank, ٢٠٠٤, Principles of Macro Economics Second Edition Printed on acid- Free. P. ٣٥٢

٨. Stephen L Slavin, ٢٠٠٥, Economics Second Edition Printed on acid- Free. P. ٩٢.

٩. Todaro, M, Economics for development World, Longman, London.

المحتويات

الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة



الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: ٠٦٥٣٣٠٥٠٨
E-mail: academpub@yahoo.com